

السيرة الذاتية الخاصة الأستاذ الدكتور فايز حسن حسن غراب

الاسم : - فايز حسن حسن غراب

الوظيفة الحالية - أستاذ بقسم الجغرافيا بكلية الآداب - جامعة المنوفية .

التخصص العام - جغرافيا اقتصادية

التخصص الدقيق - جغرافية تجارة التجزئة والأسواق - جغرافية النقل .

تاريخ الميلاد :- 1953/3/31

تاريخ التعيين بالجامعة : 1981/1/15

العنوان :- جمهورية مصر العربية - محافظة المنوفية - قسم سرس الليان - ش بور سعيد .

تليفون العمل :- 048/2221987 - 048 /2221027

تليفون المنزل :- 048/ 350081 - 048 / 354357

تليفون محمول : - 010 / 6625588

البريد الإلكتروني : dr_fayzghorabe@yahoo.com

التدرج العلمي

ليسانس آداب جامعة القاهرة بتقدير جيد سنة 1975 .

ماجستير في الآداب -كلية الآداب - جامعة القاهرة سنة 1985 .

دكتوراه في الآداب -كلية البنات - جامعة عين شمس سنة 1989 .

التدرج الوظيفي

- مدرس بالتربية والتعليم سنة 1976 .

- معيد بقسم العلوم الاجتماعية - كلية التربية - جامعة المنوفية اعتباراً من 1981/1/15 .

- مدرس مساعد بقسم العلوم الاجتماعية - كلية التربية - جامعة المنوفية اعتباراً من 4/1/

1985 .

- مدرس مساعد بقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المنوفية اعتباراً من 1987/6/30 .

- مدرس بذات القسم بالكلية اعتباراً من 1989/11/19 .

- أستاذ مساعد بذات القسم بالكلية اعتباراً من 1995/9/10 .

- أستاذ بذات القسم بالكلية اعتباراً من 2007/1/28 .

- وكيل كلية الآداب لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة اعتباراً من 2008/12/9 م .

النشاط العلمي

أولاً : النشاط العلمي في المملكة العربية السعودية

1. الإشراف على رسالة ماجستير في موضوع " ميناء الظهران الجوي " دراسة في جغرافيا النقل للطالبة / مسفرة صالح الغامدى ، كلية الآداب للبنات بالدمام 1421 هـ و2000م.
 2. الإشراف على رسالة الدكتوراه عن "الأسواق الدورية في محافظة القطيف" دراسة في الجغرافية الاقتصادية، للطالبة/ نعيمة سعد السبيعي ، كلية الآداب للبنات بالدمام ، 1421هـ/2000م.
 3. الاشتراك في مناقشة رسالة دكتوراه عن الغاز الطبيعي في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية للطالبة/ شريفه القحطاني ، 1420 هـ / 1999م.
 4. تحكيم بحث عن تأثير الحركة المرورية على مواقع متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة " للباحث / محمد مصلح الثمالي ، ونشر في الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية ، مارس 1999 م .
- ### ثانياً : الإنتاج العلمي في جمهورية مصر العربية
- أ- البحوث العلمية .

1. مدينة شبين الكوم : دراسة في جغرافية المدن ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة المنوفية ، القاهرة 1985 م .
2. الأسواق الريفية في محافظة المنوفية : دراسة جغرافية ، دكتوراة غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، القاهرة 1989 م .
3. تطور الخريطة الصناعية في منطقة المنوفية خلال الفترة العربية وحتى انتهاء القرن التاسع عشرمجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية ، العدد السابع ، ديسمبر 1991 م .
4. جوانب من جغرافية تجارة التجزئة في محافظة المنوفية، مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية ، العدد الثامن ، يناير 1992 م .
5. الأسواق الجبلية وسلوك التاجرالجبلى في محافظة حجة ، الجمهورية اليمنية ، تحليل جغرافي ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد الرابع عشر ، أغسطس 1993 م .
6. أثر الموضع في خطة وأنماط استخدام الأرض في المدينة الجبلية : دراسة تطبيقية على مدينة حجة - اليمن ، كلية الآداب - جامعة المنيا ، قسم الجغرافيا ، المجلد الثامن ، العدد العاشر ، 1994 م .

7. استخدام الأرض فى أراضي طرح النهر ، دراسة ميدانية فى الجغرافية الاقتصادية لجزيرة أبي نشابة ، مجلة الجغرافية والتنمية ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد الأول ، يناير 5 199 م .
8. التحليل الجغرافي لإنتاج واستهلاك القات ، وانعكاساته على التنمية الاقتصادية فى اليمن ، دراسة تطبيقية على محافظة حجة ، الجمهورية اليمنية ، مجلة الجغرافية والتنمية ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد العاشر ، يناير 1998 م .
9. تطور هيكل الصناعات التحويلية فى محافظة كفر الشيخ ، وتأثره ببرنامج الإصلاح الاقتصادي ، الانسانيات كلية الآداب فرع دمهور ، سلسلة الإصدارات الخاصة 1999 م .
10. اختلال وتقرم وتفتت حياة الأراضي الزراعية فى أواخر القرن العشرين ومستهل القرن الحادي والعشرين ، دراسة جغرافية تطبيقية على مركز منوف ، محافظة المنوفية ، مجلة الجغرافية والتنمية ، كلية الآداب جامعة المنوفية ، العدد الرابع والعشرون ، فبراير 2001م .
11. موقع ميناء جدة الجوى ودوره فى النقل الجوى ، مجلة شرق أوسطية ، جامعة عين شمس ، العدد 282 سبتمبر 2001م .
12. الاستخدامات المنزلية للطاقة الكهربائية فى محافظة المنوفية ، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، العدد الحادي عشر ، سبتمبر 2002م .
13. شبكة الطرق البرية فى الجمهورية اليمنية ، دراسة فى جغرافية النقل ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنوفية العدد 50 ، يوليو 2002 م .
14. الإتجاهات الحديثة فى جغرافية التسويق ، بحث مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين والأساتذة عام 2003 م .
15. أثر الموقع وأسعار الأرض فى التركيب التجارى الحضري : دراسة جغرافية تطبيقية على مدينة منوف ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، سلسلة اصدارات خاصة (27) ، أكتوبر 2004 م .
16. جوانب من فقر الدخل فى محافظة المنوفية دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، سلسلة اصدارات خاصة (30) ، يناير 2005 م .

17. الأبعاد الجغرافية لتسويق الابل في مصر : دراسة حالة لسوق برقاش ، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بمدينة السادات ، العدد الثالث 2005 م ، منشور في كتاب جغرافية التسويق بين الأدب والمنهج والتخطيط 2009 م
 18. المراكز التجارية الكبرى (المولات) بالقاهرة ، دراسة ميدانية في الجغرافية الاقتصادية مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بمدينة السادات ، العدد التاسع 2007 م ، منشور في كتاب جغرافية التسويق بين الأدب والمنهج والتخطيط 2009 م .
 19. تطور شبكة الطرق البرية السعودية خلال النصف الثاني من القرن العشرين في كتاب جغرافية النقل بين الأدب والمنهج والتطبيق ، سرس اللبان 2007 م .
- ب- الإشراف علي رسائل الماجستير.
1. الأشكال الأرضية الناتجة عن فعل الرياح بمنخفض الوديان البحرية ، دراسة جيومورفولوجية ، للطالب / محمود إبراهيم دسوقي عام 2000 .
 2. الطاقة الكهربائية في محافظة المنوفية – دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، للطالب / يوسف السيد محمد يوسف عام 2001م.
 3. الأمراض المهنية في مركز قويسنا ، دراسة جغرافية ، للطالب/ صبحي متولي عبد المجيد سالم عام 2001 م.
 4. جغرافيا تجارة التجزئة في مدينة طنطا ، للطالبة /فريد أحمد عاصم الملاواني عام 2002م.
 5. تغير الحياة الزراعية الأرضية في مركز الباجور ، منوفية خلال النصف الثاني من القرن العشرين للطالبة / نجلاء أحمد علي عبد السيد عام 2002 م.
 6. الأبعاد الاقتصادية في البيئات العشوائية الحضرية ، دراسة تطبيقية علي مدينة تلا ، منوفية ، للطالبة/ رباب مصطفى عبد المقصود الشناوي عام 2002 م.
 7. مراكز تجارة التجزئة في مدينة المحلة الكبرى ، دراسة جغرافية ، للطالبة/ عزة محمد أبو فوده عام 2002 م.
 8. خريطة الأمراض بمركز الشهداء ، دراسة في الجغرافيا الطبية ، للطالبة / سلمى إبراهيم محمد عام 2002 م.
 9. الخدمات التعليمية في مركز الشهداء ، دراسة جغرافية ، للطالبة/ هاجر عزت فروات ، عام 2003 م.
 10. جغرافية الخدمات التعليمية في مركز كفر الشيخ للطالب/ عمرو أحمد أحمد إسماعيل عام 2003 م .

11. السياحة في محافظة الاسماعيلية : دراسة في الجغرافية الاقتصادية / الطالبة علا الشرقاوى 2007 م .
12. التعليم الجامعى في محافظة المنوفية : دراسة تطبيقية على جامعة المنوفية ، للطالب اسلام عمر الشوريجى 2007 م .
13. الخدمة التليفونية الأرضية في محافظة كفر الشيخ : دراسة جغرافية / الطالبة نهى أشرف 2009 م .

ج- الإشراف على الدكتوراه

14. الطاقة الكهربائية في محافظة دمياط ، دراسة جغرافية ، للطالب / ياسر إبراهيم محمد الجمال عام 2002م.
15. استهلاك الطاقة الكهربائية في محافظة كفر الشيخ ، دراسة جغرافية للطالب / أشرف سالم شحاته عام 2003م.
16. 3-استهلاك الغذاء لسكان محافظة المنوفية ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية ,للتالب /صبحى متولى عبد التواب 2004 م .
17. الاستهلاك المنزلى للغاز الطبيعى فى محافظة الاسكندرية : دراسة فى الجغرافية الاقتصادية / الطالب يوسف أبو الفضل 2009 م .
18. فقر الدخل فى محافظة كفرالشيخ دراسة فى الجغرافية الاقتصادية / للطالب عمرو اسماعيل 2009 م .

د- الاشتراك في مناقشة الرسائل العلمية :

19. الحركة المرورية على معاير فرع رشيد (ماجستير) ، للطالب / أشرف سالم شحاته عام 2001م.
20. خريطة التعمير الزراعي غرب بحر يوسف ، دراسة كارتوجرافية ، (ماجستير) للطالب / محمود فتحي محمد عام 2001م.
21. جغرافية الصناعة في محافظة البحيرة (دكتوراه) للطالبة / أمانى أحمد المنشاوى عام 2000م.
22. خدمات النقل الريفي بمحافظة الغربية (ماجستير) للطالب / عبد السلام عبد الستار عبد اللطيف 2002 م .
23. الحياة الزراعية في مركز أشمون ، دراسة في الجغرافية الزراعية (ماجستير) ، للطالب / موسى فتحي عتلم عام 2002 م .
24. التركيب المحصولي في مركز السنطة ، في محافظة الغربية ، دراسة في الجغرافية الزراعية (ماجستير) ، للطالب / جابر سمير عبد الحميد بهنسي عام 2003 م .

25. الوحدات العلاجية الخاصة بالقاهرة الكبرى ، دراسة في جغرافية الخدمات للطلاب /
أشرف محروس (دكتوراه) 2005 م .
26. الجريمة في محافظة المنوفية : دراسة في الجغرافية الاجتماعية /للتالبة سعاد سعيد
السيد ابراهيم (ماجستير) 2005 م .
27. الأسواق الريفية في محافظة المنيا : دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية / لل طالبة
هدى عبد الرحيم عبد القادر 2005 م .
28. العمران وفقا لجودة الحياة بين الواقع والمستقبل في محافظة المنوفية : دراسة جغرافية /
للطالب السيد محمد على محمود (ماجستير) 2006 م .
29. الأراضي المنزوعة من البحر بمنطقة الدمام الحضرية : دراسة جغرافية / لل طالب محمد
سمير عبد العزيز شرف الدين 2007 م .

هـ : الكتب العلمية .

1. دراسات في الجغرافية الاقتصادية 2002 م .
2. الجغرافية الإقتصادية بين منهجية البحث وآلية التفاعل المكانية ، سرس الليان ، 2008 م .
3. جغرافية النقل بين الأدب والمنهج والتطبيق ، سرس الليان ، 2007 م .
4. جغرافية التسويق بين الأدب والمنهج والتخطيط 2009 م .
5. دراسات في جغرافية اليمن الاقتصادية (تحت الطبع) .
6. شخصية مصر في الألفية الثالثة (الخريطة الزراعية) تحت الطبع .
7. جغرافية مصر بين حتمية الموقع وتجارب التنمية الاقتصادية 2009 م .

و- المؤتمرات

المشاركة في مؤتمر العلوم الإنسانية وتقنيات المعلومات المنعقد بكلية الآداب - جامعة المنوفية
في الفترة من 16 إلى 17 إبريل 2002 تحت رعاية الأستاذ الدكتور / وزير التعليم العالي والدولة
للبحث العلمي والأستاذ الدكتور/ رئيس الجامعة .

ز- النشاط البيئي

المؤتمرات التي عقدت في كلية الآداب وإدارة الجامعة بدءاً من عام 2000 م وحتى الآن.

ح- المشاركات البحثية مع ديوان المحافظة

أولاً : مخاطبة السيد / سكرتير عام محافظة المنوفية بشأن استعداد قطاع شؤون البيئة لتوظيف
كل إمكانياته البحثية في خدمة المحافظة بالتعاون مع قطاع البيئة بالمحافظة ، وقد تم لقاء طيب

مع السيد المحافظ أثمر ذلك تقديم رؤية جغرافية لمدى إسهام قطاع البيئة في حل المشكلات البيئية في المحافظة ، وكان على رأس الأولويات :

1. تخطيط شبكة النقل في المحافظة .
2. تخطيط شبكة الأسواق في المحافظة ، وقد بدىء بأسواق مركز شبين الكوم ، وقد أعطاها قطاع البيئة أولوية كبيرة .
3. تناول لقاء السيد المحافظ رؤية واضحة لتطوير العملية التسويقية بالمحافظة بما يتمشى مع تحديث المراكز التجارية ، وكان لسيادته توجه واضح لإنشاء مول تجارى بالمحافظة

4. الإسهام في إجراء البحوث البيئية عن مشكلات مثل الفقر والبطالة والتلوث البيئي .
ثانيا : الإسهام في القيام ببحث عن مشكلة السكان في المحافظة ، وكان ذلك في إطار التعاون العلمى والبحثى بين الجامعة والمحافظة ، وبتكليف من السيد نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة وتم اللقاء مع السيد اللواء طه زغول سكرتير عام المحافظة ، وتبلورت المحاور التالية في البحث :

- مشكلات النمو السكانى وانعكاساتها على الفقر .
- مشكلات النمو السكانى وتداعياتها على المساحة المزروعة والمساحة المحصولية .
- مشكلة البطالة .
- مشكلة الخدمات التعليمية والصحية .
- مشكلة التلوث البيئي .

وتكون فريق البحث العلمى من الأساتذة :

1. أستاذ دكتور / فايز حسن حسن غراب أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بكلية الآداب جامعة المنوفية ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة .
2. دكتور / موسى فتحى عتلم مدرس الجغرافية الاقتصادية بقسم الجغرافية بالكلية .
3. أ . صبحى رمضان المدرس المساعد بقسم الجغرافية ، وباحث فى الشئون البيئية .
4. أ . صبحى متولى باحث دكتوراه عن استهلاك الغذاء فى المنوفية .
5. أ . محمد قضب باحث دكتوراه عن سكان المنوفية بوحدة مركز المعلومات بديوان المحافظة .

ثالثا : المشاركة في ندوة عن مشكلة السودان وأثرها على الوطن العربي وخاصة مصر ، أقيمت في مديرية الشباب والرياضة بمحافظة المنوفية في يوم 28/9/2002م .

6. رابعا : إلقاء محاضرة تأثير الأنشطة الفنية والثقافية فى خدمة قضايا المجتمع فى قصر الثقافة بمحافظة المنوفية 2009 م .

ط - النشاط البيئي

قام قطاع البيئة بتنفيذ بعض البرامج ضمن الخطة التي وضعها السيد الأستاذ الدكتور /
وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة والتي من المقرر تنفيذها خلال العام الحالى فى
مجال المشاركة المجتمعية0

الندوات :

الندوة الأولى :

بمناسبة المولد النبوى الشريف يوم 2009/3/5 وقد شارك فى هذه الندوة .

أ.د/ فايز حسن غراب وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د/ عيد شبايك رئيس قسم اللغة العربية

د/ إبراهيم عبد الفتاح مدرس بقسم اللغة العربية

أهداف الندوة :

- 1 - الربط الأخلاقي بين السلوكيات الحالية التى يغلب عليها الطابع الردىء وبين فقدان القدوة ، وعدم التأسى بالأخلاق المحمدية .
- 2 - تجسيد الدور الكبير لإلتزام الطالب المسلم بثوابت الشخصية المحمدية .
- 3 - توضيح النموذج المحمدى كنموذج قياسى يحدد الطالب المسلم من خلاله السلوك الأمثل الواجب سلوكه ووضع السلوك النبوى فى إطار قضايا السلوك الإسلامى .

الندوة الثانية :

عن الصحة الإيجابية يوم 2009/3/17 وقد شارك فى هذه الندوة :-

أ.د/ فايز حسن غراب وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د/ ممدوح محمد وهبة رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لصحة الأسرة

أ.د/ محمد سامى رشدى نائب رئيس الجمعية والمدير التنفيذى للخط الساخن لصحة الشباب

أهداف الندوة :

ادراكا للمرحلة العمرية التى تعيشها الطالبات وما يرتبط بها من تغييرات نفسية متلازمة مع فترة
المراهقة ، ومع التخصص الكامل لفريق الندوة فى الموضوع ذاته ، فقد كانت الندوة مفيدة جدا وقد
ركز المتحدثون على :

1. إزالة المخاوف التى تصيب الطالبات من جراء ظهور الدورة الشهرية .
2. تحذير الطالبات من استخدام بعض الأطعمة المحفوظة والمياة الغازية ، وتوجيهن إلى الغذاء (المنزلى) المتكامل النظيف .
3. تحذير الطالبات من استخدام نوعيات معينة من الملابس (الألياف الصناعية) .
4. تحذير الطالبات من استخدام نوعيات معينة من الأدوية .

5. أكدت الندوة على أن الزواج المبكر له أضرار كبيرة ورأت ضرورة تأخير سن الزواج إلى مراحل عمرية معينة .

6. التأكيد على دور الطالبات فى القيام بالتوعية البيئية كل فى محيطه ونشر ثقافة الوعى الانجابى .

الندوة الثالثة :

عن أمراض الكبد وكيفية الوقاية منها يوم 2009/3/22 وقد شارك فى هذه الندوة

أ.د/ فايز حسن غراب وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د/ محمد عبدا لسلام الجندى وكيل معهد الكبد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د/ حسام عبدا لطيف أستاذ أمراض الكبد بالمعهد .

أهداف الندوة :

1. تتم الندوة المنوه عنها فى إطار جغرافى أقل ما يوصف به أنه الإطار الأوسع لانتشار

أمراض الكبد والتداعيات الناجمة عنها ، ومن هنا استمدت الندوة أهميتها .

2. ركزت الندوة على محورين رئيسيين :

أولهما : الشرح المبسط لوظائف الكبد ودور كل وظيفة فى حماية الجسم البشرى .

ثانيهما : التركيز على دورالطعام والمياه فى التسبب فى أمراض الكبد .

3. وضع نظام غذائى مناسب لوجبة صحية للوقاية من أمراض الكبد .

4. الربط بين التدخين وبين أمراض الكبد .

الندوة الرابعة :

عن التدخين والإدمان يوم 2009/4/28 وقد شارك فى هذه الندوة :-

أ.د/ فايز حسن غراب وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د/ ناصر عبدالبارى أستاذ الأورام بكلية الطب

أ.د/ نبيل راشد أستاذ الأمراض النفسية والعصبية بكلية الطب .

أهداف الندوة :

• تناولت الندوة المذكورة أخطر ظاهرة يعايشها الطلبة من النواحي الجسمانية والدينية والاقتصادية .

• أفاضت الندوة فى دور التوعية الدينية فى القضاء على ظاهرة التدخين والادمان .

• ركزت الندوة على الأمراض التى ترتبط ارتباطا حتميا بالتدخين وهى كثيرة جدا وقد ركزت

الندوة على أمراض الصدر والضغط وتصلب الشرايين والعين .

ح الرحلات العلمية بقسم الجغرافية

- الإشراف العام على الرحلة العلمية إلى نهر النيل ومنطقة أسوان ومنطقة توشكا خلال

العام الدراسي 2001/2000 م .

- الإشراف العام على الرحلة العلمية إلى منطقة البحر الأحمر خلال العام الدراسي 2002/2001 م .
- المشاركة في الإشراف على الرحلة العلمية إلى شبه جزيرة سيناء خلال العام الدراسي 2003 /2002 م .
- الإشراف العام على الرحلة العلمية إلى منطقة القناة خلال العام الدراسي 02007/2006 م .
- الإشراف العام على الرحلة العلمية إلى منطقة البحر الأحمر خلال العام الدراسي 02008/2007 م .

ط : المشاركة في أنشطة الكلية .

1. الإشراف العام على حلقات النقاش الخاصة بقسم الجغرافيا خلال العام الجامعي 2007 / 2008 م .
2. الاشتراك في لجنة البيئة خلال العام الجامعي 2001/2000 م .
3. الاشتراك في لجنة شئون التعليم في العامين 2002/2001 – 2003/2002 م .
4. الاشتراك في لجنة الدراسات العليا خلال العامين 2007/2006 – 2008/2007 م .
5. أمين مجلس الكلية خلال العام الدراسي 2007 / 2008 م .
6. عضو مجلس قسم الجغرافيا خلال الفترة 2000 / 2008 م .
7. وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة 2009 م حتى الآن .
8. عضو لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة المنوفية 2009 م .

الإشراف على الدورات التدريبية

- إقامة ثلاث دورات تدريبية في مجال التخاطب اشترك في هذه الدورات 33 دارسا .
 - إقامة دورات تدريبية في اللغة الإنجليزية (المحادثة) اشترك فيها 64 دارسا .
 - إقامة دورة تدريبية في اللغة الإنجليزية (مهارات اللغة) اشترك فيها 11 دارسا .
 - إقامة دورة تدريبية في اللغة الفرنسية (الصوتيات) اشترك فيها 12 دارسا .
 - إقامة دورة تدريبية في مجال الأرصاد الجوية اشترك فيها 63 دارسا 0
 - الاحتفال بيوم اليتيم السبت الموافق 3 /4/ 2009 م .
 - تم إصلاح ماسورة المياه المغذية لحفنية الحريق الموجودة بالناحية الغربية 0
 - القيام بإعداد دراسة لحصر وإعادة توزيع الحجرات بالكلية 0
- ل- مشروعات يود الباحث المشاركة فيها .
1. تخطيط الأسواق في المحافظة .
 2. تخطيط شبكة الطرق في المحافظة والمحافظات الأخرى .

3. تخطيط المراكز التجارية الكبرى (المولات) .
4. تخطيط مركب تجارة التجزئة في المراكز العمرانية .
5. التخطيط الحضري ودراسات التنمية الريفية .
6. تخطيط الخدمات التعليمية والصحية والأمنية .
7. المشاركة في أبحاث الجريمة .
8. المشاركة في الدراسات البيئية .

#####

مؤلفات للباحث

مدينة شبين الكوم

دراسة في جغرافية المدن

عرض لرسالة الماجستير :

لنبدأ بالقصة ، كان الباحث يشق طريق البحث العلمى بين دهاليز الجغرافية ، وكان قد تربي لديه نزعة تجاه الجغرافية البشرية ، وبخاصة جغرافية العمران كان ذلك فى السنة التمهيدية للماجستير ، وكان يقوم بتدريس مادة مناهج البحث الجغرافى الأستاذ الدكتور محمد صفى الدين أبو العز وكان أول من بدأ الاهتمام بجغرافية بالعمران الريفى ، وكان من حظى أن اخترت موضوع العمران الريفى فى مركز كوم حمادة - بحيرة - كموضوع البحث التطبيقى فى السنة التمهيدية ، وكان من المؤتمل أن يكون هذا موضوع الماجستير، ولكن عندما عرضت الموضوع على الأستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم كان له رأى آخر ، فقد وجد أن الأنسب لى الخوض فى جغرافية المدن ، وكانت مدينة شبين الكوم محط نظرى كبديل للعمران الريفى ، ونظرا لانشغال الأستاذ الدكتور صبحى ، فقد تم التسجيل مع الأستاذ الدكتور أحمد على اسماعيل أستاذ جغرافية المدن ، وواصلت اعداد البحث ، ولكن ولسفر سيادته إلى الكويت ومرضه هناك فقد تم تحويل الاشراف إلى الدكتور محمد المعتصم أحمد الذى أتم معى الرسالة ، وتمت مناقشتها فى 1985/2/5 م فى كلية الآداب جامعة القاهرة ، وتشكلت لجنة المناقشة والحكم من السادة الأساتذة : أ/ دأحمد على اسماعيل ، والدكتور حلمى جعفر ، والدكتور محمد المعتصم أحمد .

وتقع الرسالة فى خمسة فصول تسبقها مقدمة وتختتمها خاتمة ، تناول الفصل الأول نشأة المدينة وتطورها بقدر ما أوردته الأدلة التاريخية ، وانتقل الفصل الثانى إلى سكان المدينة من حيث النمو والتركيب والتوزيع خلال القرن العشرين ، واستعرض الفصل الثالث التركيب الحضرى للمدينة فى مبحثين ، تناول الأول التركيب العمرانى ، وانصرف الثانى إلى التركيب الوظيفى للمدينة _ استخدام الأرض _ ، وركز الفصل الرابع على العلاقات الاقليمية للمدينة فيما سمي إقليم المدينة ، وأخيرا انتهى البحث فى الفصل الخامس ، وكان المستهدف من الدراسة وضع رؤية تخطيطية لمدينة شبين الكوم حتى عام 2000 م ، وقد تم ذلك فى الفصل الخامس ، ونظرا لأهمية ذلك المستهدف ، فقد رؤى عرضه بالتفصيل ، وقبل أن تدخل فى تفصيلات الخطة لابد أن نأخذ فى الاعتبار ما يلى :-

• لم ترق المدينة الى مستوى المدن الكبرى الا منذ تعداد 1976 م ، حيث زاد عدد سكانها على المائة الف نسمة ، وذلك على الرغم من مركزية موقعها بين جنوب الدلتا وبين شمالها ، ويرجع ذلك الى أنها لم تشهد أية بوادر تخطيطية كان من شأنها أن توقف أو على الأقل تخفف تيارات الهجرة الخارجة من اقليمها الادارى الى بقية مدن الدلتا خاصة مدينتى القاهرة وطنطا فلم يكن بها صناعات هامة حتى الستينيات0 كما أنه لم تتوسع بها الجامعة الا منذ منتصف السبعينيات فقط 0

• على الرغم من ارتفاع نسبة مساحات المناطق المتدهورة فى المدينة (فى منطقتها الوسطى) الا أن ضم شياختى ميت خاقان وحصتها ، وكفر المصيلحة قد أضاف مزيدا من المناطق المتدهورة حيث ترتفع بهما نسبة المباني الطينية المنخفضة والتي تفتقر الى المرافق العامة والشروط الصحية ، كما يلاحظ أن غالبية المناطق المبنية من الشياختين يختطها شوارع لاتزيد على المتر ونصف المتر عرضا ولا شك أن ذلك يؤدي الى زيادة أعباء التخطيط 0

• إن مدينة شبين الكوم لم تحظ ببوادر تخطيطية طوال القرن العشرين على الرغم من وجود ادارة هندسية بها اقتصر دورها فقط على تطبيق قوانين المباني دون وضع خطة مستقبلية شاملة للمدينة 0

أولا : التخطيط العمرانى للمدينة :

1- خطة المدينة :

وتأتى خطة المدينة والتي تتمثل فى الشكل العام الذى تأخذه المنطقة المبنية سواء فى اطارها الخارجى أو فى شبكة الشوارع الداخلية ، والحقيقة أن خطة المدينة تعد انعكاسا واضحا لضوابط الموضع والموقع ، ودراسة الخرائط التاريخية للمدينة اتضح أنه يتقاسم المنطقة المبنية ثلاثة أنواع من الخطط :-

1- منطقة الخطة العشوائية (الملتوية) :

لايظهر فيها نظام واضح لشبكة الشوارع وتتميز بضيق الشوارع ، والأزقة الملتوية الممدودة ويلاحظ أن شوارع المنطقة تخرج من مركزها (الكوم) المرتفع وتهبط الى أطرافها على شكل سلسلة من الشوارع الدائرية ، ويعد هذا انعكاس حتمي لظروف الموضع المرتفع وذلك لأن الوصول من الأطراف الى المركز لايمكن أن يتم فى خطوط مستقيمة ، وانما يتم على شكل شوارع قصيرة ملتوية تتصل بشوارع دائرية ، وتمثل هذه الشوارع مظهراً جماليا واقتصاديا لمنطقة الخطة العشوائية والتي يطلق عليها أحيانا الخطة الكنتورية ، وتتمثل مناطق الخطة العشوائية بوضوح فى المنطقة الوسطى من المدينة (فى شياخة حسن عامر القماش) بالإضافة الى المنطقة الوسطى فى شياخة ميت خاقان وحصتها ، والحقيقة أن منطقة الخطة العشوائية أكثر مناطق المدينة طلبا لإعادة التخطيط 0

2- منطقة الخطة الشريطية :

يقتصر دورها على منطقة صغيرة فى جنوب غرب المدينة وهى أكثر ارتباطا بالطرق الرئيسية حيث تمتد المباني على جانبي الطريق الرئيسى (طريق شبين الكوم - الماي) وتخرج منها الشوارع القصيرة متعامدة على الطريق الرئيسى ، ومن مميزات تلك الخطة أن السكان يكونوا متساوون فى الخروج الى الريف المجاور والاستمتاع بجمال الطبيعة إلا أنه من عيوبها عدم تساوى السكان فى القرب من مراكز الخدمات العامة وقلب المدينة 0

مناطق الخطة الشبكية :

وتشغل بقية المنطقة المبنية سواء كانت مناطق قديمة (فى شياخة كفر المصيلحة) أو مناطق حديثة فى بقية أجزاء المدينة وفيها تتقاطع الشوارع مع بعضها بزوايا قائمة ومن مزايا هذه الخطة أنها تقسم المنطقة المبنية الى أجزاء متساوية بسيطة خالية من التعقيد وتساعد على سهولة النقل والمواصلات وسهولة تجهيز المنطقة المبنية بالمرافق العامة بالإضافة الى سهولة ترقيم المباني بشكل منتظم ، ولكن من عيوبها صعوبة المواصلات فى مناطق تقاطعات الشوارع وذلك لانعدام الرؤية ، وتعتبر الميادين التى تتوسط تقاطعات الشوارع تعديلا وعلاجا لتلك الخطة .

1. التوصيات الخاصة بتخطيط التركيب العمرانى :-

- تغطية شبكة الترع التى تخترق أرض المدينة ، وتحدد امتدادها العمرانى مثل ترع : وصلة كفر طنبدى - وصلة طنبدى العويجات (فى شياخة على سليمة) وترع : المدور ، السبعة ، المسلك ، القسيس (فى شياخة جوده موسى حبيب) وترعة بط (فى شياخة حسن عامر القماش) وترعة المنحر (فى شياخة كفر المصيلحة) وترعة أم موسى (فى شياخة ميت خاقان وحصتها 0)
- تخطيط المداخل الشرقية والغربية للمدينة 0
- نقل السلخانة الى خارج المنطقة السكنية إلى غرب المدينة خاصة وأن سوق المشية يقع فى غرب المدينة 0
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل المقابر من موقعها الحالى حيث أصبحت وسط المناطق السكنية الى جنوب غرب المدينة واحاطتها بسور من الطوب والنباتات الخضراء0
- نقل مستودعات البترول حيث أصبحت وسط المناطق السكنية0
- تخطيط مقلب القمامة القديم وتحويله الى حديقة عامة تمثل متنفس خارجى لسكان المدينة 0

تخطيط استخدام الأرض :

يتأثر تخطيط المدن بالتغيرات التي تحدث في مجتمع المدينة ، وعلى المخطط أن يأخذ في

اعتباره :-

- التغيرات في تركيب الهرم السكاني ومدى تأثره بالزيادة الطبيعية والهجرة وما يتطلبه ذلك من تأمين فرص العمل والتأمين الصحي والخدمات المختلفة 0
- التغير الاجتماعي الحضارى ودور مؤسسات المدينة في مواجهة ذلك التغير 0
- ظهور حاجات جديدة للسكان من جراء التغيرات الاجتماعية .

تخطيط المناطق الوظيفية للمدينة حتى

عام 2000 م .

أولا :- تخطيط الاسكان :

1- تقدير الاحتياجات السكنية :

بلغ عدد الوحدات السكنية 18517 شقة و7407 حجرة بإجمالى 25724 وحدة ، كما بلغ عدد وحدات السكن والعمل 59 شقة و115 حجرة بإجمالى 174 وحدة وإجمالى وحدات السكن والعمل 25898 وحدة ، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار عدد السكان (102805 نسمة) فإن درجة التزاحم تصل الى 3.9 نسمة لكل وحدة ، وإذا ما فرضنا ثبات درجة التزاحم حول هذا الرقم (3.9) حتى عام 2000 م ، فان عدد الوحدات اللازمة للسكان هى كما يوضحها الجدول التالى

-:

عدد الوحدات اللازمة للسكان خلال 2000/1980 م

السنة	عدد السكان التقديرى	عدد الوحدات السكنية	حجم الأسرة
1980	115806	29694	5.1
1985	134493	34485	5.1
1990	156325	40083	5.1
1995	181849	46628	5.1
2000	211712	54285	5.1

2- تقدير حجم الوحدات السكنية :

من الدراسات السابقة اتضح أن هناك :

- 18878 أسرة يقل حجمها عن 5 أفراد للأسرة الواحدة بنسب 44.4% من اجمالى الأسر (30035 أسرة) .
 - 8340 أسرة تتراوح حجمها بين 5، 7 أفراد للأسرة الواحدة بنسبة 41.6% .
 - 4817 أسرة يزيد حجمها عن 7 أفراد للأسرة الواحدة بنسبة 14% .
- ولذلك يجب التدرج فى حجم السكن بما يتلاءم مع أحجام الأسر وعليه فإن :

في حالة الاسكان الاقتصادي :

- 44.4% من الوحدات السكنية يجب أن يتكون من حجرة وصالة بسطح 2م40 .
- 41.6% منها يجب أن يتكون من حجرتين وصالة بسطح 2م58 .
- 14% منها يجب أن يتكون من ثلاث حجرات وصالة بسطح 2م75 .

حالة الإسكان المتوسط :

- 44.4% من الوحدات السكنية مكون من حجرتين وصالة بمسطح 2م83 .
- 41.6% منها مكون من ثلاث حجرات وصالة بمسطح 2م105 .
- 14% منها مكون من أربع حجرات وصالة بمسطح 2م120 0

حالة الإسكان فوق المتوسط :

فتتكون الوحدات السكنية من أربع حجرات وصالة بمسطح 2م150 ، ويجب أن يتفق توزيع الوحدات السكنية تبعاً لمستوياتها الاقتصادية مع النسب 86% ، 11.5% ، 2.5% للوحدات الاقتصادية ، المتوسط ، وفوق المتوسطة وهي نسب التوزيع على مستوى الجمهورية (عدد الوحدات 16932 متوسط اقتصادي ، و2264 مستوى متوسط و401 مستوى فوق المتوسط) ، ويمكن أن نوضح بخصوص حجم المسكن ثلاث نقاط مهمة :-

1. يمكن تقليل حجم المسكن إلى حجرتي نوم وحمام ، وصالة معيشة ملحقة بها مطبخ وبلكوته ، ويكفي هذا الحجم احتياجات الأسرة المكونه من 5 أفراد 0
2. يجب تعديل القانون الخاص بالبلكونات والذي يربط مساحة البلكونات بالواجهات على أن يربطها بمساحة الوحدة السكنية 0
3. يجب أن تكون ارتفاعات المبنى مرتبطة بالاحتياجات الضرورية فمثلاً المطبخ ، والحمامات ، دورات المياه لاداعي لأن يتساوى ارتفاعها مع ارتفاع بقية السكن (3م) ويمكن أن ينخفض ارتفاعها إلى 2.25م ، كما يمكن ضغط ارتفاعات المساكن بالعمارات الشعبية ، ويترتب على ذلك انخفاض تكاليف أعمال المباني والبياض والتوصيلات الكهربائية وتوصيلات مياه الشرب والصرف الصحي .

3- مواضع الاسكان :

تتميز المناطق السكنية مواقع ذات شروط خاصة منها القرب من المدارس وتوفر مساحات فضاء ، والبعد عن أخطار وسائل النقل والمواصلات ، وخطوط النقل السريعة ، وأماكن الحوادث والحريق والضوضاء ، وتعتبر المجاورات السكنية أمثل المواقع للإسكان حيث تؤدي إلى استقرار الحياة الأسرية وحياة الفرد ، وذلك عن طريق خلق بيئات سكنية جديدة صحية بمرافقها العامة وخدماتها الضرورية ، وتتفق حدود المجاورة مع بعض الحدود الطبيعية ، ومع طرق

المواصلات الرئيسية والسريعة سواء كانت موجودة أم مقترحة 0 كما تشكل المناطق الصناعية والترفيهية والتجارية حدوداً للمجاورات السكنية (1)

ويمكن أن نميز في مدينة شبين الكوم عدة مجاورات سكنية تخطيطية على النحو التالي :-

المجاورات البحرية : (شياخة على سليمة) .

المجاورة الأولى : وتشمل المساكن الشعبية المجاورة للمستشفى التعليمي ولا يوجد بها مدارس ابتدائية ، ويلزم الوصول إلى أقرب مدرسة منها مسافة 1.5 كم ، كما أنها تحتاج إلى مركز تجارى على مستوى المجاورة 0

المجاورة الثانية : وتتمثل في مساكن موظفى شركة مصر/ شبين للغزل والنسيج وهى مجاورة سكنية مخططة ومتكاملة 0

المجاورة الثالثة : وتتمثل في مساكن الأوقاف (خلف النجدة) وتحتاج إلى مركز تجارى على مستوى المجاورة ومدرسة ابتدائية 0

المجاورة الرابعة : وتشمل المنطقة السكنية الممتدة بين شارعى مستشفى الرمد وطلعت حرب وبين شارعى الجلاء البحرى وجمال عبد الناصر 0

المجاورة الخامسة : وتمتد إلى الغرب من شارع الجلاء البحرى وحتى الخط الحديدى كما تمتد بين شارع طلعت حرب وبين مصنع النسيج ، وتضم تلك المجاورة مساحة من الأراضى الفضاء والأراضى الزراعية التى يمكن تخطيطها كمناطق ترفيهية وتجارية على مستوى المجاورة .

المجاورة السادسة : وتشمل المنطقة السكنية الممتدة بين شارعى طلعت حرب ، وسعد زغلول وبين الخط الحديدى وشارع أحمد عرابى وترتفع بها نسبة المناطق الريفية المتدهورة ويمكن أن يحدث بها تجديداً حضرياً وتقترب من المنطقة التجارية الوسطى 0

المجاورة السابعة : وتمتد إلى الشرق من السابقة وحتى شارع الكورنيش وتشمل المنطقة التجارية الحديثة 0

المجاورات القبلية : (شياخة حسن عامر القماش) :

المجاورة الأولى : وتشمل مدينة العصور الوسطى (بخطها العشوائية) وتمتد جنوباً حتى جراج شركة أتوبيس وسط الدلتا وشارع ابن الرشيد وقد تناولتها الدراسة فيما سبق 0

المجاورة الثانية : وتشمل بقية الشياخة وتمتد جنوباً حتى المدرسة الثانوية الصناعية وهى أكثر تأثراً بالتجديد الحضرى الذى تناول أجزاءها الجنوبية .

(2) أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ص 229 0

المجاورات الغربية : (شياخة جودة موسى حبيب) .

المجاورة الأولى : وتمتد إلى الشمال من طريق شبين الكوم العراقية - شبرا باص ، وتضم منشآت السادات وعبد المنعم رياض وتفتقر إلى الكثير من مقومات المجاورة السكنية مثل المدرسة الابتدائية ، والمركز التجارى على مستوى المجاورة والمناطق الترفيهية بالإضافة إلى أن شوارعها رديئة إلى درجة كبيرة 0

المجاورة الثانية : وتمتد إلى الجنوب من المجاورة السابقة وحتى شارع دنشواى وتقترب من المدرسة الابتدائية (الشهيد الجندى) والشارع التجارى ، وتضم مساكن السوق الشعبية بالإضافة إلى المساكن الأهلية التى تجمع بين القدم والحداثة وبين الرداءة والجود 0

المجاورة الثالثة : وتأتى إلى الجنوب من المجاورة السابقة ، وتمثل أقدم مناطق الشياخة وترتفع بها نسب المباني الطينية التى تحتاج إلى إعادة تخطيط وتخللها المقابر فى وسطها (مقابر المسيحيين) وتمتد فى جنوبها (مقابر المسلمين) وتتميز بوجود مركز تجارى على مستوى المجاورة ، ولكنها تفتقر إلى الخدمات الترفيهية والمرافق (الصرف الصحى)0

المجاورات الشرقية : (شياخة سيد أحمد القط) .

المجاورة الأولى : وتضم الأجزاء الشمالية من شياخة سيد أحمد القط الى الشمال من شارع سعد زغلول الشرقى وتحتاج الى مركز تجارى على مستوى المجاورة فى وسطها وإن كانت هناك بادرة لذلك وهى سوق السعادة 0

المجاورة الثانية : وتشمل الأجزاء الجنوبية من شياخة سيد أحمد القط وتمتد الى الجنوب من شارع سعد زغلول الشرقى ، وترتفع بها نسب المناطق المتدهورة بخاصة فى وسطها وتتميز بوجود مركز تجارى ومدارس ابتدائية على مستوى المجاورة 0

المجاورة الثالثة : وتتمثل فى شياخة كفر المصلحة 0

المجاورة الرابعة : وتتمثل فى شياخة ميت خاقان وحصتها 0

وتعد المجاورتان الثالثة والرابعة أكثر مجاورات المدينة إلحاحا لاعادة تخطيطهما تخطيطاً

شاملا حيث ترتفع بهما نسب المباني الطينية والمناطق المتدهورة 0

2- تخطيط المناطق التجارية :

اتضح من الدراسة السابقة للإستخدامات التجارية أن هناك تركيزاً واضحاً للمحلات التجارية فى المنطقة الوسطى مما أدى إلى ازدحام تلك المنطقة إزدحاماً شديداً شارك فى إيجاد سكان المدينة طلباً لاحتياجاتهم اليومية ، ولعلاج ذلك نسوق المقترحات التالية :-

1. تخطيط مراكز تجارية على مستوى المجاورات السكنية السابق تحديدها لتوفير الاحتياجات اليومية لسكانها ، وقد تم بالفعل تخطيط ثلاثة مراكز هي :
 - سوق السلام فى شياخة على سليمة .
 - وسوق الأمل فى شياخة سيد أحمد القط ويمتد المركزان أسفل الكوبرى العلوى على جانبى بحر شبين الغربى والشرقى .
 - سوق طريق طنبدى (فى شياخة جوده موسى حبيب) 0
2. تخطيط سوق النصر للخضار فى شياخة حسن عامر القماش حيث يزدحم بورش النجارة والخرطة وإصلاح السيارات ، كما أصبحت محلاته من المناطق المتدهورة 0
3. تخطيط وتجميل المدخل الغربى للمنطقة التجارية الوسطى (ميدان المحطة) 0
4. تخطيط المنطقة التجارية الشرقية الممتدة على طول شارع الجلاء القبلى وسعد زغلول فى جزئه القبلى الممتد بين الشارع السابق ، ومسجد سيدى خميس حيث امتدت إليها يد التدهور 0
5. نقل سوق الخضار المجاور للرفة التجارية للمحافظة إلى غرب المدينة (شياخة جوده موسى حبيب) فى طريق طنبدى 0
6. نقل ورش إصلاح السيارات من شارع صبرى أبو علم (فى جزئه الجنوبى) وتخطيط جزئه الشمالى كمركز تجارى على مستوى المجاورة السادسة (البحرية) 0
7. تخطيط المنطقه التجارية فى شارع دنشواى ، وجعلها مركزاً تجارياً على مستوى المجاورات الغربية (شياخة جوده موسى حبيب) 0
8. تخطيط المنطقه التجارية فى شارع مصطفى كامل القبلى وإغلاقه أمام حركة مرور السيارات ، وجعلها مركزاً تجارياً على مستوى المجاورة الجنوبية لشياخة سيد أحمد القط ، كما يمكن تخطيط المنطقه التجارية فى شارع سعد زغلول الشرقى وإغلاقه أمام حركة مرور السيارات ، ويمكن أن تشكل المنطقتان مركزاً تجارياً على مستوى المجاورات الشرقية 0

3- تخطيط المناطق الصناعية :

اتضح من الدراسات التى تناولت تحليل التوطن الصناعى خلال الخطة الخمسية الأولى (60- 1965 م) أن إقليم المدينة من المناطق ذات التوطن الصناعى المتوسط ، وخلال الفترة (1967-1970 م) أصبح من المناطق ذات التوطن المنخفض ، وخلال تلك الفترة لم يكن بإقليم المدينة صناعات ذات أهمية .

والحقيقة أن إقليم المدينة شديد الاحتياج إقتصادياً إلى توطن صناعى ، وذلك لأنها منطقة طرد بشرى رئيس ، بالإضافة إلى أنها منطقة زراعية مهمة وغنية بالمحاصيل الزراعية

والصناعية مثل القطن والكتان والحبوب ، ولذلك فإن من أولويات الصناعات التي يجب توطنها في المدينة الصناعات : الغذائية ، الخشبية ، الهندسية والكهربائية حيث تستخدم طاقه كهربائية بكميات عادية (1)0

مواقع الصناعات المقترحة :

تقتضى المبادئ الأساسية في تخطيط المدن تركيز المنشآت الصناعية في أطراف المدينة وإبعادها عن وسط الأرض الحضرية ، وذلك للاستفادة من انخفاض أسعار الأرض وتوفير مساحات من الأرض الفضاء التي تمكن من تخطيط المنطقة الصناعية إلى : منطقة المصانع ، مناطق الإدارة ، مناطق التخزين ، مناطق خدمات العاملين ، والمساحات الخضراء ، كما ترتب على وجود مساحات الفضاء جذب صناعات جديدة مما يؤدي إلى انتشار المعرفة الصناعية وتجميع المشاكل الصناعية في مكان واحد 0

كما أن تركيز الصناعات في أطراف المدينة يمكنها من الاستفادة من تسهيلات النقل الثقيل ومواقع محطات السكك الحديدية ، بالإضافة إلى أن بعض الصناعات غالباً ماتكون مصدر قلق وإزعاج السكان ، وعلى سبيل المثال تمثل صناعات النسيج مصدراً لغاز الأمونيا الضار بالصحة (2) ، كما أن بعض الصناعات تؤدي إلى مشكلة الضوضاء ، وقد دلت الدراسات على أنه يجب عزل جميع المناطق الصناعية بنطاقات حماية خضراء يتراوح عمقها 50 متراً للصناعات الواقعة ضمن المناطق الصناعية وبين 300، 500 م للصناعات الواقعة عند أطراف المدينة ، ويهدف ذلك إلى حماية المناطق السكنية من ضوضاء الصناعات بحيث لايزيد قياس الضوضاء على 70 ديسبل وهي النسبة المقبولة للمناطق السكنية . وترتيباً على ما سبق يمكن أن نسوق المقترحات التالية :

- يمكن تركيز الصناعات في جنوب وجنوب غرب المدينة حيث المساحات الفضاء والأراضي الزراعية الواسعة ، وسهولة اتصالها بالطريق الزراعي (القاهرة- شبين الكوم) عن طريق مقترح يحيط بغرب المدينة مبتدئاً من محطة شبين الكوم الجديدة ومنتهياً عن الطريق الزراعي السابق ، كما أن هذه المنطقة تقع بالقرب من محطة الكهرباء الجديدة ، بالإضافة إلى ما سبق فإنها تقع في منصرف الرياح الشمالية الغربية 0
- نقل مصنع نسيج أبو شنب خارج المنطقة السكنية في شياخة حسن عامر القماش بخاصة وأنه أصبح ضمن المناطق المتدهورة ويمكن تركيزه في جنوب المدينة 0

(1) محمد عبد الله ، التخطيط الصناعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973 ، ص 205 ، 241 0

(2) أحمد خالد علام ، التخطيط الإقليمي ، ص ص 140- 142 0

- نقل ملحج الشركة العربية لحلج الأقطان حيث يجاور منطقة كثيفة السكان (تضم مدارس : المساعى الثانوية العسكرية وحسين الغرب والنصر الأحمدية والأقباط) ويعتبر هذا الملحج أيضاً ضمن المناطق المتداعية ويمكن تركيزه جنوب المدينة مجاوراً لمصنع أبو شنب .
 - نقل مصانع التبغ (النخلة والوردة) خارج المنطقة السكنية خاصة مصنع الوردة الذى يتوسط أكتف مناطق المدينة 0
 - نقل مصانع البلاط والى يتركز غالبيتها وسط المنطقة التجارية بشياخة سيد أحمد القط حيث تثير الكثير من الغبار و ذرات الجير .
 - الحد من توقيع الصناعات فى شمال وشرق المدينة ، وذلك لارتفاع معدل النمو العمرانى فى الاتجاهين الشمالى والشرقى مع ضرورة الحفاظ على جزام أخضر حول مصنع شركة مصر/ شبين للغزل والنسيج 0
 - تجميع الورش الموجودة فى شوارع : صبرى أبو علم ، أحمد عرابى ، الشهداء ، سعد زغلول الشرقى - طريق الماى فى مناطق معينة يمكن أن تكون فى غرب المدينة
- تخطيط المناطق التعليمية :-**

1- دور الحضانة ورياض الأطفال : وتضم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ، وقد شكلوا 11.4% من سكان المدينة فى عام 1976 م ، وعلى أساس تلك النسبة سيصل عددهم إلى 24135 طفلاً عام 2000، وإذا ما فرض أن 85% منهم (20515 طفلاً) سيلتحقون بدور الحضانة ورياض الأطفال ، فإنه يجب توفر 171 داراً بكثافة 120 طفلاً لكل دار ، ويجب أن تتوزع هذه الدور على المجاورات السكنية بشياخات المدينة بأعداد 43، 19، 7، 24، 39 داراً على التوالى لشياخات : على سليمة ، وحسن عامر القماش ، وجودة موسى حبيب ، وسد أحمد القط ، وكفر المصليحة ، وميت خاقان وحصتها ، بنسب توزيع أطفال هذا السن على الشياخات السابقة وهى 25% ، 23% ، 14% ، 11.4% على التوالى لكل شياخة 0

وفى تخطيط مواقع يجب مراعاة دور الحضانة ورياض الأطفال : أن تكون صحية ، هادئة وبعيدة عن ضوضاء الطرق والمصانع والسكك الحديدية ، وأن يتوفر بها مساحة كافية للملاعب والحدائق ، ويستحسن ربط روضة الأطفال بالمدرسة الابتدائية للاستفادة من بعض خدماتها 0

2- المدارس الابتدائية : بلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية 13966 تلميذا شكلوا 13.3% من سكان المدينة فى عام 1976 م ، وعلى أساس تلك النسبة سيصل عدد عم الى 28158 تلميذا بزيادة قدرها 14192 تلميذا وبمعدل زيادة سنوية 4% ، وإذا ما فرض أن متوسط حجم المدرسة الابتدائية 600 تلميذ ، فإنه يلزم إنشاء 24 مدرسة ابتدائية بمتوسط 20 فصل دراسى لكل مدرسة

ويكثافة 30 تلميذا لكل فصل ، وتتوزع تلك المدارس على مستوى المجاورات السكنية بشياخات : على سليمة 7 مدارس ، وحسن عامر القماش 5 مدارس ، سيد أحمد القط 3 مدارس ، وجودة موسى حبيب 4 مدارس ، وكفر المصيلحة مدرسة واحدة ، وميت خاقان وحصتها 3 مدارس بنسب 28.7% ، 14.8% ، 17.7% ، 4.4% ، 11.4% على التوالي لكل شياخة وهي نسب توزيع سكان المدينة على تلك الشياخات فى عام 1976م وتتفق شروط مواقع المدارس الابتدائية مع مثيلاتها لدور الحضانه ورياض الأطفال 0

3- المدارس الاعدادية : بلغ عدد تلاميذ المرحلة الاعدادية 6787 تلميذا مايعادل 6.6% من سكان المدينة فى عام 1976 وعلى أساس تلك النسبة سيصل عدد تلاميذ المرحلة الاعدادية الى 13973 تلميذا بزيادة قدرها 7186 تلميذا بمعدل زيادة سنوية 8.6% على أساس متوسط حجم المدرسة الاعدادية (1000 تلميذ) فإنه يلزم انشاء 7 مدارس اعدادية بمتوسط 37 لكل منها ويكثافة 27 تلميذ لكل فصل وتتوزع تلك المدارس على مستوى مجموعة من المجاورات السكنية بأقسام المدينة : القسم الغربى: (شياخة جودة موسى حبيب) مدرسة واحدة ، والقسم الأوسط (ويشمل ويشمل شياختى على سليمة ، وحسن عامر القماش) 4 مدارس ، والقسم الشرقى (ويشمل شياخات سيد أحمد القط ، وميت خاقان وحصتها ، وكفر المصيلحة) مدرستان ، بنسب 17.7% ، 51.7% ، 30.6% على التوالي وهي نسب توزيع سكان المدينة على أقسامها الثلاثة 0

4- المدارس الثانوية : بلغ عدد طلاب المدارس الثانوية وما فى مستواها 5888 طالباً شكلوا 5.7% من سكان المدينة فى 1976 م ، وعلى أساس تلك النسبة سيصل عددهم إلى 12068 طالباً بزيادة قدرها 6180 طالباً بمتوسط زيادة سنوية 4.3% ، وإذا فرض أن حجم المدرسة الثانوية يتراوح بين 1200 ، 2000 طالب بمتوسط 1600 طالباً ، فعلى أساس المتوسط فإنه يلزم إنشاء 4 مدارس ثانوية بمتوسط 64 فصلاً لكل مدرسة ، ويكثافة 25 طالباً للفصل 0

5- كليات جامعة المنوفية :

لم تكتمل كليات جامعة المنوفية ، وقد وضع تخطيط لاستكمال كليات الجامعة ومتطلباتها حتى عام 1990 م ، وحتى عام 1985 م سيتم إنشاء الكلية التالية (1) :-
كلية الطب ووحدة أبحاث الكبد :

وتقع إلى الشرق من المستشفى التعليمى وكلية الهندسة وتبلغ مساحة كلية الطب 8400م² (فدانان) وتشغل المنطقة المبنية 5760 م² (6.4 فدان) ما يعادل 68.5% من

1 - جامعة المنوفية ، قسم المبانى والانشاءات بيانات حصل عليها الباحث بتاريخ 1983/3/2 0

إجمالي المساحة ، وتتكون المساحة المبنية من دور أرضى وخمسة أدوار متكررة على النحو التالي:-

- الدور الارضى ويضم : الادارة ، والمشرحة ، ومدرج سعته، 250 طالباً ومدرج رئيسى سعته 450 طالباً 0
 - الدور الأول : ويضم قسمى الفسيولوجيا والتشريح 0
 - الدور الثانى : ويضم إدارة الكلية ، وقسم الكيمياء ، وقسم الباثولوجيا 0
 - الدور الثالث : ويضم قسم الفسيولوجيا والطفليات 0
 - الدور الرابع : ويضم قسمى البكتريولوجيا والصحة العامة 0
 - الدور الخامس: ويضم قسمى الفقارماكولوجى والطب الشرعى 0
- وتبلغ مساحة وحدة أبحاث الكبد 1000م² (0.2 فدان) وتضم عيادات خارجة إدارة الوحدة ، وحدة أشعة ، وحدة ترميض 0
- كلية العلوم :**

تقع فى شمال المدينة الى الغرب من ترعة البتانونية وتبلغ مساحتها 2م²7200 (1.7 فدان) موزعة الى 2م²1200 (0.3 فدان) لحجرات الادارة وماتب أعضاء هيئة التدريس ، و4000م² (0.9 فدان) للمعامل ، و2000م² (0.5 فدان) للمدرجات (وعدها 8 مدرجات سعة كل منها 250 طالباً) بنسب 17، 55.5 ، 27.5% من اجمالى المساحة على التوالى 0

كلية التجارة :

وتجاور الكلية السابقة وتشغل 2م²5400 (1.3 فدان) وتضم 16مدرجاً سعة كل منها 120 طالباً ، ومدرجان سعة كل منها 1500 طالب 0

وقد شمل تخطيط استكمال الكليات التالية :-

كلية الزراعة :

وهى أقدم كليات جامعة المنوفة وشمل التخطيط خمس مراحل هى :

المرحلة الأولى : وتمت إنشاءاتها وسلمت إلى إدارة الكلية 0

المرحلة الثانية : وتبلغ مساحة مبانيها 2م²970 وهى عبارة عن دور أرضى واربعة ادوار متكررة 0

المرحلة الثالثة : وهى تحت الإنشاء ومساحة مبانيها 2م²1702 وتشمل دوراً أرضياً وأربعة أدوار متكررة ويحتوى الدور الأرضى علمدرجى سعة كل منها 150،100 طالب بالإضافة إلى غرفة لاعضاء هيئة التدريس وكافيتريا ، وأما الأدوار الأربعة فتشغلها معامل ، وغرفة لأعضاء هيئة التدريس ، ومدرجان سعة كل منهما 500 طالباً وإرتفاع المدرج دور ونصف دور 0

وحدة أبحاث الدواجن تابعة لكلية الزراعة وسيتم إنشاء دور أرضى وثلاثة ادوار متكررة لتربية الدواجن ومزارع للأبحاث بالإضافة إلى مدرج سعة 65 طالباً 0 كلية الهندسة : وقد وضع تخطيط لإنشاء قسمي هما : قسم الهندسة الكهربائية ويتكون من دور أرضى وثلاثة ادوار متكررة ويشمل مدرجين سعة كل منهما 500 طالباً، وقسم الهندسة المبنى ويتكون من مدرج سعة 1000 طالباً وبالإضافة إلى الكليات السابقة فقد شمل التخطيط إنشاء مطبعة الجامعة وقد بدء فى إنشائها 0

5- الخدمات الترفيهية :

من الدراسة السابقة للاستخدامات الترفيهية لوحظ أن بحر شبين على الرغم من أنه يخترق المدينة لأكثر من خمسة كيلو مترات إلا أنه لم يقم بدور يذكر فى الاستخدامات الترفيهية وتحولت الصورة العامة لبحر شبين الى سلسلة من غزوات الاستخدامات السكنية 0 و لا تضم المدينة سوى منتزه عام واحد فقط ، وقد تناول تخطيط المناطق الترفيهية :-

- محاولة الاستفادة من بحر شبين فى الاستخدامات الترفيهية مع إيقاف محاولات غزو الاستخدامات الأخرى لبحر شبين 0
- انشاء حدائق عامة فى شياخات جودة موسى حبيب ، وسيد أحمد القط، وكفر المصليحة ، وميت خاقان وحصتها وحسن عامر القماش
- لاتضم المدينة سوى دارا واحدة للسينما فى حالة جيدة، وأما الداران الباقيتان ففى حالة رديئة واحدهما مغلقة منذ أكثر من خمس سنوات والأخرى مغلقة منذ سنة واحدة 0 وقد دلت الدراسات على أن يخصص دار سينما لكل 10000 نسمة () وعلى هذا فقد كان لابد من توفير 9 دور للسينما بالإضافة الى الدار الحالية فى عام 1976 م ، كما يجب أن يرتفع هذا العدد الى 21 دارا للسينما فى عام 2000 م ،
- كما دلت الدراسات على أن يخصص مسرح لكل 5000 نسمة ، وعليه كان لابد من توفير 20 مسرحا فى عام 1976 م ، ويجب أن يرتفع هذا العدد الى 42 مسرحا فى عام 2000 م

الخدمات الدينية :

اتضح من دراسة المناطق الدينية أن هناك 8 افراد مسلمين للمتر المربع من المسجد فى حين دلت الدراسات على أن يخصص مترا مربعا لكل فرد مسلم (1) وعلى هذا فلا بد من زيادة مساحة المساجد من 4 أفدنة الى 23 فدان فقد شكل السكان المسلمين 95% من سكان المدينة فى عام 1976 م ، وعلى أساس هذه النسبة سيصل عددهم الى 201.761.5 نسمة ، وعلى ذلك فلا بد أن ترتفع مساحة المساجد الى 48 فدانا ، وتتنوع هذه المساحات على شياخات المدينة

بنسب 27%، 18.2%، 24%، 15%، 4.6%، 11.2% على التوالي لشيخات على سليمة ،
وجودة موسى حبيب ، وحسن عامر القماش ، وسيد أحمد القط ، وكفر المصيلحة ، وميت خاقان
وحصتها ، وهي نسب توزيع السكان المسلمين على تلك الشياخات فى عام 1976 م0

تخطيط شبكة الطرق و الشوارع فى المدينة :

اتضح من الدراسة السابقة لشبكة الشوارع والطرق التى تخترق المدينة أنها تحتاج الى
اعادة تخطيط ، ويمكن أن تقدم رؤية تخطيطية لشوارع وطرق المدينة لعام 2000 وتشتمل الخطة
على مرحلتين :-

المرحلة الأولى :

تتضمن رصف وإعادة رصف :

- شوارع : أحمد عرابى ، الشهداء ، التنظيم الشرقى ، صبرى أبو علم ، الملجأ ، الأمين ،
النقراشى ، (فى شياخة على سليمة) .
- وشوارع : دنشواى ، اسكاروس ، طريق طنبدى ، طريق الماي (فى شياخة جوده
موسى حبيب) .
- وشوارع : التراسين ، سيدى فايد ، الجلاء القبلى ، الشون ، السوق الكبير ، سوق
النصر ، وابور النور(فى شياخة حسن عامر القماش) .
- وشوارع : مديرية الزراعة ، كلية الزراعة ، مصطفى كامل ، جامع السبكي (فى شياخة
سيد أحمد القط) .
- وشارع حسنى مبارك (فى شياخة كفر المصيلحة) .
- أما شوارع ميت خاقان وحصتها فإنها تحتاج إلى تخطيط شامل يتناول تخطيط المنطقة
المبنية 0

المرحلة الثانية : وتتضمن تخطيط شبكة من الشوارع والطرق الرئيسية على النحو التالى :-

- إنشاء طريق دائرى يبدأ من محطة شبين الكوم الجديدة يمر غرب المدينة وينتهى جنوباً
عند طريق جمال عبد الناصرعلى امتداد ترعة بطا ويتصل بهذا الطريق شوارع المرور
الرئيسية والثانوية : شارع دنشواى ، شارع طريق العراقية ، شارع طريق الماي 0
- إنشاء جسر عبر بحر شبين فى جنوب المدينة ليربط الطريق السابق بكفر المصيلحة
على امتداد شارع حسنى مبارك 0
- مد الطريق الجديد المصيلحة - شبين الكوم جنوباً حتى يتصل بالطريق السابق 0

- مد الطريق الجديد السابق المصلحة - شبين الكوم شمالاً (من نقطة اتصاله بطريق الكويرى العلوى) حيث يتقاطع على طريق ميت خاقان - شبين الكوم ثم يواصل امتداده شمالاً حتى منطقة المستشفى التعليمى 0
- إنشاء جسر أمام المستشفى التعليمى ليربط الطريق السابق (المقترح) بطريق بركة السبع ، جمال عبد الناصر ، عاطف السادات ، المصنع .
وسيتربط على هذا التخطيط التسهيلات التالية :-
- 1. إن هذا الطريق سيسهل ربط المراكز الشرقية لإقليم المدينة الإدارى بالمراكز الغربية ، وكذلك ربط محافظة البحيرة بمحافظة الغربية 0
- 2. سيسهل هذا الطريق تحديد المجاورات السكنية التى ستنشأ لمواجهة التوسع العمرانى والنمو السكانى 0
- 3. سيعمل هذا الطريق على نقل مواقف السيارات من المنطقة الوسطى إلى خارجها .
- 4. سيمثل هذا الطريق مظهراً جمالياً للمدينة وذلك بتشجيريه وتجميل مناطق تقاطعه مع الطرق الأخرى (ميادين) ، ويرتبط بتخطيط شبكة الشوارع والطرق تخطيط وسائل النقل والمواصلات ، ويمكن أن نسوق المقترحات التالية :-
- نقل موقف سيارات قويسنا من موقعه الحالى (عند النهاية الجنوبية لشارع محمد فريد) إلى النهاية الشرقية لشارع مديرية الزراعة أو إلى الجنوب من تقاطع طريق كفر المصلحة مع طريق قويسنا 0
- نقل موقف السيارات المتجهة إلى طنطا ، بركة السبع ، تلا ، قويسنا إلى شارع كلية الزراعة ، ويمكن أن يمثل هذا الشارع محوراً هاماً لحركة المرور، وذلك بتمده شرقاً ورففه حيث ينتهى بالطريق الجديد المصلحة- شبين بالقرب من اتصاله بالجسر العلوى ، ولاشك أن هذا من شأنه أن يخفف ضغط حركة المرور على الجسر القديم 0
- نقل موقف سيارات الباجور من موقعه الحالى (فى منطقة التقاء شارع بورسعيد بشارع جمال عبد الناصر) إلى جنوب المدينة بالقرب من موقف سيارات أتوبيس وسط الدلتا 0
- نقل موقف سيارات العراقية وشبرا باص من موقعه الحالى (عند البوابة الشرقية بشارع دنشواى) إلى جنوب الطريق الجديد (شبين الكوم - العراقية) 0
- إنشاء جسرين فوق السكة الحديد (الأول) فى شمال المدينة عند محطة شبين الكوم الجديدة ، والجسر (الثانى) فى جنوبها عند مزلقان العبد ، وذلك لعبور الطريق الدائرى غرب المدينة إلى وسطها 0
- الاستعانة بالأساليب الحديثة فى تنظيم عبور مزلقانات السك الحديدية وذلك للقضاء على حوادث القطارات 0

• تطوير محطة شبين الكوم القديمة حيث أصبحت عاجزة تماماً أمام حركة الركاب والبضائع 0

• تطهير وتنظيف المناطق الممتدة على جانبي الخط الحديدي والتابعة لهيئة السكة الحديدية ، وتجديد الحاجز الأسمنتي الذى يفصل السك الحديدية عن المناطق المجاورة

• يمكن الاستفادة من بحر شبين استفادة كاملة فى ربط أجزائه الجنوبية الشمالية والجنوبية عن طريق تيسير عدد من الأتوبيسات النهرية ، خاصة وأنه يقع فى شمال المدينة كلية الهندسة ، ومعهدا إعداد الفنيين التجاريين والصناعيين ، والمستشفى العام ومصنع شركة مصر/ شبين للغزل والنسيج ، كما يقع فى جنوبها المدن الجامعية ، والمناطق السكنية الكثيفة 0

8- تخطيط المرافق :

أ - مرفق المياه :

من الدراسة السابقة لمرفق المياه اتضح :-

1. إن 44% من أسر المدينة غير مستفيدة بمرفق المياه (8830 أسرة) فى عام 1976

فإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن عدد أسر المدينة سيصل إلى 42342 أسرة حتى عام

2000 (على أساس أن متوسط حجم الأسرة 5 أفراد) وعلى ذلك يجب توفير خدمات

المرفق لـ 51172 أسرة فى عام 2000 0

2. إن أكثر من نصف وحدات مبانى المدينة 54% (7087 وحدة) محروم من خدمات

المرفق ، فإذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد وحدات المبنى سيصل إلى 22435 وحدة (عام

2000) (على أساس متوسط الزيادة السنوية خلال الفترة 47 - 1976 وهو 1.7%)

فيجب توفير خدمات المرفق لـ 29522 وحدة مبنى حتى عام 2000 م .

ويتناول تخطيط مرفق مياه المدينة مايلى :-

• تدعيم شبكة المدينة بخطوط أقطار 24، 20، 12 بوصه بطول 10975 متر تبدأ من

محطة المرشحات القبليّة وذلك لمعادلة الضغط على مستوى شبكة المدينة 0

• إنشاء محطتان إرتوازيّتان إحداهما فى شياخة جوده موسى حبيب والثانية فى شياخة

ميت خاقان وحصتها ، وإنشاء خزان علوى بكل منها

• إنشاء عنبر مجموعة ضغط على بمحطة المرشحات بجوار الخزان الأرضى سعة

1000م3 للاستفادة بالتوسعات التى تمت بالمحطة وربط هذا العنبر بالخط المقترح قطر 24 بوصه

لتوزيع المياه المرشحة على المدينة حيث تعتمد المنطقة البحرية على المياه الارتوازية فقط

0إنشاء عملية مياه مرشحة فى المنطقة البحرية من المدينة لمواجهة التوسع العمرانى خاصة مع

استكمال جامعة المنوفية لكلياتها ، ووجود المستشفى التعليمى ومصنع شركة مصر/ شبين للغزل

والنسيج 0

- تجديد الخطوط والمحطات القديمة .

ب- مرفق الكهرباء :

من الدراسة السابقة لمرفق الكهرباء إتضح أن :-

1. 18.4% (3684 أسرة) من أسر المدينة غير مستفيدة بالكهرباء فإذا مأخذنا في الاعتبار أن عدد أسر المدينة سيصل إلى 42342 أسرة حتى عام 2000 (على أساس حجم الأسرة 5 أفراد) فإنه يجب توفير الكهرباء لـ 46026 أسرة في عام 2000 م 0
2. ثلث (33.3) وحدات المباني بالمدينة (4497 وحدة) محرومة من الكهرباء فإذا أخذنا في الاعتبار أن عدد وحدات المباني سوف يصل إلى 22435 وحدة في عام 2000 ، فإنه يجب توفير الكهرباء لـ 26932 وحدة مبنى عام 2000 م 0

وقد تضمن تخطيط مرفق الكهرباء :-

- توسيع محطات المحولات القائمة 0
- إنشاء محطة كهرباء في المنطقة القبلية (شياخة حسن عامر القماش) من المدينة سعة 20 × 2 م ف 0 1
- إنشاء محطة كهرباء في فنلندية سعة 10 م ف 0 1
- إنشاء 42 كشك و 33 ك كابلات 0
- تزويد شبكة المدينة بـ 2700 عمود (01)

ج - مرفق المجارى :

لايشكل مرفق المجارى بالمدينة دوراً مهماً فى خدمة سكانها حيث يقتصرعلى شياخات على سليمة، وحسن عامر القماش ، وسيد أحمد القط دون بقية شياخات المدينة ، وقد شمل تخطيط مرفق المجارى حتى عام 2000 مايلى :-

1. إنشاء شبكة إنحدار لمحطة الرفع البحرية المستجدة شمال المدينة لتخفيف الضغط على المحطة البحرية الموجودة بجوار المحافظة وتوصيل محطة مجارى شركة الغزل والنسيج ومحطة المستشفى العام على تلك المحطة 0
2. إنشاء محطات رفع فى شياخات : جوده موسى حبيب وميت خاقان وحصتها وكفر المصلحة 0
3. إزدواج الخطوط الصاعدة لمحطات الرفع الثلاثة الموجودة 0
4. إحلل مجموعات التوليد بالمحطة البحرية والمحطة القبلية 0

1. محافظة المنوفية ، قسم التخطيط والمتابعة ، مشروعات الخطة الخمسية 82 / 1987 0

5. إنشاء حوض استقبال وحوضين إبتدائيان ، و50 حوض تجفيف ، وحوض نهائى ،
وحوض خط للكلور وتزويده بالأجهزة اللازمة والاسطوانات وذلك بمزرعة المجارى بقرية
المائى 0

6. توصيل المحطة البحرية المستجدة بمزرعة المائى 0

7. توصيل المناطق المحرومة على المجارى العمومية (1)0
وهناك محور آخر فى تخطيط الإقليم الجغرافى للمدينة سوف
يتم استعراضه بالتفصيل فى الرسالة .
@@@@@@@@@@@@

عرض لرسالة الدكتوراة : الأسواق الريفية فى محافظة المنوفية : دراسة جغرافية

تعد هذه الدراسة الأسواق الريفية فى محافظة المنوفية من الأدبيات الجغرافية الجديدة
فى المدارس ، فلم يسبقها سوى دراستان عن الأسواق الريفية فى محافظة الشرقية والأسواق
الريفية فى محافظة الغربية (وردتا فى قائمة المراجع) ولكل تناول جغرافى معين يتفق مع
شخصية الباحث ، ولقد عرضت لهذه الرسالة عندما نشرت كتابى عن جغرافية التسويق عام
2009 م ، وأحسبه أنه الكتاب الأول فى المدرسة الجغرافية العربية الذى يحمل الاسم المذكور .
ولنعود إلى الرسالة وقصتها : فبعد أن أنهيت رسالتى للماجستير من كلية الآداب جامعة
القاهرة عام 1985 م ، وجدتنى أشتاق إلى جامعة عين شمس ، وجدت ضالتي وقتها فى الأستاذ
الدكتور محمود عبد اللطيف عصفور أستاذ الجغرافية ورئيس قسم الجغرافية بكلية البنات ، وكان
ذلك عام 1986 م ، وأذكر أنه كان معى عدة موضوعات على سبيل الاختيار :
1. الموضوع الأول : وكان تحت عنوان الإقليم الجغرافى لرحلة العمل اليومية لمدينة القاهرة :
دراسة جغرافية .

2. الموضوع الثانى : كان تحت عنوان الصناعات البتروكيماوية فى مصر : دراسة جغرافية .

3. الموضوع الثالث : كان عن التنمية الحضرية فى مدن محافظة المنوفية : دراسة جغرافية .

4. الموضوع الرابع : كان تحت عنوان التنمية الصناعية فى محافظة المنوفية : دراسة جغرافية .

2. محافظة المنوفية ، قسم التخطيط والمتابعة ، مشروعات الخطة الخمسية /82 /1987 0

وتم الاتفاق مع الأستاذ الدكتور المشرف على موضوع الرسالة الأسواق الريفية في محافظة المنوفية : دراسة جغرافية ، واستغرق اعدادها ثلاث سنوات (1986 - 1989 م) .
ولسنا في حاجة إلى استعراض التفاصيل ، فهيا بنا إلى الإيجاز .

لقد اسفنتحت الدراسة بتتبع الأسواق من منطلق تاريخي لإبراز الأدوار التي مرت بها هذه الأسواق خلال الفترات القديمة والوسطى والحديثة والمعاصرة ، وأدت أما إلى ازدهارها وأما إلى تدهورها وتمثلت هذه العومل الموقعية (شبكة الطرق والترع والمصارف والبيئة السكانية والاقتصادية ، وانتهت هذه النقطة بالخصائص التوزيعية للأسواق من حيث تباعدها - أنماط توزيعها ونشأتها ومركزيتها .

وكا لزاما ونحن نكتب عن ظاهرة اقتصادية أن نحقق الواقع الاقتصادي للمنطقة بصفة عامة ، والتجاري بصفة خاصة ودور الملامح الاقتصادية لأسواق المنطقة في وضع هيراركيات نقل وظيفي للأسواق من خلال محلاتها العمرانية ، وكذلك الصورة العامة لاستخدام الأرض الزراعي حول الأسواق ومدى انعكاس كل منهما على الآخر .

وأردنا أن نقدم صورة تشريحية للتركيب الداخلي للأسواق بدءاً بمواضعها وتأثيرها في خطتها الطبيعية وانتهاء بالاستخدامات الوظيفية للسوق ومدى جغرافية التركيب الداخلي الوظيفي للأسواق وتقييم كامل لأسواق المنطقة ووضعها فقي مراتب سواء من حيث الدورية ودورها الاقتصادية والتسويقي ووضعها الإداري والإشرافي .

ولعل الهدف الجغرافي الرئيس في الدراسات الجغرافية وهومسك الختام لأية دراسة هو تحليل العلاقات الجغرافية الديناميكية ، وتحديد أقصى امتداد للنسيج الجغرافي ألا وهو الاقليم الجغرافي للسوق ، وتناول الجغرافية الخارجية للأسواق كمراكز تجمع وتوزيع للسلع ونقاط تجمع ، ومدى تأثير هذه العلاقات التسويقية الإقليمية بالعوامل الطبيعية والمواصلات ومرونة التجار وانتهت إلى تقسيم المنطقة إلى أقاليم أسواق كبرى - متوسطة - صغرى .

وما كان لهذه الدراسة أن تتم إلا من خلال عدة مراحل منهجية :

المرحلة الأولى : مرحلة مطالعة المصادر التاريخية :

وذلك لتتبع التطور الإداري للمنطقة وتطور أسواقها خاصة خلال الفترة العربية بأسواقها العامرة والعوامل التي اثرت فيها وتمثلت هذه المصادر فيما كتبه ابن الفقيه والدمشقي ، وابن حوقل ، والأدريسي ، وابن مماتي ، والمقرئزي ، وابن الجيعان ، والقلقشندي ، وعلى مبارك ، وعمر طوسون .

المرحلة الثانية : مرحلة مطالعة المراجع والكتابات الأصولية :

التي تناولت الجغرافية الاقتصادية بصفة عامة مع الإشارة إلى الأسواق ووضعها بين هذه الدراسات ومن أهم الكتابات التي رجع إليها الطالب كتابات محمد محمود الديب في الجغرافية الاقتصادية ، ونصر السيد نصر في الجغرافية الاقتصادية وجغرافية مصر الزراعية ، ومحمد السيد غلاب في الجغرافية الاقتصادية وجغرافية الحضر ، ومحمود محمد عصفور في جغرافية النقل ، وصلاح الدين الشامي في جغرافية الاستهلاك ، وقد أمكن للطالب من خلالها وضع الخطوط العريضة للمعالجة مع تخير المعادلات والطرق الاحصائية التي تخدم البحث .

المرحلة الثالثة : مطالعة الكتب المتخصصة :

اقتصرت هذه المرحلة على تركيز الاهتمام بجغرافية الأسواق من خلال الكتابات السابقة الخاصة بالمنهج والموضوع ، ومن خلالها أمكن التعرف على الأهمية النسبية لأسواق المنطقة بالمقارنة بأسواق العالم سواء من حيث التركيب الداخلي لهذه الأسواق أو استخدامات الأرض في السوق وأقاليمها .

المرحلة الرابعة : مرحلة جمع المادة الرقمية من الإدارات المحلية :

مثل مديريات الزراعة والإصلاح الزراعي والري والصرف وديوان عام المحافظة وقد حصل الطالب من هذه الإدارات على بيانات : التركيب المحصولي وحصر المساحات المحصولية المختلفة على مستوي القرى خاصة الخضروات والفاكهة والمقات ، وكذلك الدورة الزراعية لأراضي الإصلاح الزراعي في المحافظة ، وخرائط لشبكة الترعة والمصارف ومجموعة خرائط 2500.1 لنواحي الأسواق من ديوان المحافظة ومديرية الطرق والكباري ، وعلى هذه الخرائط وقع الطالب الأسواق وامتدادها وأشكالها ومواضعها ، كما أحصى الطالب عدد أسواق المنطقة خلال الربع الأول من هذا القرن من هذه الخرائط بالإضافة إلى مجموعة الخرائط 25.000.1 الخاصة بالمحافظة .

المرحلة الخامسة : مرحلة الزيادة الميدانية الأولى :

وتمثلت في جمع البيانات عن الأسواق من خلال الوحدات المحلية القروية والحضرية وقد مر الطالب على 64 وحدة قروية و9 وحدات حضرية غطت المحافظة كلها واستغرقت تلك المرحلة فترة طويلة قاربت الشهرين (مايو ويونيو 1986) وأثمرت هذه الزيارات : تحديد مواضع الأسواق وتغيرها خلال هذا القرن ، تحديد دوريات الأسواق ومواعيد انعقادها والهيئات المشرفة على الأسواق كما حصل الطالب على بيانات خاصة بالنشاط الاقتصادي لمحات

الأسواق من سجلات حصر رسوم المحلات التجارية والصناعية على مستوى القرى والمدن لعام 85 ، 86 ، 1987 واستخدمت هذه البيانات في تحديد مراكز النقل الوظيفي للأسواق .

المرحلة السادسة : مرحلة الزيارة الميدانية الثانية :

وتأتي استكمال للمرحلة السابقة وتمثلت في محاولة الوصول إلى تطور عدد الأسواق خلال هذا القرن فعلي الرغم مما تحمله خرائط الربع الأول من هذا القرن من إشارات للأسواق إلا أنها اقتصر على بعض الأسواق الكبرى (عددها 30 سوقاً في خرائط 1932 - 25.000.1) وقد حاول الطالب استكمال هذه الحلقة التطورية للأسواق عن طريق المقابلات الشخصية لموجهي التربية والتعليم بالإدارات التعليمية الموزعة في مراكز المحافظة حيث تتوفر لديهم مستوى ثقافي مرتفع مع كبر السن لديهم ومن خلال هذه المقابلات أمكن الوصول إلى مراحل نشأة الأسواق وتطورها بدقة .

المرحلة السابعة : الزيارة الميدانية الثالثة " مرحلة التخزين على الخريطة " .

حيث وزعت خرائط الأسواق البالغ عددها 132 خريطة مقياس 2500.1 على بعض طلبة كلية الآداب - جامعة المنوفية ولذلك لتحقيق أمرين :

أولهما : توثيق وتحديد منطقة السوق (أثناء انعقادها) وامتدادها وحدودها الخارجية .
وثانيها : حصر جميع أنواع السلع الموجودة في كل سوق والتي اختلفت من سوق لآخر وأدت إلى هيراركية للسواق ، وقد صاحب الطالب بعض هذه الأسواق مثل أسواق جميع المدن وقرى كفر أبو الحسن (مركز قويسنا) ومشيرف - مسجد الخضر - تلوانه - كفر الباجور - سبك الضحاك (مركز الباجور) ونادر - كفر الجمالة دناصور (مركز الشهداء) وغيرها وقد أسهمت هذه الزيارة في إعداد التركيب السلعي للأسواق وهيراركية هذا التركيب .

المرحلة الثامنة : الزيارة الميدانية الرابعة " مرحلة الاستبيان " .

وتشكل اشق مراحل العمل الميداني وأكثرها تكلفة حيث اصطحب الطالب فريقاً من طلبة كلية التربية جامعة المنوفية ، واستغرقت هذه المرحلة شهراً كاملاً (من 15 يناير - 15 فبراير 1987 م) تم خلالها جمع البيانات من 15 سوقاً شكلت 11% من إجمالي الأسواق وقد كلف كل طالب بالمرور في أقسام السوق (سوق الجاموس - سوق البقر - سوق الأقمشة) وهكذا) وملتى استمارات الاستبيان طبقاً لما يمليه عليه التاجر وذلك لضمان عدم تكرار البيانات وقد أثبتت هذه الاستمارات فعالية كبيرة بعد تجربتها وتصحيحها في أسواق سابقة ، وتم تبويب

بيانات الاستبيان الذي أشتمل على 29 سؤالاً بالطرق اليدوية ، وقد استفاد منها الباحث في دراسة أقاليم الأسواق الفعلية وأنماط الحركة التجارية ومرونتها ووسائل المواصلات إلى السوق وقد حققت هذه الزيارة أمرين آخرين هما :

الأمر الأول : رفع مناطق الاستخدام (السلع) على لوحات كبيرة وتم القياس باستخدام الشريط الكتاني وأدي ذلك في النهاية إلى تمييز مناطق الاستخدام السائدة في الأسواق المختارة الأمر الثاني : التصوير الفوتوغرافي الذي جسم الأسواق أمام الطالب وعلى أساسها صمم الكثافة الحسابية للحركة التجارية في الأسواق ، وتمثل هذه المرحلة نهاية العمل الميداني .

المرحلة التاسعة : مرحلة تبويب البيانات الجغرافية :
وتمثلت هذه المرحلة في ثلاثة جوانب :

- تصنيف وتبويب استمارات الاستبيانات وجدولتها
- عرض هذه البيانات على شكل رسوم بيانية وخرائط تفصيلية لإبراز الاختلافات المحلية
- عرض هذه البيانات في صورة رقمية ونسبيه وذلك للاستدلال بها في متن البحث وقد تم هذا التبويب والتصنيف بالوسائل اليدوية .

المرحلة العاشرة : مرحلة المعالجة الإحصائية وكتابة البحث :

تواكبت المرحلتان وذلك للربط بين الأسواق والظواهر الجغرافية الأخرى وتراوحت هذه الأساليب الإحصائية بين معاملات الارتباط الجغرافي - منحنى لوزنز - نسب التركيز - معاملات التوطن (الأهمية النسبية) وأفرزت هذه الأساليب مراتب وهيئاريات واضحة للأسواق كذلك اعتمدت الدراسة على نظريات : المحلات العمرانية المركزية ، استخدامات الأرض حول الأسواق

المرحلة الحادية عشر : مرحلة المناقشة الأولية :

وهي مرحلة سبقت عملية طبع البحث في صورته النهائية مباشرة حيث نظمت جلسة مناقشة في كلية البنات قسم الجغرافية في شهر مارس 1989 م وأثمرت هذه المناقشة تعديلاً واضحاً في المتن بما يتفق ونسق البحث .

مع الخاتمة تنصب الدراسة في إطارين أولهما : ويضم الخطوط العريضة التي تحدد الملامح الجغرافية العريضة لشخصية أسواق المنطقة وثانيهما : ويضم أساليب معالجة ما يشوب هذه الشخصية من مشكلات اعتماداً على رؤية تخطيطية .

الاطار الأول : الملامح الجغرافية المميزة لأسواق المحافظة :

على الرغم من خاصية التوسط والاعتدال التي تميز المحافظة رغم تفرداها في بعض

الجوانب إلا أنها تحمل تمايزاً واضحاً على النحو التالي :

أولاً - إن أسواق المحافظة تحمل انعكاسات واضحة لكثير من الظروف الطبيعية التي تأصلت بالعوامل التاريخية وأثمرت متنوعاً من الأسواق ، فهناك الأسواق التاريخية التي امتدت جذورها إلى الفترات القديمة والعربية وتأثرت بالتغيرات التي طرأت على قمة الدلتا وفرعي النيل ومن ثم أضفت عليها عقديات الطرق النهرية وطريق البريد ونقاط المراحل النهرية ، ثم ظهرت أسواق الثورة الزراعية وثورة الترع مع عهد محمد علي في القرن 19 بالإضافة إلى تطور طرق النقل البرية والحديدية ، والتخصص الزراعي والصناعي وزيادة عدد السكان ومع بداية القرن العشرين ظهرت الصورة الجمالية للأسواق حيث الأسواق المخططة استجابة للتخطيط العلمي للأسواق والذي تولته شركة الأسواق المصرية الانجليزية (على النظام الانجليزي) وطبقته على الأقطار التابعة للاحتلال الانجليزي وقت ذلك ، ولأول مرة ظهرت منشآت الأسواق (أسوار - مظلات - استراحات - دورات مياه - وحدات إدارية - سلخانات) وفي الوقت الحالي تدنت الأسواق وتميزت بالعشوائية .

ثانياً : ومن الملامح الجغرافية الهامة لأسواق المنطقة وانعكاساً للعوامل السابقة ارتباط شخصية الأسواق بشبكات الطرق والنظم المائية (الترع والمصارف) ارتباطاً جغرافياً وثيقاً (بلغت معاملته (0.862 بين الأسواق والطرق ، 860 بينها وبين الترع ، و 817 بينها وبين المصارف) .

ومن أوضح الملامح الجغرافية كذلك تركز أكثر من أربعة أخماس الأسواق على الطرق المرصوفة (87.9%) (21.1% على الطرق الترابية) .

أما مدي تأثير هذه العوامل في شخصية الأسواق فيكفيما أن نعرف أن أكثر من نصف الأسواق يتمتع بمركزية موقعية متوسطة (57.6%) ، وربعها يتمتع بمركزية منخفضة (25.7%) ولا تشكل الأسواق ذات المواقع المركزية العالية سوي 16.7% من اجمالها .

ثالثاً : أوضحت الدراسة جانباً من جوانب الاختلال التوزيعي للأسواق بالنسبة للمحلات العمرانية دلائل ذلك / أم أكثر من نصف المحلات العمرانية (55.1) بلغ متوسط الأسواق بها سوقاً لكل 10 محلات عمرانية وأكثر من خمسيها (42.2) بلغ متوسط سوقاً لكل 10 - 40 محلة عمرانية ويفتقر 2.7% من هذه المحلات العمرانية إلى الأسواق بينما بلغ المتوسط سوقاً لكل 7.3 محلة عمرانية على مستوى المحافظة .

رابعاً : من الملامح الهامة لأسواق المنطقة أنها نبت للبيئة السكانية التي تعيشها المحافظة فغذا كان ما يقارب ثلثي المحلات العمرانية (63%) ذات كثافة سكانية صافية منخفضة - 100نسمة / فدان فإن هذه الفئة الكثافية قد استأثرت بنفس النسبة من الأسواق (63%) كما ضمت الفئة الكثافية 150 نسمة / فدان فأكثر 5.3% من المحلات العمرانية و 6% من الأسواق .

خامساً : من ملامح الواقع الجغرافي الذي تعيشه أسواق المحافظة أنها على قدر كبير من الأهمية فعلى الرغم من أنها لا تشكل سوي 43.7% من جملة المحلات العمرانية إلا أنها : استأثرت بأكثر من ثلثي سكان المحافظة (69.7%) وما يقارب ثلثي مساحتها (66%) .

تركز بقري الأسواق أكثر من نصف سكان ريف المحافظة (59.7%) كما تركز بتوابع قري الأسواق 69.3% من جملة سكان توابع المحافظة .

سادساً : من الملامح الاقتصادية المميزة لمحلات أسواق المحافظة : أن ما يقارب ثلاثة أرباعها (74.7%) ذات ثلاثة وظائف مهمة (متوظنة) وأن ربعها (25.3%) يشتمل على ست وظائف مهمة (متوظنة) .

مع ارتفاع مرتبة محلات الأسواق (تبعاً لعدد الوظائف المتوظنة) يتناقض دور الزراعة في دائرة المركب الوظيفي لهذه المحلات حيث انخفضت نسبتها من 92.8% إلى 44.2% ، 23 (11.8% من إجمالي المركب الوظيفي لمحلات الأسواق ذات الوظيفة الواحدة ، والوظيفتين ، والثلاث وظائف ، والأربع وظائف على التوالي) وينعدم دورها في المركب الوظيفي لمحلات الأسواق ذات الوظائف الخمس والست والتي تتركز في مدن الأسواق والقري الكبرى التي تتميز بمركزية وظيفية عالية سواء من حيث الوظائف الإدارية أو التعليمية وهذه تترك تأثيرها على الأسواق من حيث الإدارة والإشراف والمركزية الوظيفية .

سابعاً : بمطالعة الخريطة الزراعية لمنطقة الدراسة أتضح تميزها ب :

- هرمية محصولية : ففي القاعدة يأتي محصولاً الذرة والبرسيم (استأثرا ب 62.04% من المساحة المحصولية) وفي الوسط يأتي محصولاً القمح والقطن (استأثرا بخمس المساحة المحصولية 20.45%) وفي القمة أتت الخضروات والفاكهة (استأثرت ب 17.51%) من المساحة المحصولية .
- أنها تتربع في قلب إقليم الفاكهة بالجمهورية الذي يشتمل على محافظات : البحيرة والشرقية والقليوبية (والمنوفية) والجيزة مما يعطيها أولوية خاصة عند تخطيط سوق إقليمي (على مستوى الجمهورية) في تسويق الفاكهة . وبخاصة البرتقال الذي يشغل ثلثي مساحة الفاكهة بها (66.67%) كما تخصصت في زراعة أصناف خضروات الطماطم والفاصوليا الخضراء والكرنب (دارت نسبتها حول نسبة الأرباع الثلاثة خلال الفترة 1985/81 .

- من الملامح المميزة للخريطة الزراعية للمنطقة أيضاً : اختلاف التركيزات المكانية لبعض الزراعات والذي يشكل ضابط إيقاع لأسواقها وعملياتها التسويقية (نقل وتخزين) وللتدليل فإن :

1. 95.70% من مساحة البسلة الخضراء .
2. 78.47% من مساحة الفاصوليا الخضراء .
3. 61% من مساحة الفلفل البلدي في المحافظة يتركز في مركز أشمون .
4. و 91.7% من مساحة اللوبيا الجافة و 61.14% من مساحة الباذنجان في المحافظة يتركز في مركز قويسنا .
5. و 61% من مساحة القلقاس بالمحافظة يتركز في مركز شبين الكوم . وهذه التركيزات تعطي أسواق هذه المراكز شخصية معينة .

ثامناً : بتركيز دائرة التمايز على منطقة السوق (الموضع والتركيب الداخلي) فإن كثيراً من المشكلات تطفو على السطح منها :

1. كثرة تنقلات مواضع الأسواق وعدم اختيارها لمواضع مثلي محددة ذات مواصفات خاصة تجنبها هذه التنقلات ومما يجد ذكره أن معظم هذه التنقلات كانت بوحى من إدارات الوحدات المحلية دون مراعاة للظروف الجغرافية لهذه الأسواق .
2. تعدد المواضع التي تمتد عليها الأسواق الأمر الذي يعرقل إتمام العمليات التسويقية خاصة وأن عمليات البيع والشراء غالباً ما تتم في رحلة واحدة ولكن على سبيل المثال فإن على المشتري أن يقطع 1 كم من سوق الماشية إلى سوق السلع الاستهلاكية في شبين الكوم و 1.5 كم في تلا و 2.5 كم في الشهداء (بين سوق كفر الجمالة للماشية وسوق مدينة الشهداء للسلع الأخرى) ولذلك فقد علت صيحات تجار هذا السوق الأخير (كفر الجمالة) تعلن رفضها لهذا الموضع بل أيد ذلك موظفو مجلس مدينة الشهداء .
3. شكلت الأسواق مركبة وثنائية المواضع 12.5% من جملة مواضع الأسواق وبلغت نسبة المواضع الوحيدة 87.5% من جملة مواضع الأسواق وإضافة لما سبق فإن مواضع الأسواق الداخلية (أو مواضع الأسواق التاريخية) سواء كانت في الكتلة القديمة أو شارع داير الناحية فقد شكلت ما يقارب نصف مواضع الأسواق (46.5 %) وهذه تتسم بعشوائية واضحة أساسها ضيق الشوارع وكثرة التوائها ، أما المواضع الخارجية فقد شكلت 53.5% وعليها يمكن أن تتم دائرة التخطيط .

4. إن مواضع الأسواق خارج الكردون لم تشكل سوى 10.4 % فقط من جملة مواضع الأسواق وهي أنسب المواضع من الوجه التخطيطية في الأسواق ، وداخل الكردون تركز 89.6% من مواضع الأسواق .

5. تراوحت أشكال الأسواق بين الطولية (بنسبة 30.7%) وبين العشوائية المرتبطة (بنسبة 26.8%) وبين الهندسية (بنسبة 42.5%) .

تاسعاً : من الملاح الجغرافية المميزة للأسواق أن شكل الوعاء الذي تتم داخله الحركة التجارية (داخل السوق) تندرج تحت أربعة أنواع بصفة عامة : فالأسواق المندمجة التي تتركز الحركة التجارية أو معظمها داخل أسوارها وتقتصر هذه على أسواق الشركات ، والأسواق الممتدة حيث يظهر السوق على شكل امتدادات أو قطاعات تجارية مرتبطة بالطريق أو الترع الممتدة بجوار السوق المسور ، والأسواق المحورية ويمتد فيها السوق على شكل عدة محاور طولية (ترع ومصارف) تتعقد في كوبري أو جسر . أما النوع الأخير وهو الأسواق ثنائية الاستخدام أو المتباعدة الاستخدام حيث تنفصل أجزاء السوق بمسافات كبيرة .

6. وإذا ما اعتبرنا محافظة المنوفية نموذجاً جغرافياً لجمهورية مصر العربية على أية درجة من درجات التمثيل فإن أسواقها لا تخرج عن هذه الأنواع (مع تجاوزات بسيطة) ويترتب على ذلك نسق تخطيطي عام يصلح للتطبيق على الأسواق الريفية بالجمهورية مع بعض التعديلات البسيطة تبعاً لاختلافات مواضع ومواقع الأسواق وأحجامها السكانية

عاشراً : ومن أوجه التمايز الجغرافي لأسواق المنطقة عدم تمييزها بتركيب سلعي معين لدرجة تعطيها تفرداً خاصاً مثل أسواق إمبابة وطنطا للإبل بينما يعطيها هذا التركيب السلعي تمايزاً داخلياً واضحاً في ثلاث مراتب تبعاً لأهميتها هي :

- الأسواق الكبرى (حيوانات حية) .
- الأسواق الزراعية المتطورة .
- الأسواق الزراعية التقليدية وتتناسب هذه المراتب تناسباً عكسياً مع دائرة توزيعها على شكل هرمي ، فأدناها مرتبة أكثر انتشاراً فقد شكلت أسواق المرتبة الدنيا أكثر من نصف الأسواق (52.27%) تلتها أسواق المرتبة الوسطى (35.61%) . وأخيراً أسواق المرتبة العليا في القمة بنسبة 12.12% ، ويتفق هذا الترتيب مع أصحاب مدرسة النظام المركزي والتدرج التراتبي للمحلات العمرانية ولكن في عموميته .

حادي عشر : من الملاح الجغرافية المميزة للتسويق الريفي في المحافظة أنه يتم على شكل دورات فالأسواق الأسبوعية تشهد قمتين لانعقادها إحداها أول الأسبوع (يوم السبت) وثانيها في آخره (يوم الخميس) فقد تركز بهما 44.02% من جملة الأسواق المنعقدة على

مدار الأسبوع ، والحقيقة أن هذا يكاد يكون نمطاً عاماً للسلوك البشري حيث تشهد أسواق محافظتي الغربية والشرقية ، وأسواق إيران والمغرب وكينيا ونيجيريا وإيران والسعودية قمماً لانعقاد أسواقها على مدار الأسبوع .

وهنا يظهر الدور الرئيسي للأسواق في إدارة السلوك البشري الذي يتشكل في ثلاث حالات

رئيسية هي :

- مرحلة ما قبل انعقاد السوق وهي مرحلة إعداد وتجهيز للسلع .
- ومرحلة انعقاد السوق وهي مرحلة نشاط تميز مجتمع السوق ويمتد تأثيرها إلى أمور المحلات العمرانية مثل الهيئات الإدارية والأمنية حيث تنشط مع انعقاد السوق وتعود إلى طبيعتها مع انقضاء يوم السوق .
- ومرحلة ما بعد السوق وهي مرحلة استرخاء وترفيه .

وتبعاً لدورة الأسواق تنقسم المحافظة إلى قسمين : أحدهما شمالي : ويشمل المراكز الخمسة : بركة السبع - تلا - شبين الكوم - قويسنا - الشهداء وتتوزع فيه الأسواق الكبرى على مدار أيام الأسبوع السبت (تلا وبركة السبع) الأحد (نادر) الاثنين (الشهداء وكفر الجمالة) ، الثلاثاء (طنوب) ، الأربعاء (قويسنا) ، والخميس (شبين الكوم) .

وثانيهما جنوبي ويضم المراكز الثلاثة الجنوبية : منوف - أشمون - الباجور حيث انعقد أكبر الأسواق في أيام السبت (منوف) الاثنين (كفر الباجور) الثلاثاء (سبك الضحاك) الأربعاء (أشمون) الخميس (جزي وشنشور) مع انعدام الأسواق الكبرى يوم الأحد .

ثاني عشر : ومن الملامح الاقتصادية أن أسواق المحافظة اندرجت تحت ثلاثة أنواع هي :

أسواق المنافسة الاحتكارية ممثلة في الأسواق التي تتعقد على مدار الأسبوع (132 سوقاً) وأسواق احتكار البيع وتشكل الأسواق الزراعية المتخصصة (تيس السكرية - البندارية على سبيل المثال) وأسواق احتكار الشراء ممثلة في الأسواق التعاونية (مراكز التجميع التعاونية) 185 مركز لتجميع الأقطان .

كما يتم التسويق الريفي من خلال خمس قنوات هي الأسواق : المحلية ، المركزية ، التصديرية ، الجملة والتجزئة (أخيراً) .

ثالث عشر : ومن الملامح المميزة لأسواق المنطقة تعدد الهيئات المشرفة على إدارتها وتفاوت تأثيرها بين السلب (كما هو الحال في أسواق إشغالات الطريق والأسواق الحكومية وأسواق الالتزام) وبين الإيجاب النسبي كما هو الحال في أسواق الشركات وبصفة عامة فإن جميع أسواق المحافظة في حاجة ماسة لإعادة النظر في إدارتها وكيفية تحصيل رسومها .

رابع عشر : ومن الخصائص المميزة للأسواق تفاعلاتها الإقليمية حيث ضمت أقاليم أسواق متميزة بنطاقات ثقل ومركزية وسيادة ومخارج هامشية تتحدد مع أقصى مرونة لتجار هذه الأسواق وبخاصة القائمين بعمليات البيع . كما تظهر هذه الأقاليم على شكل مراتب تبعاً لامتدادها المكاني فالأقاليم الكبرى التي تشغل أكثر من نصف مساحة الإقليم الإداري وتضم أكثر من نصف سكانه وتتفق مع انعقاد الأسواق الكبرى في أيام السبت ، الأربعاء ، الخميس والأقاليم المتوسطة وتشغل مساحة تتراوح بين 10 ، 50 % من مساحة الإقليم الإداري وتتفق مع انعقاد الأسواق أيام الاثنين والثلاثاء ، أما الأقاليم الصغرى والتي ترتبط بالأسواق الصغرى والسويقات فتشغل ثانياً بين الأقاليم الكبرى والمتوسطة .

والحقيقية أن أقاليم السواق السابقة قد تشكلت تبعاً لعاملين رئيسيين هما :

العامل الأول : الموقع النسبي للمنطقة ، فموقع المنطقة في جنوب الدلتا مع إطلالة على صعيد مصر قد أعطاها تفرداً خاصاً من حيث خضوعها للمؤثرات التجارية لمنطقتي وسط وشمال الدلتا ، وشمال الصعيد ، أتضح ذلك من تتبع الحركة التجارية بهذه الأسواق ودارت التجار ، هذا التفرد يجعل من منطقة الدراسة وبخاصة الأجزاء الجنون منها أمثل المواضع لإنشاء وإدارة سوق إقليمي على مستوى الجمهورية يمكن أن يكون بديلاً لسوق روض الفرج الذي رغم أهميته التاريخية لم تعد وسائل النقل تميز طريقها إليه بسهولة نتيجة للامتداد العمراني لمنطقة القاهرة الكبرى .

العامل الثاني : خطوط الحركة سواء أكانت خطوطاً برية أم حديدية أم وسائل بسيطة (دواب وأقدام) فلكل وسيلة مدي حركي معين يحدد نطاقات تفاعل معينة كما تأثرت هذه النطاقات بتفاوت السلع وأدت هذه العوامل في النهاية إلى تحديد أقاليم الأسواق إلى نطاقين : نطاق السيادة ، النطاق الهامشي .

كذلك أتضح من دراسة أقاليم الأسواق مدي خضوع المنطقة (اعتماداً على موقعها النسبي) للمؤثرات التجارية للنطاق الحضري الجنوبي (القاهرة - القناطر - قلوب) ومدينة طنطا في الشمال بالإضافة إلى امتداد وتعدد مدن بها .

كذلك أتضح من الدراسة أن المحلات العمرانية بالمحافظة تكاد تتمتع بشبكة من الأسواق الكبيرة فقد أتضح أن ما يقارب نصف المحلات العمرانية بالمحافظة (47%) تدخل في دائرة نفوذ 4 أسواق ، وأكثر من ثلثها 37.5% يدخل في دائرة نفوذ 3 أقاليم ، وأن 9.7% يدخل في دائرة نفوذ إقليمين .

الإطار الثاني : ويشمل :
أولاً : تخطيط مواقع الأسواق :

تتحقق أنسب مواقع للأسواق من خلال شبكة جيدة من الطرق المتكاملة سواء أكانت طرق برية أم حديدية ومن ثم فإن مواقع العقود تعد أنسب مواقع للأسواق وبخاصة الأسواق الريفية الكبرى التي تتركز بها تجارة الحيوانات الحية ، وعلى ذلك نقدم بعض المقترحات اعتماداً على خريطة الطرق :

1 - إنشاء سوق متطور في قرية العراقية (مركز الشهداء) ونقل سوق نادر إليه حيث تمثل قرية العراقية نقطة التقاء الخط الحديدي منوف - الشهداء - كفر الزيات والطرق البرية منها إلى المدن الثلاث شبين الكوم (على مسافة 10) ومنوف (على مسافة 10) والشهداء (على مسافة 6 كم) وكذلك الطريق البري إلى نادر .

2 - نقل سوق الماشية من قرية كفر الجمالة وتركيزه في جنوب مدينة الشهداء إلى الغرب من محطة السكة الحديد حيث تلتقي الطرق الحديدية مع الطرق البرية .

3 - إنشاء سوق مركزي للحيوانات الحية بمدينة الباجور حيث نفضل قرية كفر الباجور وذلك باعتبارها نقطة التقاء الخط الحديدي بنها - منوف والطرق البرية منها إلى القاهرة ، شبين الكوم وسبك الضحاك وبنها ، ومنوف ، ويمكن إنشائه في جنوب المدينة على طريق القاهرة - الباجور حيث معدلات النمو العمراني المنخفضة في هذا الاتجاه (تسبب) مع إلغاء سوق قرية كفر الباجور خصوصاً وأنه في طريقه إلى التدهور .

4 - نقل سوق سبك الضحاك من الداخل (حيث امتدت حوله الاستخدامات السكنية) إلى المنطقة المحصورة بين الطريق البري والخط الحديدي - منوف - بنها .

5 - نقل سوق قويسنا المحطة الذي يعد أكبر أسواق المحافظة من المنطقة الداخلية إلى المنطقة الواقعة جنوب المدينة في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من نقطة التقاء وصلة قويسنا بالطريق السريع تجاه كفر الشيخ إبراهيم .

6 - نقل سوق منوف للحيوانات الحية من مكانه الحالي بجوار السكة الحديدية إلى جنوب المدينة إلى الغرب من طريق منوف - سرس اللبان .

ثانياً : تخطيط مواقع الأسواق :

أتضح مدي سوء توزيع الأسواق في المنطقة الأمر الذي أنتج عدة تركزات شديدة لمجموعات من الأسواق الصغيرة والتي تظهر بوضوح في :

1 - جنوب مركز قويسنا حيث يتركز خمس أسواق (هي : العجايزة - أم خنان - كفر أبشيش - شبرا قبالة - أشليم) تشكل أكثر من خمس (22.7) أسواق المركز داخل دائرة قطرها 2 كم فقط .

2 - وفي مركز الباجور وداخل نفس الدائرة السابقة (نق 2 كم) تركب خمسة أسواق (هي أسواق جروان - كفر الباجور - كفر سنجلف - فيشا الصغرى - الباجور) وشكلت 23.8% من جملة أسواقه .

3 - وعلى مستوي مجموعات الأسواق فكما سبق يدور حول كل سوق كبير عدد كبير من الأسواق الصغيرة والسويقات وهي نتاج لتأثير هذه الأسواق الكبرى ومتأثرة بها .
وتري الدراسة أن يتم :

خف هذه الأسواق مع اختيار أكثرها مركزية وتطويره وتحسين شبكة النقل إليه فسوف يترتب على ذلك انتظام أقاليم هذه الأسواق (نظرية أم فعلية) فيمكن تطوير سوق أم خنان على سبيل المثال ، وسوق كفر الباجور وذلك على حساب الأسواق السابقة مع إلغاء كافة الأسواق الصغيرة المنعقدة حول الأسواق الكبرى أو تعديل أيام انعقادها وتوزيعها على أسام الأسبوع بالتساوي (إلى حد ما) .

ثالثاً : تخطيط مواضع الأسواق :

يجب تحديد مواضع معينة للسواق المبعثرة في شوارع داير الناحية والكتلة القديمة والتي تدخل تحت إشغالات الطريق فكلها بلا استثناء تشكل عقبة في حركة المرور وتحدث ارتباكاً في العملية التسويقية ومن الأمثلة على ذلك أسواق سرس الليان - الشهداء .
ويري الطالب أن المواضع الخارجية أنسب المواضع لهذه الأسواق بشرط وقوعها على طرق النقل والمواصلات وسوف يؤدي ذلك إلى تجميع الحركة التسويقية داخل دائرة معينة يلتقي فيها كل من البائع والمشتري ويحقق ذلك :

- إن في هذه الدائرة تتم عملية المنافسة التي ينتج عنها رفع درجة جودة السلع مع انخفاض أسعارها .
- إن هذا التجمع يتيح للمشتري المقارنة بين السلع واختيار أجودها .
- إن هذا التجمع داخل دائرة السوق (المسورة) يزيد من أحكام : تحصيل إيرادات الأسواق ، والإشراف الأمني والصحي ومراقبة الأسعار .

رابعاً : تخطيط تركيب الأسواق :

تجدر الإشارة كما سبق إلى أن جميع أسواق المحافظة على اختلاف مستوياتها في حاجة شديدة إلى التخطيط وقد استهدفت الدراسة :

- 1 - تجديد أسوار الأسواق القديمة ذات المواضع والمواقع الجيدة مع وجود مدخلين بكل سوق أحدهما للدخول والثاني للخروج .

2 - إنشاء عدة استراحات (مظلات) لحماية التجار والسلع من تغيرات الطقس ، ويرى الطالب ضرورة توزيعها في كل قسم من أقسام السوق ويجب أن تتناسب مساحة كل منها مع كمية الحركة التجارية بكل قسم .

3 - إنشاء دورات مياه لكل من الذكور والإناث .

4 - إنشاء حجرات للرعاية البيطرية للحيوانات .

5 - إنشاء محال تجارية أما في المنطقة الوسطي من السوق أو على طول أسواره تُوَجَّر للتجار دائمي التردد على السوق وذلك على غرار أسواق المكسيك ، ويقتصر هذا النوع على سوق واحد فقط في أسواق المحافظة وهو سوق قرية شما (الاثنيين) حيث صمم سور السوق على شكل محال تجارية مفتوحة تُوَجَّر للتجار .

6 - إنشاء أحواض وإمدادها بالمياه لسقي الحيوانات .

7 - تخطيط مناطق انتظار دواب التجار وعربات نصف النقل ويفضل أن تكون خارج السوق (المسور) ومن حيث استخدام الأرض بالسوق يجب :

1 - تحديد مناطق الاستخدام داخل السوق وتهيئة هذه المناطق تبعاً لمتطلبات السلع مع توجيه عناية أكثر للسلع الغذائية ومناطق المأكّل والمشرب حيث يفتّرش التجار الأرض لتناول غذائهم

2 - تخطيط الأسواق الكبرى في المدن وتحديد مناطق معينة لكل سلعة وفي حالة تعذر وجود هذه المناطق فلا بد من إنشاء سوق للسلع الحضرية والريفية (بدون الماشية) بالقرب من سوق الماشية فقد لوحظ في سوق منوف (السبت) تركّز التجار على طول الخط الحديدي وطرق السيارات مع انحصار سوق الماشية بين الخط الحديدي والمناطق السكنية .

ويقترح الطالب نموذجاً لسوق مخطط (متطور) .

من الوجهة الجغرافية يجب أن يتفق السوق المخطط مع السوق المندمج ذات الشكل الدائري (سوق نادر - الأحد) ويشمل السوق المقترح النطاقات التالية :

النطاق الأول : المنطقة المركزية للسوق : وتشغلها محال تجارية (مبنية) دائمة يتم فيها تجارة التجزئة وتقديم المأكّل والمشرب لتجار السوق .

النطاق الثاني : يلي النطاق السابق : ويتخصص في بيع السلع الحضرية (الذهب والفضة ، الأقمشة والملابس الجاهزة ، منتجات الألمونيوم والبلاستيك والنحاس والأحذية وغيرها) سواء كان في محال مبنية أو على الأرض .

النطاق الثالث : يلي النطاق السابق : ويتخصص في بيع السلع الريفية وبخاصة الخضروات والفاكهة ومنتجات الألبان .

النطاق الرابع : يلي النطاق السابق : وهو نطاق تسويق الحيوانات الحية (في الأسواق الكبرى في الحضر والريف) ويتفق الحد الخارجي لهذا النطاق على سور

السوق ، ولهذا السور أربعة أبواب تفتتح في الأيام العادية ويغلق منها اثنان أيام انعقاد لسوق أحدهما لدخول السلع والآخر لخروجها وعلى هذا السور تنشئ حجرات للتطعيم - الرعاية البيطرية تحصيل رسوم السوق - أجهزة إسعاف السوق - أجهزة أمن السوق .

النطاق الخامس : ويلى النطاق السابق ويخضع لإدارة السوق ويتم فيه تخزين سلع السوق ، وقوف دواب التجار وعربات نصف النقل الخاصة بالتجار .

وتقطع هذه الأبواب الأربعة أسوار السوق إلى نطاقاته السابقة حتى المنطقة المركزية .

خامساً : تخطيط دورية الأسواق :

1 - أتضح من الدراسة السابقة وبالمقارنة على مستوي منطقة الدراسة (بلغ متوسط الأسواق /

السكان سوقاً لكل 9298 نسمة و 12104 نسمة / في عامي 1976 ، 1986 م) :

أن مركز أشمون قد سجل ارتفاعاً كبيراً لهذا المتوسط إلى سوق / 14788 نسمة ، 20144 نسمة عامي 1976 - 1986 م بينما أنخفض هذا المتوسط في مركز بركة السبع انخفاضاً واضحاً إلى سوق / 52215 نسمة ، 6679 نسمة (في عامي 76 - 1986 م) وعلاجاً لذلك يضع الطالب النقاط التالية :

- زيادة عدد أيام الأسواق في مركز أشمون لكي يتفق مع وضعه السكاني كأكبر مراكز المحافظة ، من 21 يوماً إلى 30 يوماً بمتوسط تباعد 3.4 كم وتتوزع هذه الأسواق على أيام الأسبوع السبعة بمتوسط أربعة أسواق يومياً .
- خفض عدد أيام الأسواق المنعقدة في مركز بركة السبع وذلك لأن زيادة عدد أيام الأسواق مع تقاربها لا يتفق مع اقتصاديات السوق حيث يؤدي إلى تمزيق العتبة السكانية اللازمة لإتمام العملية التسويقية وكفي القول أن الأيام الثلاثة السبت والثلاثاء والخميس استأثرت بأكثر من أربعة أخماس أسواق المركز المنعقدة على مدار الأسبوع 84% (بمتوسط 7 أسواق يومياً للأيام الثلاثة) وعليه يجب خفض عدد أيام السوق من 325 يوماً إلى 15 يوماً بمتوسط تباعد 3 كم ومتوسط 2 - 3 أسواق يومياً .
- كما يجب خفض عدد أيام أسواق مركز الشهداء من 22 إلى 5 أسواق بمتوسط 2 - 3 أسواق يومياً . ويوضح الجدول التالي متوسطات تباين الأسواق (تبعاً لأيام انعقادها) المقترحة والحالية على مستوي المراكز الإدارية (وعددها 176 يوماً مقترحاً بدلاً من 184 يوماً) .

#####

الدراسة الثالثة : تطور الخريطة الصناعية فى منطقة المنوفية

خلال الفترة العربية وحتى انتهاء
القرن التاسع عشر
(مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية ،
العدد السابع ، ديسمبر 1991م) .

المنتبع لخريطة الدلتا بصفة عامة وجنوبها بصفة خاصة خلال الفترة العربية وحتى الآن
تعرضه عدة تساؤلات عن الواقع الاقتصادي لها ، ونخص هنا الجانب الصناعي ، فمنطقة جنوب
الدلتا والمشملة على محافظة المنوفية كانت دائماً ومازالت تفتقر إلى التركيز الصناعي(1) إذا ما
قورنت بالمناطق الشمالية من الدلتا ، بينما لاقت بعض جهات الصعيد شهرة صناعية كبرى ،
وتتبلور هذه التساؤلات على النحو التالى :-

هل يرجع ذلك إلى موقعها الجغرافي وسهولة اتصالها بالمراكز الصناعية الشمالية ومنطقة القاهرة
في الجنوب وأدى ذلك إلى ازدهارها تجارياً على حساب الصناعة ؟
هل استفادت من الأزمات التي ألمت بالمراكز الشمالية ؟ وما ترتب عليها من حركة نزوح لهذه
الصناعات تجاه المراكز العمرانية الداخلية ؟
متى بلغت هذه الحركة المنوفية ؟ وهل توافر الكتان فيها كان عاملاً لجذب الصناعة إليها وذلك
خلال القرن 18 والنصف الأول من القرن 19؟

ما دور الخريطة الزراعية فى التنمية الصناعية فى المنوفية فى القرن 19 ؟
هذه التساؤلات يطرحها هذا البحث فى النقاط التالية :

- أدوار الموقع الجغرافي فى المنطقة ، والعقديات النهريّة فيها .
- التغيرات التي طرأت على المراكز الصناعية الشمالية .
- الخريطة الصناعية فى أواخر القرن 18 ، والخريطة الصناعية فى القرن 19 .

إن الموقع الجغرافي وتسهيلات النقل المرتبطة به قاما بدورين مختلفين ، فالدور
الأول استمر حتى القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، وفيه تأكد الدور التجاري
لمنطقة المنوفية مع عدم وضوح الجانب الصناعي فى اقتصادها ، أما الدور الثانى فقد بدأ مع
القرن الثامن عشر وساد القرن التاسع عشر، وفيه تقاطرت الصناعة إلى المحلات العمرانية

1 - لا يقصد الباحث بالمركز الصناعي بالمعنى المشتق من المعالجات الإحصائية، ولكن يقصد وجود الصناعة فى
المحلة العمرانية بدرجات متفاوتة 0

الأكثر تمتعاً بالتسهيلات الثقيلة (مثل شبين الكوم ومنوف) وتؤكد هذا الدور مع القرن التاسع عشر حتى أن الموقع وتسهيلاته النقلية كان العامل الرئيسي في نشر الصناعة في المحلات العمرانية دون النظر إلى العتبة السكانية التي يتحدد على أساسها الحجم الأدنى للمنطقة التسويقية بالقدر الذي يؤدي إلى نجاح الصناعة ، فكانت قرية بير شمس وهي أكثر توطناً للصناعة ذات حجم سكاني محدود 1730 نسمة (في عام 1897 م) بينما كان حجم مدينة الباجور 8847 نسمة ، ولم تشهد تركّزاً صناعياً وكانت جريس وسمادون أكثر توسعاً في الصناعة من أشمون رغم أنها أقل سكاناً منها (5604 نسمة لجريس و 7907 نسمة لسمادون، و11991 نسمة لأشمون) وكانت الأخيرة قاعدة لمركز أشمون .

كان أصغر حجم سكاني لقرية صناعية (إلى حد ما) 300 نسمة لقرية منشأة مسجد الخضر وكانت مشهورة بأنوال النسيج ولكن موقعها على فرع دمياط وعلى مخرج ترعتي الخضراوية والساحل وقربها من بنها العسل (4 كم) كان مشجعاً لهذه الصناعة0

ولذلك لم تشكل المحلات العمرانية الصناعية سوى 12.6% من إجماليها بالمديرية واستأثرت بـ 28% من سكانها وانطلاقاً من هذه النقطة (الموقع) فقد تقاطرت الصناعة إلى المركز الحضرية طلباً لخصائص الموقع فكانت هذه المراكز الحضرية عقد لشبكات نقلية (طرق حديدية وبرية إضافة إلى الطرق المائية) فلم تشكل هذه المراكز الحضرية سوى 8% من سكان المديرية واستأثرت بـ 30.55% من إجمالي العمالة الصناعية في المديرية وتوزع في المناطق الريفية 92% من السكان و69.45% من عمالتها الصناعية .

لم يتفق نصيب المديرية من الصناعة مع نصيبها من سكان الوجه البحري فقد استأثرت بـ 9.8% من العمالة الصناعية و15.2% من جملة سكانه وكانت بمثابة دائرة افتقار صناعي بين نطاقين أكثر تصنيعاً ، فإلى جنوبها محافظة مصر (القاهرة) وكانت الأولى من حيث العمالة الصناعية (30.32%) من العمالة الصناعية في الوجه البحري 10% من سكانه وإلى الشمال منها مديرية الغربية الثالثة في الكم الصناعي (14.53%) من العمالة الصناعية بالوجه البحري ، 22% من سكانه .

إن الخريطة الزراعية قد شكلت الأنماط الصناعية لخريطة المنوفية وليس انتشار محالج القطن ومعاصر الزيت إلا ترجمة لرئاسة القطن هذه الخريطة (كما سبق) ويتفق هذا مع القوانين الاقتصادية الداعية إلى تقليل تكاليف إنتاج ونقل المنتجات الصناعية من خلال تقليل تكاليف النقل بين المادة الخام والمصنع وظهر ذلك في عهد محمد علي بوضوح وكما سبق ولذلك لم يكن القطن عماد الزراعة فقط فإنه كذلك كان عماد الصناعة .

إن البناء الصناعي للمديرية خلال تلك الفترة رغم تأثره بالخصائص البيئية للمديرية ، إلا أنه أوجد نوعاً من الصناعات يمكن أن نسميها بالصناعات التاريخية والتي أصبحت أصولاً

لعديد من التنوعات الصناعية في القرن العشرين وعلى رأسها الصناعات النسيجية والخشبية والغذائية .

إن دور النقل والذي كانت تسهيلاتة سبباً لافتتقار المنطقة الصناعية في الفترة السابقة لهذا القرن (19) قد أصبح بعد التطورات الحديثة لكل من الطريق والوسيلة عامل جذب لهذه الصناعة، كما أصبحت المواقع المركبة للمحلات العمرانية الصناعية أهم عوامل الجذب الصناعي في القرن العشرين ، ودرجة أقل المواقع المتوسطة .

وأخيراً: فإن هذه الخريطة الصناعية للمديرية في أواخر القرن 19 بمثابة مقدمات لنمو صناعي قد تحقق ولكن بمعدلات محدودة خلال النصف الأول من القرن العشرين ومعدلات كبيرة في العقود الثلاثة السادس والسابع والثامن من هذا القرن حيث ظهرت مناطق التنمية الصناعية في مدن المحافظة والقسم الشرقي من ريفها (منطقة الرمال الشرقية) .
@@@@@@@@@@@@@@@@

الدراسة الرابعة : جوانب من

جغرافية تجارة التجزئة في محافظة المنوفية

(مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية ، العدد الثامن ، يناير 1992م) .

- لم تنل تجارة التجزئة من منظور جغرافي إهتمام الدراسات الجغرافية العربية بالقدر التي حظيت من قبل الدراسات الأجنبية، بل ودخلت أنشطة قطاع تجارة التجزئة كمعصر رئيسي " تحليلي " في معظم النظريات والنماذج التي تناولت إقتصاديات المكان، واستخدامات الأرض والأنماط الوظيفية للأنشطة الاقتصادية في مراكز العمران الحضري منها والريفي، وكذلك تلك التي إستهدفت الدراسات البيئية والخطيطة ، وفي محافظة المنوفية يتميز قطاع تجارة التجزئة بعدة خصائص :-
- إن هذا القطاع يظهر كقطاع متميز بين بقية القطاعات التجارية الأخرى (تجارة الجملة ، المطاعم والفنادق) وذلك باستثنائه بأكثر من أربعة أخماس العمالة التجارية في التعدادات الثلاثة 1972، 1976، 1986 (85% من إجمالي العمالة التجارية) ، كما دارت نسبة منشآته بين 89 ، 87% من إجمالي المنشآت التجارية خلال التعدادات الثلاثة 0
 - يقوم هذا القطاع بدور مهم في إقتصاديات المحافظة حيث تفوقت نسبة عمالته إلى إجمالي العمالة التجارية (85%) على النسبة العامة للجمهورية خلال تعدادي 1976-1986(80) ، 79% للجمهورية) ، ولم يتحقق هذا الدور الإقتصادي في القطاعين الأخيرين حيث بلغت نسبة عمالتيها 4.2% ، 5.7% (لكل من قطاعي تجارة الجملة ، والمطاعم والفنادق خلال التعدادين) للمحافظة (7.2% ، 7.7% للجمهورية) ، كما أن لهذا القطاع السيادة الكاملة بين بقية القطاعات التجارية في المناطق الريفية بالمحافظة فقد شكلت نسبة منشآته (إلى إجمالي المنشآت الريفية) 94% في تعداد 1972، 93% في تعداد 1976، 85% في تعداد 1986 ، كذلك دارت نسبة عمالته التجارية بين 89،93،92% من إجمالي العمالة التجارية الريفية خلال التعدادات الثلاثة 0

لهذا فقد اعتبر عدد العاملين بالتجارة في تعدادي 1976، 1986 والتغيرات التي طرأت عليهم مؤشراً مهماً لأهمية قطاع تجارة التجزئة في المحافظة خاصة في مراكز العمران الريفي (كما سيأتى)وقد إنقسم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية :

المبحث الأول : النمو التجارى خلال السنوات العشر 1976/1986م والملاح التوزيع لقطاع تجارة التجزئة خلال السنوات العشر 1976/1986

المبحث الثانى : تحليل مركب تجارة التجزئة خلال الفترة 1986/1991م وتصنيف مركب تجارة التجزئة خلال الفترة 1986/1991م

المبحث الثالث : العلاقة بين مركب تجارة التجزئة ومراكز العمران .

المبحث الرابع : ديناميكية سلوك المستهلك، وتحديد المنطقة التجارية⁰
وفى هذا البحث شمل قطاع تجارة التجزئة الأنشطة التجارية التي حددها التصنيف
العربى الموحد للأنشطة الإقتصادية وذلك فى تتبع تطور هذا القطاع خلال السنوات 1972،
1976، 1986 م مع إدخال بعض التعديلات عند دراسة مركب تجارة التجزئة فى المحافظة فى
عامى 1986، 1991 م ، وقد تمت هذه المعالجة من خلال المداخل الأربعة التالية :
المدخل التطورى : لدراسة العمليات التى أثرت فى إتجاهات هذا القطاع فى الفترة 1976- 1986
م ، وذلك على مستوى مراكز العمران فى المحافظة بهدف إبراز الإختلافات المكائنية لهذه الظاهرة
0

المدخل المورفومتري : وقد أُستخدم لتحديد الأنماط الجغرافية العامة لهذا القطاع 0
المدخل السببى : لإظهار فاعلية مؤثرات الجغرافية وأولويات هذه المؤثرات0
المدخل الأيكولوجى : وهو أكثرها ظهوراً فى هذا البحث حيث ظهر بدراسة دور قطاع تجارة
التجزئة فى مراكز العمران ودورها فى المركزية الوظيفية لهذه المراكز، وكذلك دور مراكز العمران
وتفاوت أحجامها السكانية فى تحديد نوعيات معينة من أنشطة تجارة التجزئة ذات درجات مختلفة
ومتوافقة مع هذا الحجم السكانى أو مايعبر عنه العتبة السكانية، (أو حجم المنطقة التجارية أو
التسويقية الدنيا) 0

أما الدراسة الميدانية : فقد تمت على ثلاث مراحل:

1. جمع البيانات غير المنشورة والخاصة بحصر المحال التجارية بمراكز العمران
بالمحافظة (مروراً 64 وحدة محلية ريفية، وتسع وحدات محلية حضرية) فى
عامى 1986، 1985 لتوافق تعداد السكان لعام 1986 0
2. مرحلة جمع البيانات الحديثة للمحال التجارية لعام 1991 على مستوى مراكز
عمران المحافظة 306 مراكز عمرانية وذلك من وحدة الحاسب الآلى بمبنى ديوان
المحافظة وقام الباحث بتبويب وتحليل هذه البيانات 0
3. مرحلة العمل الحقلى: بهدف قياس الملامح الديموغرافية والإقتصادية ودورها فى
ديناميكية سلوك المستهلك وذلك بتوزيع إستثمارات إستبيان على المترددين على محال
تجارة التجزئة الكبرى: عمر أفندى - بيع المصنوعات المصرية - الجمعيات التعاونية
الإستهلاكية - باتا للأحذية بمدن المحافظة الثمان (باستثناء مدينة سرس اللين)،
أما المعالجات الكمية فى هذا البحث فقد إنحصرت فى عدة طرق كمية: إستخدام
معادلة النمو التجارى عن معادلة النمو الصناعى 0 إستخدام مؤشر الموقع (أو
مايطلق عليه معامل التوطن، أو معامل الأهمية النسبية، أو نسبة النسب) 0

4. استخدام مؤشر التركيز لقياس العلاقة التوزيعية بين السكان ومنشآت قطاع تجارة

التجزئة 0

وقد انتهت الدراسة بالتوصيات التالية :

- إن تنمية هذا القطاع فى المحافظة لم تتحقق إلا مع إنتصاف سبعينيات هذا القرن وبدأ بتنمية وتطوير القطاع العام فى المراكز الحضرية من المحافظة حيث الحجم الأمثل من العتبات السكانية اللازمة لهذا النشاط ، وحيث التميز الكبير بالتسهيلات النقلية التى ترفع حجم التدفقات السكانية لهذه المراكز 0
- تنمية محال القطاع الخاص وتركزت أساساً فى مجال سلع التجزئة الضرورية سواء كانت يومية أو أسبوعية ومن ثم إتجهت إلى القرى الصغيرة التى كانت أكثر قرى المحافظة إستهدافاً لهذه التنمية حيث شكلت هذه القرى 61% من مراكز العمران التى نالت أعلى معدلات للنمو التجارى (2 %) و38% من القرى التى تتراوح معدل نموها التجارى 1 و 2 % بينما إنخفضت نسبتها إلى 35.2% من القرى التى شهدت معدلات منخفضة (1-)
- إن أغلبية أنظمة تجارة التجزئة "حضرية الموقع" حيث تجنى مردودات إقتصادية كبيرة من جراء المميزات السابقة للمراكز الحضرية ، ودليل ذلك نسبة الثلث من محال تجارة التجزئة والخمس من السكان بهذه المراكز الحضرية ، ولذلك فإن هذا الجانب يشهد إختلالاً واضحاً بين العلاقة التوزيعية بين المحال والسكان لخصها مؤشر التركيز (466.4% للعمالة ، 61% للمحال التجارية) 0
- تتعاطم المشكلة بين مراكز العمران الريفى ، فالغالبية العظمى (تزيد على 80% من إجمالها) لاتضم سوى - 5% من المحال التجارية (على مستوى المراكز الإدارية) 0
- إن البناء التجارى فى المحافظة أتى إنعكاساً واضحاً لبنائها العمرانى فهى أكثر محافظات الجمهورية ريفية وأدناها حضرية ، وكذلك فإن أكثر من ثلاثة أرباع مركب تجارة التجزئة قد إنصرف إلى سلعة التجزئة اليومية والأسبوعية ونصف الأسبوعية ، ولم تشكل محال تجارة القممة سوى 17% فقط من إجمالى المحال التجارية ، وتكاد تضع هذه النسبة حداً بين المراكز الريفية الحضرية .
- إرتكز توزيع مركب تجارة التجزئة بين مراكز العمران على ثلاث قواعد هى التناسب العكسى مع دائرة الإنتشار والعتبة السكانية أو المنطقة التجارية الدنيا والمدى الإقتصادى وكان من نتاج ذلك :

1. توزعت محال لبقالة فى جميع مراكز العمران (نسبة 99.7%) .
2. توزعت محال الدقيق والحبوب والعلافة فى 68% من مراكز العمران .
3. والخردوات والمكتبات ولعب الأطفال فى 54% من مراكز العمران .

4. الأقمشة والمفروشات والملابس الجاهزة فى 26% منها .

5. الصيدليات فى 21% .

6. والذهب والمجوهرات فى 5% من مراكز العمران 0

• الحقيقة إن هذه النسب تعد مؤشراً كبيراً لدواعى تخطيطية تبدأ أساساً بهدفين :

1. إعادة تقييم الوضع السكانى لمراكز العمران ورفع حدة القزمية فى الأحجام السكانية

لبعض هذه المراكز العمرانية حتى يتسنى لها إنتشاراً تجارياً .

2. تقييم وتخطيط الشبكة الموقعية لمراكز العمران من خلال الإهتمام بشبكة الطرق فى

المحافظة ووسائل النقل ، ودواعى المركزيات الخدمية والوظيفية ، فقطاع الجزيرة لايقدم

خدماته المباشرة إلا لـ69.2% من السكان ، وكذلك الأقمشة والمفروشات والملابس

الجاهزة لاتقدم خدماتها إلا لـ52% من السكان ، وقد بلغت هذه النسبة 57.5% لقطاع

الصيدليات 0

• إن دور قطاع تجارة التجزئة لا يظهر بوضوح إلا فى مراكز العمران ذات الأحجام السكانية

المتواضعة 0

• إن مستهلك المحافظة يمتلك بعض الملامح الأكثر فاعلية فى العملية التسويقية لهذا

القطاع ، فالأكثريّة ذكور(72.4%) والأغلبية شباب (56% فى فئة السن 20-40 سنة) ،

كما تتم العمليات التسويقية من خلال الدوافع والمؤثرات الأسرية ، فالتيار الأسرى شكل أكثر

من ثلاثة أرباع تيارات الإستهلاك (76.7%) .

• كما أن الأهداف التسويقية لسكان المحافظة تفوق الأهداف الخدمية الأخرى فحوالى 52%

من حالات التردد كان بهدف التسويق فقط 0

• إن خريطة تجارة التجزئة فى المحافظة إستلهاماً من موقعها الجغرافى المتميز، وضيق

المساحة وقصر الإمتداد قد مزقتها خطوط التأثيرالتجارى للمراكز التجارية الكبرى المجاورة

بخاصة القاهرة ، طنطا ، بنها مما أدى إلى ضعف جاذبية القلب التجارى للمحافظة 0

وتنتهى إلى ضرورة أن تتم الموازنة بين

العناصر الجغرافية: جغرافية السكان،

وجغرافية النقل، وجغرافية تجارة التجزئة،

وجغرافية العمران فى محافظة

@@@@@@@@@@@@@@

الدراسة الخامسة : الأسواق الجبلية وسلوك التاجر الجبلي في محافظه حجة الجمهورية اليمنية تحليل جغرافي

• (مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ،
العدد الرابع عشر، أغسطس 1993م) .
قصتي مع اليمن :

في أعقاب حصولي على درجة الدكتوراة (فى 1989/11/21م) وبعد ثلاثة أعوام
دراسية قضيتها فى الانتداب بين كليتى التربية فى كفر الشيخ والمنصورة ، ورد إلى كليتى (
الآداب جامعة المنوفية وكنت أعمل بها فيها مدرسا للجغرافية الاقتصادية) ، ما يفيد أن اليمن
الشقيق فى حاجة إلى أعضاء هيئة تدريس من بينهم تخصص جغرافيا ، وقضيت بها عاما دراسيا
واحدا (1993/1994 م) ، وهو العام الذى شهد الحرب بين شطرى اليمن التى انتهت فى شهر
يوليو بإتصار الشطر الشمالى وأصبحت الجمهورية العربية اليمنية مكونة من المحافظات
الجنوبية والشمالية .

فى 1993/9/5 م ركبت الطائرة اليمنية ومعى أسرتى المكونة من زوجتى وأبنائى أحمد
ونورا و محمد ، وصلنا تقريبا فى الساعة العاشرة مساءً مطار صنعاء الدولى ، وأخذنا سيارة أجرة
إلى دار للضيافة ، وبعد أن أنهينا إجراءات التعاقد ، أخذنا باص إلى مدينة حجة ، وكانت الفرصة
الأولى لاستطلاع البيئة اليمنية الجغرافية التى إن علت فهى الجبال وإن انخفضت فهى السهول
وما بين الاثنين باع طويل من الأمتار ، وفى لحظة واحدة قد يتقلب المرء بين الاثنين ، هاهى
جغرافية النقل اليمنية ، وما أن وصلنا مدينة حجة حتى كان المنظر أكثر غرابة فللمرة الأولى التى

أمتطى فيها الطرق الدائرية أو الزميركية ، فلا يمكن أن تصعد المدينة رأسيا ، بل لابد أن تسلك الطريق الدائري ، ووصلنا إلى فندق يسمى فندق حجة السياحي ، وبعد أسبوع من الإقامة به استأجرت الكلية منزلا على الطريق الرئيس الذي لايفصله عن سطح المنزل سوى متر ونصف المتر، وهنا اختمرت فى ذهنى ما يمكن أن أقوم به فى اليمن ، بحكم تربيتى الجغرافية الاقتصادية ، ووجدت أن المشكلات البيئية التى يعيشها الفرد اليمنى واضحة للعيان ، ولقد عاصرت بعض الأحداث التى أثرت فى الحياة الاقتصادية اليمنية :

• فما زالت اليمن يعيش تحت التداعيات السلبية التى أفرزها الغزو العراقى على الكويت والموقف اليمنى كان معروفا للجميع .

• إن الوحدة اليمنية الأرضية لأجزاء اليمن التى بدأت منذ 1990 م لم تكن قد أرست الدعائم الصلبة لدولة اليمن الموحدة ، وكانت اليمن آنذاك عبارة عن بحر مغلق متلاطم الأمواج .

• إن اليمن من المنظور التنموى كانت ضمن الدول الأكثر فقرا والأقل فى قطار التنمية . كان استهلاك القات من المحددات الرئيسة لعملية تجديد الاقتصاد اليمنى ، ولى فى هذا الموضوع رأى مؤداه إن القات يمكن أن يحول اليمن من الوضع الحالى (1993/1994 م) الذى ورد فى النقطة السابقة ولعل فى التساؤل التالى ما يوضح رأبي :

1. لما لا يكون القات محصولا قوميا إذا كان البن قد ولى دوره ، خصوصا أن القات أكثر ادرازا من البن (وسوف يرد ذلك فى بحث لى عن القات) .

2. لن يتحقق ذلك إلا باعتبار القات نبات طبي ويخضع للإشراف الكامل للدولة ، دون ترك أمره للفرد اليمنى ، ويتم تصديره عالميا ، ويؤسس اليمن دورا تجاريا مميذا فى هذا المجال .

3. أن يتم إنشاء المعامل الطبية التى تستخلص المادة الطبية الفعالة وتسوق عالميا .

4. من خلال دورة زراعية مخططة يمكن أن تخصص محاصيل معينة فى مناطق غياب القات ، بما يتفق مع البيئة الطبيعية اليمنية من تربة ومطر .

وللعلم فإن السنة التى قضيتها فى اليمن كانت من المحطات الرئيسة فى حياتى العلمية ، ولعل ما يؤكد ذلك البحوث الأربعة التى أنهيتها خلال عام دراسى واحد وهى :

1. انتاج واستهلاك القات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية فى اليمن دراسة تطبيقية على محافظة .

2. شبكة الطرق البرية فى الجمهورية اليمنية ، دراسة فى جغرافية النقل .

3. أثر الموضع فى خطة وأنماط استخدام الأرض فى المدينة الجبلية دراسة تطبيقية على مدينة حجة الجمهورية اليمنية .

4. الأسواق الجبلية وسلوك التاجر الجبلي في محافظة حجة الجمهورية اليمنية تحليل جغرافي .

ونعود إلى موضوع البحث ، فحتى العام 1980م لم يكن قد تم دراسة أسواق اليمن ، ومنذ ذلك التاريخ وفي إطار التعاون العلمي البحثي بين جامعة صنعاء وبين مؤسسة فولكس فاغن الألمانية أجريت دراستان ، الأولى : الأسواق الأسبوعية في الجمهورية العربية اليمنية : نظام التموين التقليدي تحت تأثير عمليات التطور لـ 0كولن جنترشويز عام 198، وتناولت 325 سوقاً على مستوى الجمهورية منها 50 سوقاً بصورة تفصيلية ودارت الدراسة حول ثلاثة محاور : كثافة أسواق اليمن - أبعادها التاريخية ، العلاقة بين الأسواق الأسبوعية والأسواق الثابتة ، أهمية السوق بالنسبة للنظام القبائلي .

وتناولت الدراسة الثانية : تطور أسواق الطرق في الجمهورية العربية اليمنية تحت تأثير إنشاء الطرق الرئيسية لهانس جيبهاردت كولن عام 1982م ، وتركزت ديناميكية تطور أسواق الطرق وعلاقتها بعملية تطور الاقتصاد الوطني ، اختيار نماذج من الأسواق تبعاً لقاعدتها الاقتصادية ، العلاقة بين أسواق الطرق، وأسواق المدن ، والأسواق الأسبوعية ، واهتمت الدراسة الحالية بالجوانب التالية:-

- الأنماط البيئية والموقعية للأسواق 0
- المركب الزراعي القاعدي لهذه الأسواق 0
- الأنماط التوزيعية للأسواق وتحليلها إحصائياً وعلاقة هذه الأنماط بتوزيع مراكز العمران أو الكثافة السكانية
- دورية الأسواق الجبلية 0
- الجوانب الاقتصادية للأسواق الجبلية 0
- أقاليم النفوذ الاقتصادي (النظري) للأسواق 0
- سلوك التاجر الجبلي والعوامل المؤثرة فيه من عوامل بيئية ، وديموغرافية ، ومرونة التاجر الجبلي ودورته التجارية الأسبوعية ، إضافة إلى نقطة مهمة وهي دراسة أثر حرب الخليج ، والأزمة السياسية (الداخلية) على أسعار الأسواق الريفية في حجة فيما بين عامي 1990-1992 م ، وتنقسم هذه الدراسة الي قسمين رئيسيين :دراسة الأسواق الريفية ، ودراسة سلوك التاجر الجبلي 0

أما عن منطقة الدراسة فتقع محافظة حجة في شمال غرب الجمهورية اليمنية في نطاق التقاء المؤثرات التجارية السعودية على الأسواق اليمنية ، ويتفق حدها الغربي مع ساحل

البحر الأحمر بمؤثراته البحرية على الأسواق الساحلية (سوق ميدي) ، وإلى الجنوب منها تقع محافظتا الجديدة ، والمحويت وإلى الشرق تقع محافظة صنعاء ، حيث يوجد أكبر مركز حضري في اليمن ، وفي الشمال الشرقي تقع محافظة صعدة (الخريطة رقم 01) وتتألف المنطقة من أربعة مظاهر تضاريسية (من الغرب إلى الشرق) :

- مجموعة جزر البحر الأحمر وعددها عشر جزر هي : بني بكلان - الفشيب - مانع- ريبد- زبعة- سياء- زوجراب- العاشق الصغير- الظهرة- غراب .
- ثم المنطقة الساحلية وبها ميناء ميدي التاريخي .
- والمنطقة السهلية التهامية ويتراوح عرضها بين 30 كم (في شمال المحافظة) ، و60كم (في جنوبها) ، ويسودها الظاهرات الجيومورفولوجية : النباك- التكوينات الملحية- التكوينات الحصوية ثم سهول البيدمنت ويمر بها الخط البري (الدولي) جيزان (السعودية) - الحديدية .
- وأخيراً المنطقة الجبلية في الغرب ويتراوح ارتفاعها بين 1000، 2000م وتظهر فيها بعض القمم الجبلية مثل جبل (شهارة 3400 م) ، وجبل الظفير (3500 م) ، وتضم المحافظة 9.2% من إجمالي سكان الجمهورية ، وتصل نسبة الريفية بها 96.07% .
- اعتمدت المعالجة على العمل الميداني ، حيث تم تجميع بيانات مواقع وأيام انعقاد الأسواق والدور القبائلي المؤثر في الأسواق ودورة الأسواق من خلال استقصاء طلبة كلية التربية - حجة وشملت 60 سوقاً ، كما اعتمدت الدراسة على المصادر الإحصائية الخاصة بالأسعار في أسواق المحافظة خلال عامي 1989-1993 والتعدادات السكانية لعام 1986 0
- كذلك اعتمد تحليل سلوكيات التاجر الجبلي ، ودورته الأسبوعية ، وخصائصه الديموغرافية على استمارة استبيان (بلغ عددها 100 استمارة استبعد منها 38 استمارة لأخطاء خاصة بالتجار) ، وتناول التحليل 62 استمارة تشتمل على تسع نقاط في قسمين:
- أولهما البيانات الشخصية والديموغرافية والاجتماعية .
- وثانيهما : البيانات التجارية والاقتصادية ، ونظراً لعدم اكتمال كل هذه البيانات فقد اختلف عددها من نقطة لأخرى (كما سيرد في البحث) 0
- أما الأساليب الكمية فقد انحصرت في :
- مؤشر الإنتاجية الزراعية.
- متوسطات التباعد .
- معاملات ارتباط كندال .
- معادلة مساحة السوق النظرة لمحمود أسلم.
- معادلة نقطة القطع لتحديد المؤثرات التجارية الخارجية على أسواق المحافظة 0

إن البيئة الجبلية والنظام القبائلى هما المحددان الرئيسان للحياة فى اليمن فهناك السكان الجبليين ، والزراعات الجبلية ، والأسواق والتجارات الجبلية ، ففى محافظة حجة توزعت الأسواق تبعاً لمواضعها بين :

1. الأسواق الجبلية (بنسبة 50%) .
2. أسواق الرقاب الجبلية (18.7%) .
3. أسواق الأودية الجبلية (16.7%) .
4. الأسواق السهلية (12.5%) .
5. وأخيراً الأسواق الساحلية (بنسبة 2.1%) (من إجمالى الأسواق المدروسة)0

• انعكاساً لهذه البيئة الجبلية فإن شبكات الأسواق لا تتفق بأى حال من الأحوال مع شبكات الطرق فأكثر من أربعة أخماس (85%) الأسواق ذات مواقع هامشية ولا ندرج تحت المركزية الكاملة سوى 5% من الأسواق ، والمركزية المتوسطة 10% من الأسواق 0

• كذلك لا يتفق توزيع الأسواق مع توزيع كل من مراكز العمران ، والكثافة السكانية فقد تراوح معامل ارتباط كندال 0.44 بين الأسواق ومراكز العمران ، و-0.56 (سلبياً) بن الأسواق والكثافة السكانية ، وقد كون ذلك سبباً رئيسياً لظهور الأسواق كنواتب عمرانية جديدة0

• وتتأثر أسواق المحافظة بالخريطة الزراعية، الجوار الجغرافى مع المملكة العربية السعودية ، شجرة القات ، وهجرة العمالة اليمنية خاصة الى المملكة العربية السعودية 0

• وانعكاساً لهذه الظروف البيئة وسيادة الدين الاسلامى فقد تحددت دورية الأسواق على مدار الأيام الخمسة الأولى من الأسبوع (الأحد- الإثنين- الثلاثاء- الأربعاء- الخميس) ، كما تقل نسبة الأسواق نصف الأسبوعية والأكثر من ثلاثة أيام انعقاد الى 13% فقط من الأسواق المدروسة0

• تختلف أساس تقييم الأسواق الجبلية عما هو سائد فى الأسواق فى السهول الفيضية (فى جمهورية مصر العربية مثلاً) فأهم الأسس : أسواق السيارات- شجرة القات- الذهب- الأسلحة- ثم البن والماشية ثم الملابس والأقمشة ثم السلع الأسبوعية واليومية، وفى محافظة حج خمس مراتب للأسواق: أسواق المرتبة الأولى (1.7%)، أسواق المرتبة الثانية (16.6%)، أسواق المرتبة الثالثة (21.7%)، أسواق المرتبة الرابعة (31.7%)، أسواق المرتبة الخامسة (28.2%) (من الأسواق المدروسة)0

- تتفاوت مساحة أقاليم الأسواق الجبلية تفاوتاً ملحوظاً بسبب البيئة الجبلية وتفاوت الأحجام السكانية لمراكز الأسواق فأكبرها مساحة (مدينة حجة - 630 كم²) تعادل مساحة اقليمها (النظري) 315 مره قدر أصغرها مساحة (سوق الزميين - 2 كم²) 0
- وتشكو أسواق المحافظة (والمن عامه) من ارتفاع أسعار السلع المعروضه بها ارتفاعاً ملحوظاً وذلك من جراء أزمة حرب الخليج والأزمة السياسية التي تعيشها اليمن منذ 1990 0
- يتأثر سلوك التاجر الجبلى بالعوامل البيئية (شبكة الطرق) إضافة الى بعض المؤثرات الديموغرافية فالتجارة الجبلية فى الأسواق يقوم بها الذكور (بنسبة 100%) خاصة فى فئات العمر 30-50 سنة (66.1% منهم) ومن حيث الحالات الزوجية للتجار فإن 96.7% منهم متزوج بوحدة أو زوجتن ، كما أن أكثر من ثلاثة أرباع تجار العنة (78.6%) يتراوح عدد أولادهم بين 3 ، 4 - 5 ، 6 - 7 ، 8 أولاد والملفت للنظر أن نسبة الأمية منخفضة بين عينة التجار الى 40.7% ، كما أن نصفهم يعرف القراءة والكتابة (50.8%) 0
- من الوجهة الاقتصادية تفرض البيئة الجبلية على التاجر الجبلى التردد على أكثر من نصف الأسواق حتى يحقق العائد الاقتصادى المرجو من دورته الأسبوعية ويصل منحنى التاجر/عدد الأسواق أقصاه مع الأيام الستة (25.8%) والأيام السبعة (37.1%) 0
- وملمح آخر لدورة التاجر الجبلى حث يبدأ دورته التجارة الأسبوعية مع وم السبت وتستمر حتى يوم الخميس ثم عود إلى منزله فى آخر الأسبوع فقد تراوحت نسبة الأسواق التي يتردد عليها التاجر بين 15.9% ، 15% فى الأيام من السبت وحتى الأربعاء ، وتنخفض الى 13% ، 9% ليومى الخميس والجمعة 0
- يرتبط ما سبق بالدورة الكاملة التي يقطعها التاجر خلال الأيام الستة الأولى من الأسبوع ويمارس هذه الدورة مايقارب خمس (39.3%) تجار العنة، بينما مارس 60.7% منهم دورة غر كاملة حيث يبدأ رحلة يومية بين المنزل والأسواق 0
- أن متوسط طول دورة التاجر الجبلى 181 كم فى الأسبوع حوالى 47.5% من تجار العنة طول دورتهم - 150 كم و86.1% منهم طول دورتهم - 350 كم 0
- وتتنظم دورة التاجر الجبلى فى نمطين أولهما: التجارة الرأسية والثانية : التجارة الأفقية وتظهر فى شكل خمسة اتجاهات تبعاً لحركة السلع بين مصادرها وأسواق المحافظة 0
- وقد انتهت هذه الدراسة الى بعض المشكلات الخاصة بالأسواق الجبلية نذكر منها :-
- أن عملية التسويق غالباً ماتتم على الأرض وسط الأتربة وفى شمس عاليه الحرارة كما تنعدم أحياناً وسائل حفظ السلع المسوقة 0

وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في اليمن دراسة تطبيقية على محافظة حجة الجمهورية اليمنية

تطالعا الخريطة الزراعية اليمنية بالكثير من جوانب مشكلة الغذاء في اليمن ، فلقد استمرت اليمن لفترة طويلة تعتمد على استيراد الحبوب الغذائية لسد العجز المتلاحق في الاحتياجات الغذائية المتزايدة ، فحتى سبعينيات هذا القرن (1972/71 م) كانت اليمن قادرة على إنتاج 92.8 % من إجمالي الاحتياجات الغذائية مع استيراد 2.7 % فقط (1) ، ومع السنوات 72-1983 م انخفضت نسبة المنتج المحلي إلى 44% من إجمالي الطاقات الاستهلاكية ، وفي عام 1982 م لم يكن الإنتاج المحلي يسد سوى :

- 41.4 % من احتياجات الحبوب .
- 64 % من احتياجات الخضروات .
- 22.64 % من احتياجات الفاكهة .
- 12.4 % من احتياجات اللحوم الحمراء .
- 16.8 % من احتياجات الألبان .
- 71.7 % من احتياجات البيض (2) .

ومع بداية العقد الأخير من هذا القرن ازدادت مشكلة الغذاء خطورة ، فقد بلغت نسبة

المستورد :

- من الحبوب 73.5 % من الطاقات الاستهلاكية .
- ومن الخضروات 33.1 % .
- ومن الفاكهة 20 % .

- ومن البقوليات 22.6 % من إجمالي الطاقات الاستهلاكية (لعام 1992 م) 0

ومن أسباب هذه المشكلة ضعف معدلات الاستثمار في القطاع الزراعي ، فخلال الخطة الثلاثية (1975/73 م) كانت نسبة هذه الاستثمارات الزراعية 9.1 % من إجمالي الاستثمارات ، ارتفعت

أمين نويصر (1988) ، التصورات المستقبلية لإستيراد الحبوب في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات يمنية ، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، العدد 31 ص 191 0
محمد محسن السعودي (1985) ، مستوى وأفاق تطور التعليم الجامعي والعالى في التنمية الزراعية في شطرى اليمن، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، العدد 193 جدول رقم (1) والنسب للباحث0
(3) المرجع نفسه ، ص 199 جدول 5 والنسب للبا

إلى 17.6% خلال الخطة الخمسية الأولى (1977/76-1980-1981 م) ، ثم عاودت انخفاضها إلى 12.8% خلال الخطة الخمسية الثانية (1982-1986 م) (1) ، وإذا كانت المشكلة الرئيسية في اليمن هي تفتش ظاهرة استهلاك القات بين غالبية سكان المجتمع اليمني ، فإنها مرتبطة بالجوانب البيئية التي يعيش فيها الفرد اليمني ، وتتضح الأضرار البيئية في محافظة حجة من خلال الأرقام التالية :

- فشبكة مياه الشرب النقية لا تغطي سوى 6.48% من منازل المحافظة ، ويعتمد 92.52% من هذه المنازل على الآبار والغيول والبرك ، كذلك يشكل الكيروسين المصدر الرئيسي لإضاءة 70.95% من منازل المحافظة ، وتتعهد وسائل الصرف الصحي في 84.05% من منازل المحافظة(2)0

أما عن منهج الدراسة فإنه بالطبع المدخل لمحصولي الذي تتوالى اهتماماته بين إنتاج وتسويق واستهلاك القات والعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في الصورة التوزيعية للقات التي غالباً ما تظهر على شكل قطاع عرضي (غربي- شرقي) من المنطقة الساحلية إلى السهلية والجبلية ، كذلك اعتمدت الدراسة على المدخل الإيكولوجي لتحديد الجوانب البيئية ذات الصلة الوثيقة باستهلاك القات ، ففي هذه البيئة تتحدد أولويات العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة ، فالبيئة الجبلية تصلح لزراعة البن والذرة والقات ، فالدافع لاستثمار القات بالمساحة الأكبر (بالمقارنة بالبن) يكمن في أثر البيئة القبلية والطبقية الاجتماعية 0

وقد تمت هذه الدراسة على مستويين أولهما المستوى المحلي حيث أجريت الدراسة الميدانية على محافظة حجة (باعتبارها دراسة حالة) ، وثانيهما استنباطي لنموذج عام يمكن أن يبلور مشكلة القات على مستوى الشعب اليمني ، وذلك داخل إطار المنهج الإقليمي ، وقد اعتمدت المعالجة على عدة مصادر:

3- الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط (1986) ، التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1986 ، التقرير الثاني محافظة حجة ، صفحات متفرقة 0

4- اعتمدت هذه الدراسة على بيانات تعداد المساكن والسكان لعام 1986 باعتبارها أحدث البيانات حيث تم تجميع هذه البيانات من تعداد الشطر الشمالي لعام 1986 والشطر الجنوبي لعام 1986 وفي عام 1994 بدأت الخطوات الأولى لإجراء تعداد حديث ولكن ظروف الحرب قد حالت دون ذلك 0

1. المادة المنشورة وتشمل تعدادات المساكن والسكان لعام 1986(1)0
2. المادة غير المنشورة ممثلة فى بيانات مساحات القات - الذرة - البن من المكتب الزراعى بمحافظة حجة للعام الزراعي 1993/92 0
3. الدراسة الميدانية : نظراً للطبيعة الجبلية المتضرسة وصعوبة المواصلات وترامى مراكز العمران فى محافظة حجة ، فقد تم تصميم 1000 استمارة استبيان كعينة ممثلة لمجتمع الدراسة وتم توزيعها من خلال طلاب كلية التربية بحجة فى العام الدراسي 1994/93، وقد تضمن الاستبيان عدة جوانب :
الجانب الأول : ويشمل البيانات الشخصية ، وقد أثمرت هذه البيانات الشخصية المتغيرات الاقتصادية إضافة إلى الأحوال الاجتماعية لحالات العينة0
الجانب الثاني : ويتناول البيانات الخاصة بالمساحة المزروعة قات وأنواعه والتغيرات التي طرأت على أسعاره 1985-1990-1993 0
الجانب الثالث : وشغل الجزء الأكبر من اهتمامات البحث ويتناول الجوانب الخاصة باستهلاك القات ممثلة بصفة رئيسية في الجوانب السكانية والاقتصادية ومنافسة القات لخريطة الإنفاق السلعي للمستهلك اليمني ، ودورية استهلاك القات باعتبارها المؤشر الحقيقي لمعاناة الفرد اليمني من جراء استهلاك القات ، إضافة إلى الانعكاسات الناجمة عن ظاهرة استهلاك القات سواء كانت انعكاسات سلبية أم إيجابية0
أما المعالجات الكمية فقد تراوحت بين معامل الأهمية (معامل التوطن) ونسبة التركيز الموقعي ومعاملات الارتباط الجغرافي، ومؤشرات التركيز ومربع كاي ، إضافة إلى العمل الخرائطي ، ويجدر الإشارة إلى أن دراسة القات تشويها بعض الصعوبات أهمها :
أولاً: افتقار البيانات الخاصة بمساحته إلى الدقة مما حدا بالبعض إلى إعطاء تقديرات خاصة بالمساحة المزروعة قاتاً، بين 7، 8، 11 من المساحة المحصولية ، بل يستبعد الكثير من الباحثين القات من الخريطة الزراعية نظراً لعدم توافر بيانات عن مساحته ، وقد استطاع الباحث الحصول على المساحة المزروعة قاتاً فى محافظة حجة من واقع بيانات المكتب الزراعي لمحافظة حجة للعام الزراعي 1993/92 0
ثانياً: عدم توافر البيانات الخاصة بدرجة انتشار ظاهرة استهلاك القات بين المجتمع اليمني سواء على المستوى الإجمالي أم على المستوى النوعي أو العمري ، فقد اختلفت هذه النسب إختلافاً كبيراً من مصدر لآخر ، ففي كتاب واحد ورد أكثر من تقدير ، فالتقديرات شبه الرسمية

توضح أن نسبة المستفيدين من هذا النبات (زرعاً وبيعاً وشراءً) لا تتعدى 14%، بينما رفع تقدير آخر النسبة الأخيرة إلى 40% من السكان ترتفع إلى 70-80% من الذكور، و30% من الإناث، ويذكر مصدر ثالث أنه يعتمد عليه 80% من السكان، وإزاء ذلك فقد اعتمدت الدراسة على الجوانب الميدانية (الاستبيان)، ووفقاً لهذه الدراسة تصل نسبة المستهلكين للقات إلى 96% من مجتمع العينة 0

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار محافظة حجة كمحافظة جغرافية لتأصيل البواعث الجغرافية الكامنة وراء السيادة الكاملة لهذا النبات يمكن أن تشكل نموذجاً واضحاً لدولة اليمن من خلاله يمكن وضع إستراتيجية عاملة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في اليمن، كما أنها من المحافظات التي تتعاطم فيها درجة الرفية (تشكل 96 بينما تصل تلك النسبة إلى 96, 52 على مستوى اليمن عامى 1988/86م) أما عن الدراسات السابقة فيمكن القول أن ظاهرة استهلاك القات قد نالت من الاهتمام والدراسة مالم تحظ به أية ظاهرة أخرى في اليمن، وفي ذلك دلالة واضحة على خطورة هذه المشكلة وتعدد جوانبها ورغم هذا فقد انحصرت هذه الدراسات في دائرتين:

الدائرة الأولى : دائرة البحوث الطبية واستأثرت بالقسط الأكبر من البحوث المعملية والتحليلية للكشف عن المركبات الكيميائية ومدى تأثيرها على مستهلكي القات وسوف يأتي استعراض لهذه الدراسة في متن البحث 0

الدائرة الثانية: دائرة البحوث الاجتماعية وتمحورت كلها حول الآثار الاجتماعية للقات الإيجابية والسلبية وهل القات عادة أم إدمان، منبه أم مخدر، ورغم انقسام العلماء حيال ذلك فقد أجمعوا على أضراره الاقتصادية والاجتماعية بل إن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قد اعتبرته من المواد المحرمة دولياً 0

أما الدور الجغرافي في هذه المشكلة فلم يكن واضحاً فقد اقتصرت المعالجة الجغرافية على بحث د0 عباس فاضل السعدي عن أثر القات على الاقتصاد الزراعى في اليمن وتركز الاهتمام على جانبين :

1. الزحف المتسارع للقات على حساب البن 0
 2. تقديم البدائل المحصولية التي يجب أن تحل محل القات في إطار خطة تنمية شاملة. أما الدراسة التي نحت بصدها فقد تناولت موضوع القات من عدة زوايا :
- أثر المتغيرات البيئية الاقتصادية على استهلاك القات 0
 - التحليل الجغرافي الاقتصادي لخريطة إنتاج وتسويق القات 0
 - سلوكيات استهلاك القات والآثار المرتبطة باستهلاكه 0
 - دور القات في التنمية الزراعية 0

وتتميز محافظة حجة بأن الزراعة تشكل النشاط الاقتصادي الرئيس ، حيث يعمل بها أكثر من ثلاثة أرباع السكان (77.92 % مقابل 60.83 % على مستوى اليمن) وتراوحت العمالة الاقتصادية في القطاعات السبعة الأخرى بنسب محدودة (دون مثلتها في اليمن) بين 5.14 % للخدمات الاجتماعية والشخصية و4.73 % للتجارة والمطاعم والفنادق و3.55 % للتشييد والبناء و2.7 % للنقل والتخزين والمواصلات و2.48 % للصناعات و0.19% للكهرباء والغاز والمياه وأخيراً 0.07% للتمويل وخدمات الأعمال (عام 1986 م) .

لقد أظهرت هذه المعالجة لظاهرة إنتاج وإستهلاك القات الكثير من جوانب المشكلات التي يعانيها الشعب اليمني، وخاصة المشكلات السياسية الداخلية والخارجية ومشكلات التخلف وأخيراً مشكلة الغذاء التي تمثل الجانب الآخر لظاهرة إستهلاك القات والقضاء عليها مرتبط بإحلال بدائل زراعية محل زراعات القات 0

إن ظاهرة الهجرات اليمنية تسهم بصورة واضحة في تفشي ظاهرة إستهلاك القات فهذه الهجرات تحكى قصة الصراع النفسى داخل البناء الإجتماعى اليمنى المتوارث بفوارقة الإجتماعية الحادة ، إن المهاجرين وغالبيتهم من الفئات العاملة ذات المستويات الإجتماعية والإقتصادية الدنيا ومع إرتفاع نسبة الأمية بينهم فقد إتخذوا من زراعة القات وتجارته وسيلة للإثراء المتزايد والمتسارع ، فقد ظهرت المزارع الأولى للقات على أكتاف المهاجرين بل لقد عاود بعضهم تجارة القات عقب حرب الخليج وعودتهم إلى المحافظة (حجة) ولذلك فلا بد أن يتم الإشراف الكامل من قبل الدولة على إستثمارات المهاجرين وإستخدامها فى تمويل خطة تنمية شاملة 0

وقد أسهمت الظروف البيئية التي يعيشها الفرد اليمنى في تفشي ظاهرة إستهلاك القات وتوسيع دائرة إستهلاكه، فإن بعض تجار القات يواجهون جزءاً كبيراً من العوائد النقدية إلى تحسين البيئة السكنية متمثلة فى بناء المساكن وشراء مواتير المياه والكهرباء والإسهام فى البنية الصناعية ، ورغم هذه الجهود (الفردية) فما زال التدهور البيئى يشكل نمطاً سائداً فى محافظة حجة ، فأكثر من نصف سكانها (55.08%) وأكثر من نصف أسرها (52.41%) يعيشون فى ظل ظروف بيئية متدهورة وشبه متدهورة تغطى أكثر من نصف منازلها (58.41%) 0

ولا تشكل البيئة العمرانية نتاج التنمية سوى نسبة محدودة 4.5% من المنازل ، و4.45% من الأسر ، 3.99% من السكان بالمحافظة (1986) ، ويعيش خمس السكان (40.93%) فى ظروف بيئية تجمع بين التخلف والتنمية (37.09% من المنازل ، 43.14% من الأسر) 0

وعلى الخريطة الزراعية فإن الصراع بين القات والبن مازال قائماً ، فإذا كان الأول قادراً على المنافسة داخل الإطار المحلى لليمن ، ويستمر زحفه على حساب المساحة المخصصة لزراعة البن حتى أصبح يشغلُ ثلث مساحة أراضى مشروع الأهرج تاركاً للبن

7% فقط ، بل أنه يعطى 80% من إجمالي قيم الإنتاج الزراعى فى محافظة (حجة) لايشغل سوى 8% من مساحتها المزروعة0

ولكن للبن السيادة الكاملة باعتباره المحصول النقدى الأول فى اليمن وله سوابق تاريخية إيجابية فى الميزان التجارى اليمنى خلال ثلثى هذا القرن، ففى عام 1965 أسهمت قيم صادراته بـ 15% من ميزانية اليمن مقابل 2.19% للقات ، ويعتبر القات المعوق الرئيسى لعمليات التنمية الشاملة فى اليمن حيث تتوافق بداية الدخول فى أسواق إستهلاكه مع بداية الدخول فى أسواق العمل والنشاط الإقتصادى على إختلاف قطاعاته ، فهل يمكن أن يكون هناك تقدماً فى مجتمع يقضى ثلثا سكانه (66.2%) خمس ساعات فأكثر فى عمليات مضغ القات0 وتجدد الإشارة إلى أن هناك إتفاقاً عاماً على الأضرار السلبية للقات ممثلة فى الأمراض العضوية والنفسية والأضرار الإجتماعية والإقتصادية ، إن التفرغ لاستهلاك القات لمدة 6 ساعات فأكثر يجعل 76.9% من حالات العينة يفقد 50-75% من ساعات العمل اليومى 0 وتزداد خطورة إستهلاك القات إذا علمنا أن نصف عدد أفراد الأسرة فأكثر يدخل دائرة إستهلاك القات فى 60.28% من حالات العينة0

إن تنمية الجوانب البيئية فى اليمن بصفة عامة ومحافظة حجة بصفة خاصة يعتمد فى المقام الأول على رفع حدة قزمية أحجام المراكز العمرانية ، ففى منطقة الدراسة كان متوسط حجم المركز العمرانى 170 نسمة (عام 1986)، وهذا لايشكل عتبة سكانية مناسبة لإحداث تنمية شاملة ومع صعوبة النقل فى ظل البيئة الجبلية تتفاقم المشكلة ، والحل الأمثل لذلك يكمن فى تقسيم اليمن إلى أقاليم تخطيطية يراعى فيها التوازن بين القطاعات الإقتصادية والخدمية والسكان0

وهناك بعد آخر لمشكلة القات وهو البعد الإجتماعى ممثلاً فى الفوارق الإجتماعية والاقتصادية الحادة بين سكان المناطق الجبلية وسكان المناطق السهلية ، فالأولى تستأثر بالثروات والعوائد النقدية ، بينما تستأثر الثانية بالعمالة الزراعية ذات الأجور المنخفضة - كذلك فإن محافظة حجة تتمتع بمقومات الإنتاج الزراعى حيث التربة الخصبة وموارد المياه الوفيرة فلا يخلو جزء من المحافظة من المطر وتظهر كجزيرة مطرية بمتوسط سنوى 800 مم 0

كذلك تختزل المحافظة الخريطة الإقتصادية العمرانية لليمن ، ففى المنطقة الساحلية يبرز دور صيد الأسماك ثم تظهر الزراعات البسيطة فى نهايات الأودية مقترنه بالنمط العمرانى البدائى الذى يحاكى النمط الإفريقى ومع الجبال تظهر المحاصيل النقدية والعمارة اليمنية الإسلامية وبهذا فإن هذا البحث بأمل أن تكون محافظة حجة نموذجاً للتنمية العمرانية والإقتصادية والبيئية فى اليمن 0

وأخيراً يجب النظر إلى قضية القات على أنها قضية وطنية دون
المنظور القومي فلا يجب النظر إلى الشعب اليمني على أنه شعب
مخدر فهذا لا يستقيم مع شعب الحضارات ، وأن يكون حل المشكلة
من خلال التنمية البيئية الشاملة ، مع مراعاة أن عادة مضغ القات
أصبحت غير حضارية وتتنافى مع السلوكيات المتحضرة0

الدراسة السابعة :

شبكة الطرق البرية في الجمهورية اليمنية دراسة في جغرافية النقل

لقد قامت الطرق اليمنية بدورين مهمين متناقضين ، فالدور الأول ساد خلال الفترة القديمة والفترة العربية حيث أسهمت هذه الطرق في تحقيق الرخاء الإقتصادي لليمن وذلك من جراء توسيع دائرة العلاقات التجارية ونقل مركز النقل الإقتصادي ، فحول الطريق الصحراوي الشرقي (والذي يعاني من تدهور اقتصادي حالياً) نمت المدن التجارية لتجارة المر والبخور من

منطقة ظفار وحضرموت ، وكان يمر هذا الطريق بمدن تجارية مثل شبوة وقتبان ومأرب ونجران ، بل وقامت شبكة الطرق آنذاك بتحقيق الوحدة الجغرافية لشبه الجزيرة العربية حيث كان الطريق السابق يتفرع عند نجران إلى خطين أولهما الخط الشرقي الذي كان ينتهي عند الخليج العربي والعراق ، وثانيهما كان يتجه شمالاً إلى مكة المكرمة ومنطقة حوض البحر المتوسط(1) ، أما الدور الثاني في العصر الحديث حيث شاركت الطرق في التخلف الذي ساد اليمن وما زال يسودها كما سيرد في المتن 0

وأمام النقص الواضح في امكانات التنمية الاقتصادية مع الإلحاح الشديد لتحقيق هذه التنمية فكان لابد من الاعتماد على المعونات والمساعدات الأجنبية لتنمية قطاع الطرق و قام الجزء الأكبر منه على عاتق دول : الصين ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد السوفيتي إضافة إلى الدول العربية ، ومنذ عام 1990 ومع انقطاع المساعدات العربية تراجعت تنمية هذا القطاع ، وقد أسهم في هذا التدهور عدة عوامل أهمها المظهر التضاريسي ، والحروب الأهلية ، وحالات الجفاف التي تتعرض لها اليمن بين سنة وأخرى 0

منهج البحث :

سار البحث وفقاً للمنهج الوظيفي وذلك بالتركيز على الناحية الاقتصادية حيث تقوم الشبكة بدور مهم في توسيع الظهير الاقتصادي للعقد و فتح الأسواق ، كما أنها من الناحية البيئية تحدد مستويات التلوث البيئي ، كما يركز الاهتمام على علاقتها بمستويات التحضر ، بل ودور شبكة النقل في البعد الاستراتيجي للأمن القومي(2)

كما اعتمد على منهج تحليل الشبكة Network Analysis والذي يقيس بطريقة هندسية اختلال الشبكة عن الوضع المثالي لها والذي يهدف إلى الترابط الكامل للشبكة ، فالانحراف عن القيم المثلى (المفترضة) للترابط يقيس بوضوح مدى الاختلال الحالي لهذه الشبكة ، وهذا المنهج يجرى الطرق الفعلية إلى مجرد خطوط مستقيمة تتلاقى في العقد (على النحو الذي سيرد) ، كما اعتمد البحث على المنهج المقارن لإظهار الاختلافات المكانية ، أو الاختلال في كفاءة شبكة الطرق 0

ولم يقع تحت يد الباحث دراسات متخصصة عن شبكة الطرق في اليمن من منظور جغرافي ، ولكن دخلت الطرق في دائرة الاهتمام الجغرافي ضمن دراسات أخرى ، ففي عام 1983 وفي إطار التعاون العلمي بين جامعة صنعاء ، وجامعة نويجن وكولومبيا قدم هانس جيهارت

(1) محمد متولى و محمود ابو العلا (1988) جغرافية شبه جزيرة العرب ، ج 2 جغرافية اليمن الشمالي ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط 3 ، ص 26 0
(2) Ray . S .K (1995) Transport Planning For Developing Countries , Prentice . Hall of India , New Delhi , PP 1-2

كولن دراسة عن الطرق اليمينية وتأثيرها على نشأة الأسواق ، وقد اعتبر انشاء الطرق المرصوفة في اليمن حدثا جديدا وربط بين طبيعة الطرق وبين أهمية الأسواق ، فهناك الأسواق الحديثة عند الممرات الجبلية وسفوح الجبال ، وأسواق الطرق التي عكست بوضوح الظهير الإقتصادي للطريق ، وأخيرا الأسواق الأسبوعية على الطرق المرصوفة (2)

كما دخلت دراسة شبكة الطرق كعامل من عوامل التنمية الزراعية ، ففي منطقة إب ربطت الدراسة بين مياه الري و بين أنماط استخدام الأرض وركزت الدراسة على شبكة النقل كنتاج للتنمية الزراعية(3) ، وكان للباحث دراستان أدخلتا في معالجتها الطرق كعنصر مؤثر في موضوع الدراستين ، فالدراسة الأولى : كانت تحت عنوان أثر الموضوع في خطة و أنماط استخدام الأرض بالمدينة الجبلية ، و تناولت أثر تباين مظاهر السطح على أشكال الطرق واتساعها ، وعلى تركيز أنماط معينة من الأنشطة الاقتصادية(4) واستعرضت الدراسة الثانية الأسواق الجبلية و سلوك التاجر الجبلي، وتناولت العلاقة بين شبكة الطرق و مواقع الأسواق ، و تأثير هذه الطرق على مرونة التاجر الجبلي(1) 0

أهداف البحث :

يهدف البحث أساسا إلى :-

- تحليل التأثير (الحتمي) لمظاهر السطح على شبكة الطرق في المناطق ذات التباينات التضاريسية وأثر ذلك في ترابط الشبكة و إمكانية انسياب الحركة على الطرق 0
- تحليل كفاءة قطاع الطرق في اليمن سواء بالمقارنة العالمية أو على المستوى المحلي (بين محافظات الجمهورية) ومدى تأثر هذه الكفاءة بالظواهر الجغرافية الأخرى 0

(2) هانس جيبهاردت (كولن) (1987) ، تطور أسواق الطرق في الجمهورية العربية اليمنية، تحت تأثير انشاء الطرق الرئيسية ، مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء، العدد 7 ، (عدد خاص) ص 64،65 0

(3) اولى برونر(1987) الري و استخدامات الارض في منطقة إب ، ترجمة احمد نعمان المرحجي و مركز الدراسات و البحوث اليمنى ، العدد 28 ابريل ، مايو ، يونيو ، صنعاء ص 108 .
(4) فايز حسن حسن غراب (1994) أثر الموضوع في خطة وأنماط استخدام الأرض في المدينة الجبلية، دراسات جغرافية ، كلية الآداب جامعة المنيا ، قسم الجغرافية ، المجلد الثامن ، العدد 10 0

(1) فايزحسن حسن غراب (1993) الأسواق الجبلية وسلوك التاجر الجبلي في محافظة حجة ، الجمهورية اليمنية ، تحليل جغرافي ، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية ، العدد 14 ، أغسطس 0

%%

الدراسة الثامنة : أثر الموضع في خطة وأنماط استخدام الأرض في المدينة الجبلية دراسة تطبيقية على مدينة حجة الجمهورية اليمنية

ساعدت تضاريس اليمن على قيام حياة حضرية خاصة مدن القلاع ، كذلك ساعد إرتفاع السطح على حياة الإستقرار والتحضر في اليمن ، فالحرارة المرتفعة في معظم شبه الجزيرة تختفي تماماً في جبال اليمن ، فلم تحظ المدن اليمنية بالقدر الكافي من الدراسة الجغرافية ، والمدينة موضع الدراسة جديرة بالبحث لعدة أسباب :-

- إنها وعلى مدى أحد عشر عاماً سجلت نمواً سكانياً ملحوظاً بلغ معدله 374.3% (خلال عامي 1986/75م) (زاد عدد السكان من 3294 نسمة إلى 15623 نسمة) .
- تتمتع بمركزية خدمية عالية حيث تضم أكثر من نصف سكان حضر المحافظة (55.2%) ، ويشكل عدد سكانها ضعف سكان المدينة التالية لها (مدينة المحابشة 8180 نسمة) ،

- وأكثر من خمسة أمثال المدينة الثالثة (ميدى 28720 نسمة) ، وما يقارب عشرة أمثال المدينة الرابعة والأخيرة في المحافظة (شهادة 1634 نسمة في عام 1986م) .
- إن المدينة بموقعها النسبي تشكل المركز الحضري الوحيد في شمال غرب الجمهورية اليمنية وقصبة محافظة حجة (تقع المدينة على دائرة العرض 17 شمالاً وخط الطول 43.6 شرقاً) ، وهذا الموقع يعتبر المبرر الحقيقي لنشأة وتطور المدينة ، فقد كانت المركز الوحيد لشبكة المسالك القديمة في شمال اليمن فيما بين الموانئ الساحلية : ميدى - الصليف - اللحية والمنطقة السهلية التهامية في الغرب وبين المرتفعات الداخلية الغربية والعاصمة صنعاء في الشرق عبر طريق صنعاء - عمران - حجة - الريد - الحديدية ثم الطريق الساحلى الحديدية - جيزان (بطول 150 كم) ، ويقل طول هذا الطريق عن نصف الطريق الآخر بين العاصمة والميناء (الحديدية) والذي يبلغ طوله 340 كم ماراً بـ جيزان - زارحة - موقف السبت - باجل ، ومع بداية ثمانينيات هذا القرن تم رصف طريق عمران - حجة بطول 70 كم (في عامى 1982/81) وطريق جيزان - الحديدية (عام 1985/1982). (1).
 - والمدينة بموقعها الحالي ثالث أقرب المراكز الحضرية إلى العاصمة صنعاء (بمسافة 127 كم) بعد مدينتي زمار (100 كم) ، والمحويت (111 كم) ، وقد استأثرت العاصمة بـ 39.5% من إجمالي ركاب سيارات التاكسي الخارجة من المدينة في عام 1992، بينما استأثرت بقية المراكز العمرانية المحلية بـ 60.5% من إجمالي الركاب (2) وأقرب المدن إلى مدينة حجة (بعد العاصمة) ميناء الحديدية (164 كم) ومدن : حرض (169 كم) ، زمار (277 كم) ، المحويت (238 كم) ، صعدة (269 كم) ، الجوف (292 كم) وقد إعتمدت الدراسة على العمل الميدانى ممثلاً في المصادر التالية :

الخرائط : تتمثل في خريطتين :

الأولى : مخطط إستخدام الأراضي والشوارع مقياس 1:2000 لعام 1982 م مصدرها شئون البلديات والإسكان ، إدارة التخطيط الطبيعي ، قسم تخطيط المدن الثانوية ، وتوضح نوعين من البيانات ، الإستخدام الحضري حتى عام 1982 م ويشمل الشوارع (مسفلت - حصى - طريق قابل لإستخدام السيارات - ممرات مدرجة) المباني تحت الإنشاء والمهدمة - والأراضي الزراعية - حدود الجوار - خطوط المرافق ، والنوع الثانى من البيانات مخطط إستخدام الأراضي المستقبلي .

(1) هانس جيبهاردت كرلن (1986) ، أسواق الطرق في الجمهورية العربية اليمنية تحت تأثير إنشاء الطرق الرئيسية، مجلة كلية الآداب - جامعة صنعاء ، العدد 7 ، (عدد خاص) السنة 1987

(2) المسافات مأخوذة من مجلة الطرق، العدد الثانى ديسمبر 1994 ، ص 16 0

الثانية : لإستخدام الأرض في مدينة حجة عام 1992 م مقاييس 1:4000 من بلدية حجة .
الصور الفوتوغرافية : تم تغطية المدينة بعدد من الصور الفوتوغرافية بلغ عددها 40 صورة
أخذت من قلعة القاهرة في يوم 15 ديسمبر 1994 .
البيانات غير المنشورة : ممثلة في بيانات المحال التجارية والصناعية بالمدينة لعام 1993 م
من مكتب بلدية حجة ، إضافة إلى الإستقصاء الذي قام به الباحث عن أسعار إيجارات المساكن
بالمدينة في شهر ديسمبر 1994 م .
البيانات المنشورة : تشمل تعدادي السكان لعامي 1975 ، 1986 م ، والنشرة الإحصائية
لمحافظة حجة لعام 1992 م .

@@@@@@@@@@@@

الدراسة السابعة : استخدام الأرض في أراضي طرح النهر دراسة ميدانية في الجغرافيا الاقتصادية لجزيرة أبي تشابة

تمثل أراضي طرح النهر مظهراً عمرانياً واقتصادياً واضحاً على خريطة النيل وفرعيه ،
فالسهل الفيضي المصري تنحصر اتجاهات نموه في المستويات الأفقية على طول الحواجز الرملية
، وما يتساقط فوق قاع النهر من رواسب تكون جزراً بمثابة مراكز لتجميع أراضي الطرح ، وما
تلبث هذه الجزر أن تلتحم مع السهل الفيضي ، وينطبق هذا على جزيرة أبي تشابه والجزيرة
التي نحن بصدد دراستها تميزت بعقدية مائية موروثية ، ففي الفترة العربية كان يتفرع عندها
خليجان على قدر كبير من الأهمية أولهما خليج أبيار (في الشرق) وخليج شابور (في الغرب)
وكان الأول أكثر أهمية من فرع رشيد نظراً لاستمرارية جريان الماء به والثاني كان يتجه إلى
ناحية شابور ثم الإسكندرية ، وهكذا تحددت هذه العقدية المائية بأربعة طرق إلى القاهرة ، ووسط
وغرب الدلتا ، الإسكندرية ، إضافة إلى عدة دروب صحراوية إلى منطقة وادي النطرون 0
وتستمد الجزيرة أهميتها حالياً من وقوعها على فرع رشيد الذي تزداد فيه معدلات الطرح
بسبب اختلال النظام المائي في أعقاب إنشاء السد العالي بحكم ارتفاع مستواه بحوالي المترين

على الفرع الثاني (دمياط) ، ويركز البحث الاهتمام على أراضي طرح النهر وتدخل هذه الأراضي ضمن أملاك الدولة الخاصة وتخصص للمنفعة العامة أو للبيع أو الإيجار .

وقد حددت مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله مفهوم الجزر بأنها الجزر الواقعة في وسط المجرى أو المتصلة بأحد الجسرين وتتأثر مساحتها سنوياً بالزيادة (طرح) أو النقصان (أكل) أو الإفساد (أي تحويل الأرض المزروعة إلى غير مزروعة لارتفاع نسبة الرمال بها) وإذا غطتها طبقات الطين والطيني وأصبحت صالحة للزراعة يطلق عليها المعمور 0

كذلك حدد القرار الوزاري رقم 1 لسنة 1958م باللائحة التنفيذية للقانون 192 لسنة 1958 م (1) الجوانب الخاصة بتوزيع أراضي الطرح بأن يعتبر الطرح الملاصق لإحدى الضفتين تابعاً لها ، أما الطرح المنفصل وسط المجرى يتبع إحدى الضفتين (الأقرب) أو يوزع بينها وفقاً لما يتبين من تحديد المحور على الطبيعة ، وهذا المحور يحدد منتصف البعد بين الضفتين الثابتتين للنيل في المجرى الملاحي سواء كان الطرح واقعاً في هذا المجرى أو بين مجريين أحدهما ملاحي والآخر غير ملاحي .

ولأهمية موضوع أراضي طرح النهر وأكله فقد صدر القرار الجمهوري رقم 1384 لسنة 1958 م بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله تلحق برئاسة الجمهورية ومقرها القاهرة تتولى :

1. حصر مساحة ما يفسده النهر أو يصلحه من الفساد وأرض أكل النهر.
2. تقدير الضريبة ورفعها أو رفع الإيجار عن الأرض المؤجرة من الحكومة .
3. حصر الأراضي المنزرعة بطريق الخفية أي الزراعة بدون تأجير أو تصريح كتابي ، وتبدأ المؤسسة الحصر في شهر يناير من كل عام وينتهي الحصر في آخر شهر يونيو

0

- إن أراضي طرح النهر بصفة عامة تتطلب الدراسة الجغرافية البشرية والاقتصادية نظراً لتميزها الواضح في النمط السكاني، المركب المحصولي ، النمط الحيازي، والعلاقات الإقليمية الخاصة بها 0

- تتوزع أراضي الطرح بنسبتي 35.9% طرح مرتفع ، و64.1% طرح منخفض وارتفاع هذه النسبة الأخيرة يؤثر سلباً على الجزيرة ، فلا مساكن تقام فيها وزراعات شتوية محددة وضريبة زراعية قليلة ، فلا تشكل المساحة المخصصة للسكن والمنافع سوى 5% فقط من مساحة الجزيرة ، وشكلت الاستخدامات السكنية 98% من مساحة الاستخدامات ، وكذلك

(1) جميع القرارات الخاصة بأراضي طرح النهر مصدرها إدارة أملاك المنوفية 0

- هناك إفراط في المساحات المخصصة للسكن فحوالي ثلث (33.9%) المساكن تفوق مساحتها 200 متر مربع .
- كذلك ترتفع نسبة المساكن الطينية إلى 86% ومساكن الدور الواحد إلى 79% من المساكن، وقد انعكس ذلك على أحجام المساكن وأنماطها فحوالي :
 - 3.7% من مساكنها بسيطة تتكون من حجرة واحدة أو حجرتين .
 - و 41.2% من مساكنها متوسطة يتكون من ثلاث إلى أربع حجرات .
 - أما المسكن الكبير فيشكل نمطاً سائداً لمساكن الجزيرة، حيث شكل أكثر من نصف مساكن الجزيرة (55.1%) .
 - إن متوسط عدد أفراد الأسرة في الجزيرة 6 أفراد وإن مركب الاستخدام يتراوح بين 57.1% للاستخدام الاجتماعي و27.5% للاستخدامات الإنتاجية 15.4% للاستخدامات المختلطة والكثافة 252 نسمة/الفدان ، ومعدل التزاحم 0.96 فرداً/لحجرة ، فإن بديل التنمية الرأسية لمساكن الجزيرة يؤدي إلى تخفيض مساحة المسكن بنسبة 7.14، والارتفاع رأسياً بمقدار ثلاثة أو أربعة طوابق ويترتب عليه ذلك رفع نسبة الاستخدامات الاجتماعية إلى 62.5%، ورفع نسبة الاستخدامات الإنتاجية بنسبة 75.3%، وكذلك زيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة الثلثين ومعدل التزاحم بمقدار 0.985 نسمة/حجرة ، الكثافة بمقدار 258 نسمة/ الفدان 0 كذلك فالحيازات القزمية تمثل مشكلة واضحة في الجزيرة، فحوالي 97.53% من الحائزين، و88.71% من المساحة يندرج تحت فئة الحيازة أقل من الفدانين، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات كبيرة في العمليات الزراعية 0
 - والمركب الزراعي دليل واضح على الشخصية الزراعية لهذه الأراضي ، فالقطن غائب تماماً من الخريطة المحصولية تاركاً المجال لثلاثية الذرة والبرسيم والخضراوات (72.3% من المساحة المحصولية) ثم عدة محاصيل بنسب محدودة مثل القمح و البطاطس وفول الصويا والفول السوداني ، وهذه الأخيرة قرينة أراضي الطرح المنخفض (المواطي) بتربة ذات الدرجة الإنتاجية الثانية وقرب الماء الأرضي منها (80 سم) كما أنها أكثر احتياجاً لتحسين الصرف الزراعي بها 0
 - كذلك لم تشكل حرفة الصيد نشاطاً رئيسياً لسكان هذه الجزيرة ، ففي بيان لهيئة الثروة السمكية أن عدد العاملين بالصيد بالجزيرة 115 عاملاً فقط، وبغرض 5 أفراد لكل أسرة، فإن حرفة الصيد تضم 18.6% من سكان الجزيرة0
 - إن الوضع الجغرافي للجزيرة ووجود الفاصل المائي مع تفتيت الحيازات الزراعية قد أثر في الرحلة اليومية للمزارع بين المسكن والحقل فحوالي 89.1% من المزارعين تتراوح المسافة

بين مساكنهم وحقلهم 50 متراً و2 كم ، وحوالي 10.9% منهم ذات إمكانيات حرجة لهذه الرحلة اليومية 0

- وعلى هذا الوضع الجزري ظهرت مشكلة كبيرة في المركب التجاري للجزيرة ، فهي في إحتياج شديد لتخطيط قطاع تجارة التجزئة ، وفي إحتياج أكبر لتعديل وضعها الإداري لكي يتلاءم هذا الوضع مع التوجهات الجغرافية، فيجب أن تنضم الجزيرة إدارياً إلى مركز منوف أو مركز أشمون بدلاً من مركز السادات0

وإذا كانت الجزيرة تشكو مشكلات خاصة بالمساكن أو المركب التجاري أو الوضع الإداري، فهناك مشكلات أخرى قد تكون أكثر أهمية مثل مشكلات الخدمات ، فهناك انعدام في الخدمات الصحية مع قصور شديد في مراكز الخدمات التعليمية ، الكهرباء ، مياه الشرب ، الخدمات البريدية ، الخدمات التليفونية ، الخدمات البيطرية ، إضافة إلى مشكلات خاصة بالاستخدام الزراعي يدور معظمها حول :

1. نقصور الشديد في دور الجمعية الزراعية .
 2. وارتفاع أسعار الوقود لآلات رفع المياه ، خاصة وأن كل وسائل الري تعتمد على الآبار الارتوازية .
 3. مشكلات نقص العمالة الزراعية .
 4. وأخيراً وأكثرها أهمية مشكلات انعدام الطرق المرصوفة أو الترابية الواسعة بالجزيرة 0
- وأخيراً فإن جزيرة أبي نشابة تشكل نموذجاً لأراضي طرح
النهر، ويمكن أن تعمم مشكلاتها على بقية مناطق الطرح،
ويمكن أن توضع خطة شاملة للنهوض بأراضي طرح النهر

@@@@@@@@@@@@@@@@@@

الدراسة الثامنة : شبكة الطرق البرية الحضرية في محافظة كفر الشيخ دراسة جغرافية

المقدمة :

شهدت جغرافية النقل تطوراً كبيراً في أعقاب انتصاف القرن الحالى باستخدام الأساليب الكمية ودخولها في مجال العلوم الهندسية فيما عرف بالطبولوجيا وخاصة نظرية الشبكات التي تجرد شبكة الطرق إلى مجرد خطوط مستقيمة تتفرع وتتلاقى في العقد ، رغم أن العلاقة بينهما (الجغرافيا والطبولوجيا) ترجع إلى الثلث الثاني من القرن الثامن عشر (عام 1736) على يد ليونارد إليور (1) .

ويرتبط اختيار هذا الموضوع بما لاحق المحافظة منذ خمسينيات هذا القرن من مراحل متعاقبة من التنمية الاقتصادية (خاصة الزراعية) ، وما ترتب عليها من ظهور نطاق من العمران الحديث يمتد وسط المحافظة حول عقد حضرية أحدث وهي (من الشرق إلى الغرب) مدن : الحامول - الرياض - سيدي سالم - مطويس .

إن الظروف البيئية والمراحل التاريخية التي مرت بها المحافظة جعلت تطور شبكة الطرق يتفق إلى حد ما مع النماذج التي تناولت تطور شبكات النقل في الدول النامية (مثل غانا ونيجيريا) حيث ثوابت النموذج من حيث المحطات الساحلية والعقدة شبه الداخلية (بلطيم) ثم

(1) William , J.C.(1981),Geography : Towards a General spatial systems Approach , Methuem , London and New york , P.127

اكتمال الشبكة وتعدد داراتها ، وقد هدف البحث إلى الوقوف على مدى توازن قطاعات التنمية الاقتصادية وانعكاسها على شبكة الطرق في المحافظة وتناولت المعالجة الجوانب التالية :

1. دور الموقع الجغرافي والظروف البيئية ، ومشروعات التنمية في شبكة الطرق المرصوفة .
2. نموذج تطور الشبكة .
3. العقد الحضرية : أحجامها السكانية والنمط التوزيعي لها .
4. المؤشرات الاقتصادية لشبكة الطرق .
5. دراسة ترابط شبكة الطرق مركزيتها .
6. دراسة إمكانيات الوصول بين عقد شبكة الطرق .
7. دراسة مشكلات شبكة الطرق .

أسفرت دراسة شبكة الطرق المرصوفة بين العقد الحضرية في محافظة كفر الشيخ باستخدام الأساليب الكمية عن بعض الاتجاهات التخطيطية نذكر منها :

إن الظروف البيئية ، ومظاهر السطح ، وتفاوت الأنماط العمرانية من العمران القديم إلى عمران الصيد ، إلى عمران عزب الاستصلاح قد أثر في شبكة الطرق في اتجاهين أولهما : الاتجاه العام لشبكة الطرق وانحرافها بنسبة الثلث تقريباً : وثانيهما : الاتجاه التطوري (الذي أدى إلى نموذج تجريبي) .

إن شبكة الطرق لم تلاحق مراحل التنمية في المحافظة ، فمازالت النطاقات الشمالية أكثر احتياجاً لتنمية شبكة الطرق بها ، وقد يتحقق ذلك في حالة انشاء طريق رئيسي يربط شرق الدلتا بغربها مروراً بوسطها سواء كان هذا الطريق ساحلياً أم عبر بحيرة البرلس ، أو متمشياً مع الجسر الوافي ، وسيكون من نتيجة ذلك ربط عقدة بلطيم بعقد الرياض - سيدي سالم - مطويس مباشرة .

إن التركيب العام للشبكة يقترب من حالة الترابط الكامل فمؤشر بيتا 1.8 ومؤشر جاما 75 % ومؤشر ألفا 60 % .

إن دراسة مركزية عقد الشبكة وإمكانيات الوصول بينها قد أكدت مركزية موقع عقدة كفر الشيخ سواء من حيث المركزية الموقعية أو المركزية المتأثرة بالثقل السكاني والاقتصادي كما أدت احتياج عقدة سيدي سالم ، الرياض ، دسوق - بيلا ، فوة إلى تنمية شبكة الطرق وتشغل بقية مواقع هامشية .

إن ظاهرة هامشية العقد الحضرية تظهر بوضوح بالنسبة لأقاليمها الريفية (مراكزها الادارية) وتنطبق هذه الظاهرة على 70 % من العقد (العقد باستثناء : كفر الشيخ - بيلا - بلطيم) فهذه العقد تتجنب المواقع المركزية (الهندسية) بالنسبة لمراكزها الادارية ، وعلى سبيل المثال عقدة الحامول تجنح إلى الجنوب كثيراً فالمسافة بينها وبين حدها الشمالي (39 كم بينما تصل إلى 7 كم بينها وبين حدها الجنوبي ، وكذلك في عقدة سيدي سالم تتراوح المسافة بين 29 ، 5 كم بينها وبين حدها الشمالي والجنوبي وينطبق ذلك على مطويس - فوة - دسوق - قلين - الرياض .

تنصرف ظاهرة الهامشية كذلك إلى الثقل السكاني والاقتصادي لهذه العقد بالنسبة لأقاليمها الريفية فعقدة مثل فوة تستأثر بـ 45 % من سكان مركزها الاداري بينما تتراوح هذه النسبة بين 30 ، 20 % في نصف عقد الشبكة (عقدة : بيلا - بلطيم - دسوق - الحامول - كفر الشيخ) وتتدنى النسبة إلى 12 % ، 14 % ، 10 % في العقد الثلاث الشمالية الرياض - مطويس - سيدي سالم .

إن عقد الشبكة في حاجة إلى تنمية شاملة تستهدف المزيد من الانشطة الاقتصادية والسكان فأكثر من خمس سكانها (44 %) وأكثر من نصف العمالة الاقتصادية الحضرية (55.3 %) يتركزون في عقدتين اثنتين فقط : كفر الشيخ و دسوق بينما تشكو عقدة مثل الرياض انخفاض النسبتين إلى 2.6 % من السكان ، و 1.4 % من العمالة .

أكدت الدراسة السابقة بأن تخطيط شبكة النقل من خلال الاطار الحالي للمحافظة قد يتعارض مع اتجاهات التخطيط الاقليمي الذي من أساسياته وجود درجة من التشابه في ظروف المنطقة التخطيطية والحضرية ، وهذا غير متوفر بالقدر الكافي في المحافظة ، فالنفاوت واضح بين مراكز العمران وتوزيعها وأحجامها السكانية ومساحتها بل واتجاهات نموها ، ومن ثم فإن الدراسة تعزز اتجاه عمر الفاروق إلى الوحدات الادارية الطبيعية كاطارات مناسبة لتنظيم المجتمع الحديث للأهداف التخطيطية مثل تخطيط للمدن وانماء الموارد الاقتصادية كما تعزز اقتراحه بإنشاء محافظة جديدة تضم النطاقات الشمالية من

المحافظة⁽¹⁾ تحت اسم محافظة البرلس تضم 6 مراكز ادارية و 70 ناحية ادارية و
1048 عزبة واقترح عاصمة لها مدينة سيدي سالم⁽²⁾ .

(1) عن لفظه في نزهة نوح في لفظه في نزهة نوح ش 96 - 97 .
(2) ف لفظه في نزهة نوح ش 104 .

الدراسة السابعة :

تطور هيكل الصناعات التحويلية في محافظة كفر الشيخ وتأثره ببرنامج الإصلاح الاقتصادي مقدمة :

مما لا شك فيه أن التوسع الصناعي في مصر خلال فترة الستينات من القرن العشرين كان نتاجاً واضحاً للتوجهات الاقتصادية التي أعقبت قيام ثورة 1952 وتمثلت في مشاركة الحكومة في القطاعات الصناعية الخاصة ، فقد تم إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي في أواخر عام 1952 كبداية حقيقية لظهور القطاع العام على الساحة الاقتصادية خاصة الصناعية ففي ظل هذا المجلس بدأت الحكومة الاستثمار المباشر في صناعات : الحديد والصلب في حلوان (عام 1954) ومساهمة الحكومة في مصنع لإنشاء عربات السكك الحديدية والتوصية بإنشاء مصانع للورق (راكتا) في الإسكندرية ، والأسمدة في أسوان (كيما) ومشروعات أخرى كبيرة (1) ، وظل دور القطاع العام مستمراً في التزايد الاقتصادي الصناعي المصري (حتى العقد الأخير من القرن العشرين) مع تأميم شركة قناة السويس وفرض الحراسة على الممتلكات البريطانية والفرنسية عقب حرب 1956 م وما تبع ذلك من تمصير المصارف والشركات الإنجليزية والفرنسية وإنشاء المؤسسة الاقتصادية (عام 1957) وتأميم بنك مصر (عام 1960) (2) ، وقد وجدت الصناعة اهتماماً كبيراً من قبل الخطة الصناعية الأولى (1957-1960) وأصبح الاستثمار الصناعي مقصوراً تقريباً على القطاع العام واستأثر بمعظم المنشآت الصناعية الحديثة إضافة إلى المؤسسات المالية ومنشآت النقل والبناء والفنادق الكبيرة 0

وامتداداً لسياسة التأميم صدر القرار 61 لسنة 1956 م الذي حدد اشتراك المصريين في البورصة بنسبة 75% من إجمالي العاملين بها ويتقاضى هؤلاء 65% من مجموع مرتبات العاملين بالبورصة ولقد ترتب على ذلك هروب الأموال من مصر وانخفضت قيمة الجنية المصري

(1) روبرت مابرو ، سمير رضوان (1981) ، التصنيع في مصر (1939 - 1973) السياسة والأداء - ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ص 94-95.

(2) نفس المرجع ، ص 63.

كما صدر القانون 116 لسنة 1961 بتعطيل العمل بيورصتي القاهرة والإسكندرية لمدة شهرين ونقل ملكية غالبية الأسهم إلى المصريين (1) وقد أدت هذه الإجراءات إلى توفير الاحتياجات المالية الأزمة لاستثمارات القطاع العام الذي استهدف استقطاب الصناعات الكبيرة ففي عام 66/ 1967 م كان يضم 95% من المنشآت الصناعية التي يعمل بها 500 عامل فأكثر وانخفضت تلك النسبة إلى 65% من المنشآت ذات الحجم 100 - 499 عامل وإلى 49% للمنشآت ذات الحجم 50 - 99 عامل وإلى 7% فقط للمنشآت ذات الحجم 10 - 49 عامل ، وقد أصبح القطاع الخاص ذو دور ثانوي في التنمية الصناعية (2) ، واستمر احتكار القطاع العام للنشاط الصناعي حتى حرب 1973 ، ففي أعقابها تبنت مصر سياسة اقتصادية جديدة كانت بداية لعودة القطاع الخاص على نطاق واسع فقد صدر القانون رقم 43 لسنة 1974 بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي وإنشاء المناطق الحرة وشجع على ذلك سلسلة الخسائر التي حققتها القطاع مما استدعى بيع هذا القطاع وصدر بهذا الخصوص عدة تشريعات أهمها قانون قطاع الأعمال رقم 203 لسنة 1991 ، وقانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ، وقرار رئيس الجمهورية رقم 96 لسنة 1991 بتحديد الوزير المختص بشئون قطاع الأعمال ، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 1590 لسنة 1991 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال وإجراءات الخصخصة (3)0

وقد بدأت مصر منذ أوائل عام 1991 في التنفيذ الفعلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بإيعاز من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقد هدف بصفة أساسية إلى إعطاء القطاع الخاص دوراً رئيسياً في عملية الإنماء الاقتصادي وقد انتهت المرحلة الأولى من هذا البرنامج مع نهاية عام 1993 وتحقق ما يلي :

1. تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% 0
2. استمرار تناقص عجز الموازنة العامة للدولة ليشكل 0.8%
- من الناتج الإجمالي المحلي 0
3. السيطرة على معدلات التضخم عند مستوى 5.4% 0

(1) مجدي محمد خليفة (1998) الخصخصة وتطور سوق الأوراق المالية في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد السادس ، العدد الأول يونيو، ص 59 - 60 0

(2) روبرت مايرو ، سمير رضوان ، المرجع السابق ، ص 132 0
(3) محمد محمود إبراهيم الديب (1999) ، الصناعات الغذائية في مصر : تحليل في التنظيم المكاني والتركييب والأداء ، الأنجلو المصرية ، القاهرة 0 ص 88 0

4. إسقاط نصف الديون الخارجية لمصر 0

ومنذ يوليو عام 1993 بدأت المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وأطلق عليها مرحلة الانطلاق الإنتاجي وركزت الاهتمام على زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى 6% سنوياً وإلى 8% ليكون حوالي أربعة أمثال معدل زيادة السكان 0 وقد استرعت هذه التغيرات التي لحقت بقطاع الصناعات التحويلية الكثير من اهتمامات الباحث وذلك في محاولة لـ : -

- تحليل الدور الاقتصادي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشروعات الصناعات التحويلية خلال النصف الثاني من القرن العشرين 0
 - متابعة التغيرات التي طرأت على خريطة الصناعات التحويلية بالمحافظة مرحلة ما قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي و ما بعده.
 - متابعة السياسات الحكومية من خلال مجموعة القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار في المنشآت الصناعية سواء كان استثمار محلياً أم خارجياً 0
- وقد تم اختيار محافظة كفر الشيخ لتقييم هذه التجربة المصرية ، وتناولت الدراسة الجوانب التالية : -

1. تحليل الأداء الصناعي من خلال استعراض مراحل النمو الصناعي في المحافظة وتحديد مدى التزام هذه المراحل بالمسار القومي خلال النصف الثاني من القرن العشرين 0
2. تقويم مرحلة الخصخصة في القطاع الصناعي ومدى تميزها عن المراحل السابقة والتي تميزت بسيادة القطاع العام 0
3. تحديد الركائز الاقتصادية لهيكل الصناعات التحويلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي لكل من القطاعين السابقين .
4. تحديد أولويات التركيز الجغرافي لأبواب الأنشطة الصناعية لكل قطاع من القطاعين باستخدام معيار القيمة المضافة على النحو الوارد في المبحث الرابع 0

وقد تم اختيار محافظة كفر الشيخ لتطبيق ذلك لعدة أسباب :

أولاً : إن المحافظة تعاني من قصور واضح في أداء قطاع الصناعات التحويلية فعلى الرغم من أنها تضم 3.75% من سكان الجمهورية (عام 1996) فإنها لا تضم سوى 2.97% من منشآت الصناعات التحويلية بالجمهورية و 1.59% من إجمالي عمالها وتنخفض نسبة المتغيرات الصناعية بالمحافظة إذا ما قورنت بالجمهورية (دون الواحد الصحيح) حيث تراوحت النسب بين 0.8% للعاملين بالقطاعين : قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ، وانخفضت نسبة القيمة المضافة إلى 0.36% لقطاع الأعمال و 0.43% للقطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة

بالجمهورية كذلك دارت نسبتا قيم الإنتاج بين 0.58% لقطاع الأعمال العام ، و 0.5% للقطاع الخاص بالجمهورية 0

ثانياً : إن المحافظة ذات تميز زراعي واضح انعكس على خريطتها الصناعية حيث تشكل البويرة الرئيسية لإقليم زراعة بنجر السكر الذي يضم ثلاث محافظات : كفر الشيخ , والدقهلية وقد استأثرت المحافظة الأولى بـ 93.28% من إجمالي مساحة الإقليم ثلثها ويفارق كبير جداً محافظة الدقهلية بنسبة 4.31% وأخيراً محافظة الغربية 2.41% من مساحة الإقليم وتمثل المحافظة المصدر الرئيسي للمادة الخام اللازمة لصناعة السكر بمصنع الحامول 0

ثالثاً : يمكن أن تشكل المحافظة بويرة صناعية أو مركز تسويق المنتجات الصناعية إلى الأسواق المحلية وإلى الأسواق العالمية عبر البحر المتوسط , وذلك لموقعها الجغرافي المحدد بثلاث نطاقات صناعية تشكل رؤوس المثلث الصناعي في الوجه البحري : الإسكندرية في الغرب ، ودمياط في الشرق ، وطنطا في الجنوب مع تصاعد تسهيلات النقل عبر الطريق الساحلي الدولي والطرق الإقليمية التي تربط المحافظة ببقية أجزاء الجمهورية، وقد تمت الدراسة تبعاً لثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول : الاتجاه التطوري لمتابعة مراحل تغير أنشطة الصناعات التحويلية في المحافظة وتحديد مسارات التنمية الاقتصادية فيها .

الاتجاه الثاني : الاتجاه المكاني وقد سارت الدراسة وفق هذا الاتجاه في كثير من مواضع البحث في إطار مقارنة الأنشطة الصناعية في المحافظة ببقية محافظات الجمهورية و بين مراكز المحافظة على مستوى القطاعين الصناعيين العام والخاص .

الاتجاه الثالث : الاتجاه المكاني _ التطوري ويظهر بوضوح في سياق المقارنات بين المحافظة والجمهورية , وبين مراكز المحافظة وذلك عند استخدام معيار القيمة المضافة لقياس الأهمية الاقتصادية لكل من القطاعين المذكورين خلال فترة الدراسة .

وقد اعتمدت تحليلات البحث على الأساليب الكمية والخرائطية ، واعتمدت الأولى على معاملات النمو المقارن ، ومعامل الارتباط ومعامل التوطن بينما اعتمدت الثانية على الأشكال البيانية والخرائط التوزيعية 0

مصادر البحث :

اعتمدت هذه الدراسة بصفة رئيسية على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وانقسمت إلى نوعين :

النوع الأول: تعدادات المنشآت بدءاً من تعداد 1967 وإنهاءً بتعداد 1996 مروراً بتعدادات 71، 76، 1986 على مستوى المحافظة والجمهورية 0

النوع الثاني: بيانات إحصاء الإنتاج الصناعي لأعوام 1983 ، و 1995/94 (قطاع خاص) و 1996/1995 (قطاع الأعمال) على مستوى الجمهورية0

كما شكلت مديرية القوى العاملة بمحافظة كفر الشيخ مصدرا مهما لهذه الدراسة فقد تم جمع بيانات (غير منشورة) عن المنشآت الصناعية شملت : اعدادالمنشآت ، عدد العاملين بها والقيمة المضافة .

وقد انقسم البحث الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

تطور هيكل الصناعات التحويلية فى المحافظة خلال ما يقرب الثلث الأخير من القرن العشرين فى ثلاث مراحل ::

المرحلة الأولى 67-1976م .

المرحلة الثانية 76-1986م .

المرحلة الثالثة 86-1996م .

ثم تناول المبحثان الثانى والثالث هيكل الصناعات التحويلية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي على النحو التالى:

المبحث الثانى : قطاع الأعمال العام الصناعى .

المبحث الثالث : القطاع الخاص الصناعى .

وأخيرا استخدمت القيمة المضافة لتحليل الأهمية الاقتصادية لكل من القطاعين المذكورين .

لقد شهد قطاع الصناعات التحويلية فى مصر كثيراً من التغيرات وذلك منذ منتصف القرن العشرين، وتواكبت هذه التغيرات مع قيام نظام صناعى جديد بدء مع ثورة يوليو 1952، ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية القرن العشرين سادت عدة ظاهرات اقتصادية انعكس تأثيرها على أداء الهيكل الصناعى نوردها فى النقاط التالية :

أولاً : رغبة الحكومة المصرية مشاركة القطاعات الصناعية الخاصة واتخذت فى سبيل ذلك عدة خطوات منها إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى أواخر سنة 1953 والذي شكل بداية فعلية لدخول القطاع العام فى استثمارات القطاع الصناعى فى الصناعات الكبرى، وقد ساعد على تنشيط هذا القطاع الكثير من الأحداث المرتبطة بالثورة مثل تأميم قناة السويس وتمصير البنوك والشركات الأجنبية ، وكذلك البورصات المالية واستمر القطاع العام فى نشاطه المتزايد حتى حرب 1973 0

ثانياً : إن القطاع الخاص استعاد نشاطه الصناعى مرة أخرى وبصورة أكبر وذلك منذ انتهاء حرب 1973 نظراً لعدد من التغيرات الداخلية والخارجية وتوالت القوانين والقرارات واللجان التي أدت إلى

عولمة القطاع الصناعي وفتحه أمام استثمار رأس المال المصري وغير المصري (العربي والأجنبي) وذلك منذ 1974 ، ومنذ عام 1991 ومع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهدف البرنامج أساساً إلى خصخصة أنشطة القطاع العام وبيعها للقطاع الخاص مع احتفاظ القطاع العام بأنشطة صناعية معينة وتغييره إلى قطاع الأعمال العام 0

ثالثاً : إن محافظة كفر الشيخ ظلت لفترة طويلة بعيدة عن هذه التغيرات حيث استأثر القطاع العام بها على 0.6% من المنشآت و14% من العمالة في حين كان القطاع العام في مصر هو القوة المسيطرة على الصناعة حيث استأثر بـ 70% من الإنتاج الصناعي ، و50% من عمالته و90% من الاستثمارات في قطاع الصناعة المصرية ، وفي المقابل كان القطاع الخاص المحافظة يضم 99% من منشآت الصناعات التحويلية و84.7% من عمالته في عام 1967 ومازال القطاع الخاص مستأثراً بالنسبة الكبرى من منشآت وعماله قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت النسبتان 99.4% للمنشآت و83.2% للعمالة مقابل 0.6% و16.8% للقطاع العام (عام 1996) ، ومع تميز القطاع الخاص بأنشطة صناعية معينة فمزال لقطاع الأعمال دوراً مهماً في أنشطة صناعية أخرى 0

رابعاً : إن الأداء الصناعي في المحافظة كان استلهاما من الواقع السابق ذكره0 وقد تميز بعدم انتظام منحنى النمو الصناعي للمنشآت فقد زاد عددها خلال الفترة 67 / 76 بمعدل 18.6% ثم انخفض إلى 7.9% خلال الفترة 1986/76 م ثم عاود ارتفاعه بصورة ملحوظة إلى 33.8% خلال الفترة الأخيرة 1996/86 م وتمثل المرحلة الأخيرة نتاج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي 0

كذلك تميز التركيب الصناعي بالتناسق الحجمي الذي يعكسه الارتفاع التدريجي لمعدل زيادة عدد العاملين بالصناعات التحويلية حيث تراوح المعدل بين 14.6% خلال الفترة 1976/67 ، وبين 29.5% خلال الفترة 1986/76 وأخيراً تصاعد إلى 64.47% خلال الفترة الأخيرة (1996/86) 0

خامساً: إن برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى إعادة الانتشار الصناعي في مصر وخفض المقدرات الصناعية لكل من القاهرة والإسكندرية مع ظهور بوّرات صناعية جديدة ولذلك فقد ظهرت المحافظتان على رأس قائمة المحافظات التي نقص بها عدد العاملين بالصناعات (عام 1996) عن العدد المقدر (وفقاً لمعدل الزيادة على المستوى القومي) 0

سادساً : إن أداء قطاع الصناعات التحويلية بالمحافظة في عام 1996 قد تعرض لاختلال واضح فهناك صناعات عانت من نقص شديد في منشآتها مثل صناعة التبغ حيث قدر النقص بنسبة

1320 % (من العدد الفعلي لعام 1996) وهناك صناعات عانت من نقص منشآتها بنسب تراوحت بين 150% ، 200% من العدد الفعلي لعام 1996 مثل الزجاج والمعادن غير الحديدية، وصناعات أخرى عانت من نقص بنسب تراوحت بين 100، 150% وتشمل المواد الغذائية، والخشب والفلين، والخامات التعدينية الأخرى في حين عانت هذه الصناعات من فائض في العمالة الصناعية بهذا القطاع بنسب تراوحت بين 100، 75% في الصناعات التحويلية الأخرى ، وبين 50 ، 75% في الصناعات الاستهلاكية مثل الملابس الجاهزة، والغزل والنسيج ، والمنتجات المعدنية عدا الماكينات ، وبين 25% ، 50% في صناعات الأثاث والتكبيبات، والطباعة والنشر ، والكيماويات الصناعية الأخرى ، والماكينات عدا الكهربائية ، ومعدات النقل وانخفضت النسبة دون 25% في صناعات: الجلود ، والورق، والكيماويات الصناعية، والمطاط ، والماكينات والأجهزة الكهربائية وأخيراً المعدات العلمية 0

سابعاً : إن قطاع الأعمال العام الصناعي يعتمد على صناعيتين رئيسيتين هي : صناعة المواد الغذائية والمشروبات، وصناعة الغزل والنسيج ثم صناعة الكيماويات الصناعية ، ورغم التزايد المستمر في أحجام المنشآت الصناعية بقطاع الأعمال فمازال دون مثيله على مستوى الجمهورية فمتوسط حجم منشأة الصناعات التحويلية بالمحافظة 97 عاملاً لا يعادل سوى 32.88% من مثيله على مستوى الجمهورية (295 عامل/منشأة) 0

ثامناً: إن قطاع الأعمال العام الصناعي يفتقر إلى المشروعات الصناعية الكبيرة جداً التي تزيد عمالتها على 1000 عامل/منشأة بينما يتوطن بها جميع المنشآت الصناعية باستثناء الفئة 10-50 عامل/منشأة 0 كذلك فإن النشاط الصناعي الرئيسي لهذا القطاع يعتمد على 12 نشاط صناعياً استأثرت خمسة منها بـ 95.3% بين العمالة وهي تجمع بين الصناعات الغذائية وبين الغزل والنسيج 0

تاسعاً : إن القطاع الخاص يتنامى دوره في الاقتصاد الصناعي في المحافظة بصورة متسارعة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث حقق زيادة في منشآته بمعدل 34.1% خلال الفترة 1996/86 ، كما زاد عدد العاملين بمعدل 61% خلال الفترة المذكورة ، وذلك على حساب قطاع الأعمال الذي سجل نقصاً في منشآته (بمعدل -7.8%) مع زيادة عدد العاملين به بمعدل 83% ، وقد دخل القطاع الخاص مجال الصناعات الإنتاجية كأولوية أولى حيث سجلت صناعات الكيماويات الصناعية ، ومنتجات الخامات التعدينية الأخرى ، وصناعة الماكينات والأجهزة الكهربائية ، وصناعة معدات النقل، وأجهزة المعدات والأجهزة العلمية وأجهزة القياس أعلى معدل للزيادة سواء من حيث المنشآت أو العاملين 0

وفي الجانب الآخر ينفرد هذا القطاع (دون قطاع الأعمال) بمجموعتين من الصناعات الأولى الصناعات الاستهلاكية والثانية الصناعات الإنتاجية ويشارك قطاع الأعمال العام الصناعي في خمسة أنشطة تراوحت بين الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية 0

عاشراً : إن الركيزة الاقتصادية للقطاع الخاص تفوق كثيراً مثلتها لقطاع الأعمال العام فبينما تشمل هذه الركيزة خمسة أنشطة صناعية تابع لقطاع الأعمال تشكل 41.7% من إجمالي أنشطة البالغ عددها (12 نشاطاً) فإنها تضم 33 نشاطاً تابعة للقطاع الخاص يشكلوا 84.6% من إجمالي الأنشطة الصناعية التابعة لهذا القطاع (39 نشاطاً صناعياً تحويها) 0

حادي عشر: إنه في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي تميز قطاع الأعمال العام الصناعي (بالمقارنة مع الجمهورية) بسيادة صناعة المخابز وما إليها وصناعة المواد الغذائية الأخرى وصناعة حلج وكبس القطن ، وصناعة الزيوت النباتية والحيوانية ، والغزل والنسيج حيث سجلت هذه الصناعات قيمة مضافة أعلى من مثيلاتها على مستوى الجمهورية ، ولكن بصفة عامة بأن القطاع الخاص في ظل برنامج الإصلاح في وضع أفضل بالمقارنة مع الجمهورية وذلك بمعيار القيمة المضافة حيث بلغ متوسط العامل منها 2849.7 جنيه ما يعادل 129% من مثيله للجمهورية البالغ 22022.8 0

كذلك فإن قطاع الأعمال العام يتحمل المزيد من تكاليف المادة الخام نظراً لاعتماده على المادة الخام المستوردة ، بينما تحرر القطاع الخاص من هذا العبئ حيث يعتمد على المادة الخام المحلية بنسبة 100% ، ولكن يتميز قطاع الأعمال العام بأن متوسط أجر العامل به يفوق مثيله للقطاع الخاص بنسبة 144% 0

@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@

الدراسة العاشرة :

اختلال وتقزم وتفتت حيازة الأراضي الزراعية

في أواخر القرن العشرين ومستهل
القرن الحادي والعشرين ،
دراسة جغرافية تطبيقية على مركز
منوف ، محافظة المنوفية .

مجلة الجغرافية والتنمية ، كلية الآداب جامعة
المنوفية ، العدد الرابع والعشرون ، فبراير 2001م .

لقد شهدت خريطة مصر الزراعية خلال القرن العشرين العديد من التحولات وخاصة النصف الثاني منه وذلك لسيادة حركة الإصلاح الزراعي التي كانت تشكل اتجاها عالميا ورغم هذا فقد ظهرت مستجدات عانت منها هذه الخريطة وارتبطت هذه بعاملين رئيسيين أولهما ذلك النمو السكاني المتزايد والمتسارع وثانيهما النقص المتزايد في الرقعة الزراعية وأدى ذلك إلى تقزم الحيازة الزراعية وتفتتها، إن مقارنة بسيطة للوضع الحيازي للأرض الزراعية في مصر مع بعض الدول العربية توضح أبعاد تلك الظاهرة فقد بلغ متوسط مساحة الوحدة الحيازية 1.13 هكتار ، بينما يرتفع المتوسط إلى 25.2 هكتار في قطر و 11.58 هكتار في تونس و 11.14 هكتار في الجزائر و 8.88% هكتار في سورية و 1.8 هكتار في اليمن (1) 0 وتتساعد درجة خطورة الوضع الحيازي في مصر إذا ما قارنا نسبة الوحدات الحيازية داخل الفئة 2 هكتار (أقل من خمسة أفدنة) حيث ارتفعت نسبتها في مصر ارتفاعا كبيرا إلى 89.92% من إجمالي الوحدات الحيازية بها ولكنها انخفضت وبفارق كبير جداً في بقية الدول العربية فقد تراوحت نسبتها بين 58.18% في الإمارات العربية و 36.85% في البحرين و 32.03% في سوريا ، 29.5% في تونس ، و 19.03% في لبنان (2) 0

ومما يزيد من أثر المشكلة أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد المصري مازال قائماً على القطاع الزراعي حيث أسهم الأخير بـ 17.67% من الناتج المحلي مقابل 15.76% على مستوى الوطن العربي وتتراوح تلك النسبة بين 5.4% في الأردن ، و 2.95% في البحرين والصومال و 2.62% والجزائر 10.24% ، و 35.51% في السودان ، و 28.3% في سورية ، وهناك تنامي لهذا الدور فقد بلغ معدل زيادة الناتج الزراعي خلال الفترة 1995 – 1997 41.8% وهو معدل يفوق مثيله

(1) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية
الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،
المجلد 18 ، الخرطوم 1998 ، جداول 50 – 64 ص ص 57 – 71 0

(2) نفس المصدر – نفس الصفحات 0

للنتائج المحلى البالغ 34.67% خلال تلك الفترة ، ويضاف إلى ذلك أن أكثر من نصف القوة العاملة ينتظم في القطاع الزراعي (51.15%) وتصل تلك النسبة إلى 39.62% على مستوى الوطن العربي (عام 1997) 0

وبالمقارنة فقد تراوحت تلك النسبة بين 1.8% في الكويت ، 3.22% في قطر، و17.7% في العراق، و65% في السودان ، و85% في الصومال(1)

وكان من نتائج الاختلال السابق ذكره مع انتهاء القرن العشرين أن شكلت نسبة الواردات الغذائية 29.7% من إجمالي الواردات المصرية عام 1996 وتدنّت الصادرات الغذائية إلى 14.74% من إجمالي الصادرات المصرية وفى نفس العام بلغت نسبة كمية القمح المستورد 90.53% من إجمالي إنتاج الحاصلات الغذائية وصدر منه ما قيمته 0.1% من الكمية المنتجة (2)0

ولعل الجانب الأكبر من هذه المشكلات ينصرف إلى ظاهرة تقزم وتفتت الحياة الزراعية وقد بذلت الدولة الكثير من الجهود لعلاج مشكلة تقزم وتفتت الحياة الزراعية منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث صدر قانون عام 1869 الذي اسند التكليف الأكبر الأبناء في حالة التوريث بالمشاع(3) 0 وفى خطوة لحماية صغار المزارعين صدر القانون رقم 4 لسنة 1913 والمعدل بالقانون 10 لسنة 1916 الذي قرر في مادته الأولى عدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية التي تقل عن خمسة أفدنة لكل مزارع وكذلك مساكن الزراع والآلات الزراعية ودابنتين من دواب الجر (4) ، ومع تعاضم المشكلة فقد حملت المادة 23 من قانون الإصلاح الزراعي لسنة 1952 تهديداً واضحاً وخطيراً ببيع الأراضي (التي لم يتفق على من يؤول إليه التكليف) في المزاد العلني(5)0

وفى خلال النصف الثاني من القرن العشرين صدرت عدة قوانين زراعية لتنظيم الشؤون الزراعية 0 كان أكثرها أهمية القانون رقم 96 لسنة 1992 الذي وضع خريطة جديدة للزراعة المصرية في ظل سيادة نظام تملك الأراضي الزراعية (كما سيأتي) ولكنه لم يقلل ظاهرة التقزم والتفتت 0

مناهج البحث وأساليب الدراسة :

-
- (1) نفس المصدر - جدول 7 ص 12 0
 - (2) Ciheam (1998), Development and Uagri-Food Policies in the Mediterranean Region, Annual Report.
 - (3) محمد محمد خليل (1968) ، شرح التشريعات الزراعية في مصر ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ص 187
 - (4) نفس المرجع ، ص 188 0
 - (5) محمد فهيم أمين (1967) ، قوانين الإصلاح الزراعي ، دار الفكر العربي ، الكتاب الأول ص 31 0

لقد اعتمدت الدراسة على عدة تحليلات فالتحليل التطوري **Temporal Modes of Explanation** في تتبع التطورات التي لاحقت الوحدة الحيازية خلال فترة الدراسة وكذلك التحليل الوظيفي والإيكولوجي **Functional and Ecological Analysis** فالوحدة الحيازية تمثل وحدة بيئية اجتماعية واقتصادية وظيفية تقوم بدور مهم في النظام الحيازي في الريف المصري كوحدة عملية **Process** يتم فيها إدخال المؤثرات (المدخلات **Inputs**) كما أنها تحمل تأثيرات على الخريطة الزراعية (المخرجات **Outputs**) وأخيراً التحليل المكاني **Spatial-Analysis** لإظهار الاختلافات المكانية لأنماط الحيازات وقد تمت هذه التحليلات من خلال الأساليب التالية :

أولاً: العمل الميداني :

المرحلة الأولى : جمع البيانات الخاصة بالأنماط الحيازية (ملك – إيجار – مشاركة) عام 1997 وكذلك التركيب المحصولي لنواحي المركز البالغ عددها 33 ناحية وذلك من الإدارة الزراعية بمركز منوف كما تم جمع البيانات الخاصة بالأحواض الزراعية ومساحتها والضرائب المربوطة عليها في عام 1998 من مأمورية الضرائب العقارية منوف وسرس الليان وقد بلغ عدد الأحواض 632 حوضاً 0

المرحلة الثانية : وتم خلالها المرور على 12 قرية إضافة إلى مدينة سرس الليان وذلك لجمع بيانات عن عدد الحائزين – عدد القطع بكل حوض – أنماط الحيازات الملك – الإيجار – المشاركة – الضرائب الخاصة بالأحواض الزراعية 0 وبلغت نسبة حيازات العينة 6.2% من إجمالي حيازات النواحي السابقة (1) وبلغ معامل الارتباط بينها 0.8444 أي أن العينة تعكس خصائص المركب الحيازي في الـ 13 ناحية التي تشكل 39.39% من نواحي المركز وعددها حالات العينة 1106 حيازة 0

المرحلة الثالثة : توزيع استمارة الاستبيان على أربع نواحي تمثل 12% من نواحي المركز وتم تبويبها وفرزها من قبل الباحث وملحق بالبحث نسخة من هذه الاستمارة وبلغ عدد الاستمارات الموزعة 1500 استمارة جمع منها 149 استمارة بنسبة 10% 0

ثانياً : الأساليب الكمية :

(1) شمل نطاق العينة قرى : شبشير طملاى – برهيم – كفر السنابسة – سدود – فيشا الكبرى – كمشوش – كفر فيشا – طملاى – الحامول – شبرابلولة – كفر العامرة إضافة إلى مدينة سرس الليان وبلغ عدد حالات العينة 1106 حالة من 1772 وحدة حيازية (بنسبة 6.2%) 0

وتمثلت في معدلات الزيادة - نسب الاختلال الحيازي - معامل التقزم - مؤشر الأهمية - معاملات الارتباط الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي (برنامج إكسل) إضافة إلى الأساليب الكارتوجرافية على النحو الموضح بالبحث 0

فقد تناول هذا البحث ظاهرة ثلاثية الأبعاد أصابت الخريطة الزراعية : اختلال ، تقزم ، تفتت المركب الحيازي وذلك خلال مرحلتين متميزين الأولى خلال القرن العشرين حيث ساد نمط معين للعلاقة بين المالك والمستأجر والثانية مرحلة جديدة توافقت مع التطبيق الفعلي للقانون رقم 96 لسنة 1992 م الذي ألغى صفة الإيجار (ما لم يتفق الطرفان) وذلك في مستهل القرن الواحد والعشرين ، فمازال الاختلال الحيازي سائدا في المركب الحيازي فقد انخفض متوسط مساحة الوحدة الحيازية من 1.03 فدان عام 1985 إلى 0.88 فدان عام 1997 مع العام 2001 م زادت إلى 0.91 فدان 0

كذلك تزايدت حدة الاختلال الحيازي خلال الأعوام المذكورة فإذا اعتبرنا أن نسبة مساحة متوسط الوحدة الحيازية إلى المتوسط العام للمركز 75 - 100% ، 125% إطار للتجانس الحيازي فإن نسبة نواحي هذا الإطار تراوحت بين 84.85% عام 1985 ، و 84.85% عام 1997 و 75,75% عام 2001 من إجمالي نواحي المركز 0

أما ظاهرة التقزم فتظهر بوضوح بدراسة فئات المركب الحيازي خلال الأعوام المذكورة ففي عام 1985 بلغت نسبة الحيازات الأكثر من فدان ونصف من 16.55% من حيازات المركز انخفضت إلى 0.69% عام 1997 وأمام التقزم اختفت تلك الفئة عام 2001 ، كذلك انخفضت نسبة حيازات فدان - فدان ونصف من 76.89% إلى 57.58% في العامين 1985 ، 1997 وإلى 26.72% عام 2001 والأكثر خطورة أن نسبة حيازات نصف الفدان - أقل من الفدان ارتفعت ارتفاعا ملحوظا من 6.56% عام 1985 إلى 39.39% عام 1997 ومع بداية القرن الحالي بلغت 70.9% (عام 2001) من إجمالي حيازات المركز وكما سبق فالعلاقة بين الاختلال والتقزم عكسية (0,46937) 0

فإذا انتقلنا إلى الظاهرة الثالثة وهي تفتت الحيازة الزراعية فقد اتضح أن النمط العام لتوزيع الحيازية هو نمط القطعة الواحدة حيث استأثرت بنسبة 72.24% من حيازات العينة يليه نمط حيازة القطعتين بنسبة 24.51% ويشكل النمطان 96.75% من حيازات العينة وتتوزع النسبة الضئيلة المتبقية بين الأنماط الأكثر من قطعتين 0

وعن تأثير تفتت الحيازة الزراعية وتأثرها بالاختلال والتقزم فقد بلغت معاملات الارتباط بين حيازة القطعة الواحدة وبين الزمام المزروع 0.8339 وبين الاختلال الحيازي 0.5969 وأصبحت علاقة عكسية مع معاملات تقزم حيازات الملك (المعامل 0.4197) وتقزم حيازات الإيجار (معامل 0.2283) لعام 1997 و 0.213 لتقزم حيازات عام 2001 0

ويخصوص حيازة القطعتين فقد كانت العلاقة طردية على ثلاث متغيرات هي : حيازة القطعة الواحدة (0,5277) والاختلال الحيازي (0.401531) إضافة إلى متغير تقزم حيازات الإيجار (0.13984) 0

وكانت العلاقة عكسية مع متغير تقزم حيازات الملك (0.57795 - لعام 1997) وتقزم حيازات عام 2001 (المعامل 0.20657) 0

وتحمل الخريطة الزراعية النتائج النهائي لهذه الظواهر ففي أواخر القرن العشرين كان البرسيم والقمح والحدائق أكثر تأثرا وارتباطا بظاهرة التقزم سواء في حيازات الملك أو حيازات الإيجار فقد تراوحت معاملات الارتباط تقزم حيازات الملك ومساحة البرسيم 0.83433 ويقاربها معامل لحيازات الإيجار 0.79419 ، وتراوح المعامل بين التقزم وبين مساحة القمح 0.8512 للملك ، و 0.69608 للإيجار وبين التقزم وبين الحدائق ملك إيجار 0.65 0

ومع أوائل القرن الواحد والعشرين (ومع غياب نمط حيازات الإيجار) ارتفعت مستويات السيطرة المحصولية لثلاثة محاصيل رئيسية وهذا ما أكد من معاملات الارتباط بين المركب الحيازي وبين محاصيل الذرة (0.97) والقمح (0.88) والحدائق (0.7) وأخيرا البرسيم (0.54625) ويمثل ذلك الوضع الحالي الخريطة المركب الحيازي والخريطة المحصولية 0

وإذا ما تناولنا دور التفتيت في خريطة المركب الحيازي سواء في القرن العشرين أو أوائل القرن الحالي فإننا يمكن أن نؤكد أن حيازة القطعة الواحدة لها الريادة في التأثير على الخريطة الزراعية يعكس ذلك الارتباط الطردى الكبير بين نمط القطعة الواحدة وبين المحاصيل الزراعية القمح ، البرسيم ، الحدائق وكذلك متوسط مساحة الوحدة الحيازية والعمالة الزراعية حيث زادت قيم المعاملات على 0.6 وكذلك فهناك تأثير لحيازة القطعتين على الزمام المزروع ومحصول البرسيم والعمالة الزراعية فالمعامل بينهما أكثر من 0.5 ولكن الملاحظ أن الخريطة الزراعية قد تغيرت كثيرا حاليا عما كانت عليه في القرن العشرين وانصب التغيير على تدهور الدور الاقتصادي لأهم المحاصيل الزراعية في مصر ألا وهو القطن إن مطالعة بسيطة لنسبة صادرات القطن إلى إجمالي الصادرات الزراعية توضح ذلك التدهور فقد انخفضت تلك النسبة من 70.2% عام 1985 إلى 44 % عام 1990 وإلى 30% عام 1998 0

وباعتبار الدراسة السابقة دراسة حالة فان خريطة مصر الزراعية في حاجة ماسة إلى إعادة التخطيط 0

- 1- إظهار التغيرات في النظام الحيازي خلال القرن السابق وبداية القرن الحالي ودور القانون الجديد للعلاقة بين المالك والمستأجر رقم 96 لسنة 1992 0
- 2- إظهار التحولات التي حدثت في خريطة المركب المحصولي خلال الفترتين المذكورتين ومدى تأثرها بالظواهر المدروسة 0

الملاح العامة لمنطقة الدراسة :

تناولت الدراسة مركز منوف الذي يتبع إداريا محافظة المنوفية ويتوسطها وذلك بعد ضم مركز السادات للمحافظة وأصبحت المحافظة داخل محيط دائرة مركزها مدينة منوف (الشكل رقم 1) ويضم المركز 14.9% من سكان المحافظة و 13.9% مساحتها وترتفع نسبة الحضرية لتشكّل ثلث سكان و 22.50% من سكان حضر المحافظة وينفرد المركز بأنه يضم مركزين حضريين (مدينتي منوف وسرس الليان) وفي الجانب الزراعي تشكل نسبة الأراضي الزراعية بالمركز 98.7% من مساحته الكلية (مقابل 51.73% للمحافظة) ارتفعت به الكثافة الزراعية إلى 188.3% (مقابل 173.8% للمحافظة) ويتميز المركز بالتركيز الشديد لفئات الحيازات القزمية والصغيرة فقد بلغت نسبة الحيازات الأقل من ثلاثة أفدنة 99.37% من إجمالي المركب الحيازي مقابل 95.9% للمحافظة (بمعامل توطن 1.04%) وبلغت مساحتها 99.17% من مساحة حيازات المركز مقابل 72.08% للمحافظة (بمعامل توطن 1.4%) 0

أهداف البحث :

1. لقد هدف البحث أساساً إلى تشخيص الوضع الحرج للخريطة الزراعية المصرية على النحو الوارد في المقدمة .
2. دور القانون الأخير للعلاقة بين المالك والمستأجر (رقم 96 لسنة 1992) في تغيير ملامح النشاط الزراعي وذلك خلال فترتي القرن العشرين وبداية القرن الحالي 0
3. متابعة ظاهرة تقزم الحيازات الزراعية وتحليل أسبابها وانعكاساتها على النشاط الزراعي 0
4. رصد النتائج المترتبة على تغيير شكل العلاقة بين المالك والمستأجر وبالتالي أنماط الحيازة الزراعية من أنماط حيازات الملك ، الإيجار ، المشاركة في القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه إلى سيادة نمط واحد فقط (حيازات الملك) مع بداية القرن الحالي 0
5. تحليل ظاهرة تفتيت الحيازة الزراعية ومسبباتها وتأثيراتها على جوانب الاقتصادي الزراعي من المركب المحصولي ، والعمالة الزراعية ، ورحلة العمل الزراعي 0
6. تقييم خريطة المركب المحصولي على ضوء الجوانب السابقة خلال الفترتين المذكورتين 0

وقد تمت هذه المعالجة في بعدين رئيسيين :

البعد الرأسى التطورى Vertical Expansion

حيث ركزت الدراسة على مرحلتين رئيسيتين الأولى أواخر القرن العشرين واعتمدت على الدورتين الحيازيتين 1993 – 1997 وكذلك بيانات المركب المحصولي للعام الزراعي 1996/95 أما المرحلة الثانية : أوائل القرن الحادى والعشرين في أعقاب التنفيذ الفعلي للقانون 96 لسنة 1992 مع نهاية السنة الزراعية 1997/96 واعتمدت على بيانات الدورة الحيازية 2001 – 2003 والمركب المحصولي للعام الزراعي 2001/2000

البعد الأفقى Horizontal Expansion :

وقد تمت هذه المعالجة على ثلاثة مستويات إقليمية 0 فالمستوى الأول: وشمل المركز بحدوده الإدارية وذلك عند دراسة مستوى الاختلال الحيازي والتقرم والخريطة الزراعية 0

والمستوى الثاني: وتمثل في قرى العينة الأثنى عشرة إضافة إلى مدينة سرس الليان وذلك عند دراسة تفتت الحيازة الزراعية فى مركز منوف 0

المستوى الثالث : وتمثل في القرى الثلاث : كفر فيشا الكبرى – ميت ربيعة – فيشا الكبرى إضافة إلى مدينة سرس الليان وذلك عند دراسة عوامل التقرم والتفتت في الحيازة الزراعية وذلك في إطار دراسة الحالة (A Case Study) وذلك لإعطاء التعميمات الخاصة بالنظام الحيازي في مصر 0

وبعد 000 فقد تناول هذا البحث ظاهرة ثلاثية الأبعاد أصابت الخريطة الزراعية : اختلال ، تقزم ، تفتت المركب الحيازي وذلك خلال مرحلتين متميزين الأولى خلال القرن العشرين حيث ساد نمط معين للعلاقة بين المالك والمستأجر والثانية مرحلة جديدة توافقت مع التطبيق الفعلي للقانون رقم 96 لسنة 1992 الذي ألغى صفة الإيجار (ما لم يتفق الطرفان) وذلك في مستهل القرن الواحد والعشرين ، فمازال الاختلال الحيازي سائدا في المركب الحيازي فقد انخفض متوسط مساحة الوحدة الحيازية من 1.03 فدان عام 1985 إلى 0.88 فدان عام 1997 مع العام 2001 زادت إلى 0.91 فدان 0

كذلك تزايدت حدة الاختلال الحيازي خلال الأعوام المذكورة فإذا اعتبرنا أن نسبة مساحة متوسط الوحدة الحيازية إلى المتوسط العام للمركز 75 – 100% ، 100 – 125% إطار للتجانس الحيازي فإن نسبة نواحي هذا الإطار تراوحت بين 84.85% عام 1985 ، و 84.85% عام 1997 و 75,75% عام 2001 من إجمالي نواحي المركز 0

أما ظاهرة التقرم فتظهر بوضوح بدراسة فئات المركب الحيازي خلال الأعوام المذكورة ففي عام 1985 بلغت نسبة الحيازات الأكثر من فدان ونصف من 16.55% من حيازات المركز

انخفضت إلى 0.69% عام 1997 وأمام التقزم اختفت تلك الفئة عام 2001 ، كذلك انخفضت نسبة حيازات فدان – فدان ونصف من 76.89% إلى 57.58% في العامين 1985 ، 1997 وإلى 26.72% عام 2001 والأكثر خطورة أن نسبة حيازات نصف الفدان – أقل من الفدان ارتفعت ارتفاعا ملحوظا من 6.56% عام 1985 إلى 39.39% عام 1997 ومع بداية القرن الحالي بلغت 70.9% (عام 2001) من إجمالي حيازات المركز وكما سبق فالعلاقة بين الاختلال والتقزم عكسية (0,46937) 0

فإذا انتقلنا إلى الظاهرة الثالثة وهي تفتيت الحيازة الزراعية فقد اتضح أن النمط العام لتوزيع الحيازات هو نمط القطعة الواحدة حيث استأثرت بنسبة 72.24% من حيازات العينة يليه نمط حيازة القطعتين بنسبة 24.51% ويشكل النمطان 96.75% من حيازات العينة وتتوزع النسبة الضئيلة المتبقية بين الأنماط الأكثر من قطعتين 0

وعن تأثير تفتيت الحيازة الزراعية وتأثرها بالاختلال والتقزم فقد بلغت معاملات الارتباط بين حيازة القطعة الواحدة وبين الزمام المزروع 0.8339 وبين الاختلال الحيازي 0.5969 وأصبحت علاقة عكسية مع معاملات تقزم حيازات الملك (المعامل 0.4197) وتقزم حيازات الإيجار (معامل 0.2283) لعام 1997 و 0.213 لتقزم حيازات عام 2001 0

وبخصوص حيازة القطعتين فقد كانت العلاقة طردية على ثلاث متغيرات هي : حيازة القطعة الواحدة (0,5277) والاختلال الحيازي (0.401531) إضافة إلى متغير تقزم حيازات الإيجار (0.13984) 0

وكانت العلاقة عكسية مع متغير تقزم حيازات الملك (0.57795 - لعام 1997) وتقزم حيازات عام 2001 (المعامل 0.20657) 0

وتحمل الخريطة الزراعية الناتج النهائي لهذه الظواهر ففي أواخر القرن العشرين كان البرسيم والقمح والحدائق أكثر تأثرا وارتباطا بظاهرة التقزم سواء في حيازات الملك أو حيازات الإيجار فقد تراوحت معاملات الارتباط تقزم حيازات الملك ومساحة البرسيم 0.83433 ويقاربهما المعامل لحيازات الإيجار 0.79419 ، وتراوح المعامل بين التقزم وبين مساحة القمح 0.8512 للملك ، و 0.69608 للإيجار ودار المعامل بين التقزم وبين الحدائق ملك إيجار 0.65 0

ومع أوائل القرن الواحد والعشرين (ومع غياب نمط حيازات الإيجار) ارتفعت مستويات السيطرة المحصولية لثلاثة محاصيل رئيسية وهذا ما أكد من معاملات الارتباط بين المركب الحيازي وبين محاصيل الذرة (0.97) والقمح (0.88) والحدائق (0.7) وأخيرا البرسيم (0.54625) ويمثل ذلك الوضع الحالي الخريطة المركب الحيازي والخريطة المحصولية 0

وإذا ما تناولنا دور التفتيت في خريطة المركب الحيازي سواء في القرن العشرين أو أوائل القرن الحالي فإننا يمكن أن نؤكد أن حيازة القطعة الواحدة لها الريادة في التأثير على

التي صاحبت تدفق النفط على نطاق واسع في المملكة ، وكان ميناء جدة في مقدمة الموانئ في المملكة حيث أنشئ عام 1948 في المنطقة المحصورة بين شارعى عبد الله السليمان في الشرق ، والملك خالد في الغرب ، وبين شارعى ولى العهد في الشمال ، وياب خشب في الجنوب ، وينحصر بذلك بين الطريق الدائرى الثانى (شارع الملك فهد) وبين الطريق الدائرى الثالث (شارع الأمير ماجد) .

ومنذ عام 1981 انتقل الميناء إلى الأطراف الشمالية من مدينة جدة تحت اسم مطار الملك عبد العزيز الدولي ، وقد حددت الشروم البحرية الإمتداد الشمالى الغربى للميناء حيث أدى تداخل شرم البحر الأحمر شمالا شرقيا إلى ضيق الجزء الشمالى من الميناء على النحو الموضح بالشكل رقم (1) ، وما لبث أن زحف العمران تجاه الميناء الجديد وأصبح يحيط به عدة مخططات عمرانية على النحو الموانئ :

من الشرق مخططات : مدينة السلطان ، الحمدانية ، العزيزية 0

من الغرب مخططات : المحمدية ، أبحر الجنوبية 0

من الجنوب مخططات : المروة ، النزهة ، النعيم 0

من الشمال مخططات : أبحر الشمالية ، شمال المطار ، الكورنيش الشمالى 0

وقد هدفت هذه الدراسة إلى :

1. تأكيد المركزية الدينية العالمية لمدينة مكة المكرمة من واقع الحركة الأرضية ، والجوية لميناء جدة الجوى .

2. ومدى تحول الهامشية الموقعية (الهندسية) التي تميز الميناء إلى مركزية وظيفية .

3. دور موسم الحج في رفع درجة هذه المركزية .

ويتكون البحث من ثلاثة أجزاء يتناول :

• أولها مركزية ميناء جدة الجوى الدولي .

• ثانيها تطور حركة النقل الجوى بالميناء ، .

• ثالثهما العلاقات الإقليمية للميناء في حالات القدوم والمغادرة ، وإقليم الحج 0

المصادر .

إعتمد البحث بصفة رئيسية على مصدرين :

أولا : الكتب الإحصائية السنوية للمملكة العربية السعودية في أعوام 1980 ، 1989 ، 1999 م ،

حيث تضم بيانات عن عدد الرحلات الجوية ، الركاب حسب الموانئ 0

ثانيا : تقرير الحج لعامى (1414 هـ ، 1415 هـ - 1994 ، 1995 م) حيث تضم القوانين

المنظمة لنقل الحجاج إلى المملكة ، ونسب مشاركة الخطوط الجوية العالمية الأخرى ، والشركات

الناقلة ، ودول الوفود 0

منهج البحث :

لقد إعتد البحث على المنهج الوظيفي في تحليل الإمكانيات الموقعية لعقد الشبكة وتتحدد هذه الإمكانيات تبعاً للوظائف الرئيسية ، ويركز هذا المنهج على التخصص الوظيفي للعقد النقلية ، فمما لاشك فيه أن العقد المتخصصة في الأنشطة الإنتاجية أو الخدمات أو تجارة التجزئة تحدد الدور الوظيفي لها حيث تحتل بؤرة استقبال الحركة ، كما أنها نقطة توقف لوسائل النقل ، ويربط هذا المنهج بين موقع وحجم ووظيفة العقد النقلية وبين حدود الإقليم الجغرافي ، فالعلاقة بينهما طردية نظراً لأن هذه العقد تمثل المركز الرئيس لاستقبال الحركة من المدن المجاورة والتي أطلق عليها تافى مدن ظل الحركة ، ويركز هذا المنهج كذلك على وظيفة الوصلات (الطرق) حيث تتحدد كفاءة الحركة من خلال تدفق هذه الحركات ومدى تعددها ، كما أن وظيفة هذه الوصلات تكمن في أنها تعظم من استخدامات المكان ، ويحدد الأنماط لموقعية الإقليم الجغرافي للعقد النقلية الجوية ، كما يعتمد البحث على منهج تحليل الشبكة يستخدم هذا المنهج بصورة واضحة في دراسات النقل باعتبارها ظاهرة جغرافية قابلة لأن يعبر عنها بالشكل الطبولوجي ، حيث يحدث فيها تشويه للاتجاه والمسافة وغيرها من المفاهيم المعروفة في هندسة أفليديس ، حيث نجد جميع الخطوط البيانية متساوية مع نظيرها من الناحية الطبولوجية برغم وجود الفروق بينها من الناحية الهندسية ، وفي هذا الصدد تنقسم الشبكة إلى نوعين أولهما : الشبكة المسطحة (planar) ذات البعدين ، وثانيهما : غير مسطحة (non planar) ذات الأبعاد اثلثية ، ويتم تحليل بنية الشبكة باستخدام مؤشر الطريق ، امكانيات الوصول ، مركزية الشبكة ، وقد سبق ذلك البحث العديد من الدراسات .

في عام 1982 قدم ميرك كراسك (Marek Karadek) نموذجاً تنبؤياً لتخطيط الحركة الجوية في ميناء جدة خلال الفترة 1981-2001 م ، وقد اعتمد النموذج ثلاثة متغيرات : حركة الحج ، العوامل الإقتصادية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي والتجارة الدولية والدخل القومي ، العوامل الاجتماعية ممثلة في مستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك ، ومعدلات تغير سعر الصرف ، ومستويات أسعار البترول ، واقترح النموذج زيادة عدد الركاب من 10 مليون راكب عام 1986م و16 مليون راكب عام 1991 و18 مليون راكب عام 1999 و20 مليون راكب عام 2001 م (1) ، وفي عام 1986 قدم يوسف حمد الذياب دراسة عن التحليل الكمي لشبكة الخطوط السعودية

1-Mirek Karasek (1982) Forecasting and Planning the Jeddah Air Traffic with a Mini Model, Journal of Forecasting May Vol, P.P, 410-415

2- يوسف حمد .على الذياب (1410 هـ - 1990 م) دراسة الشبكة الداخلية للخطوط الجوية العربية السعودية عام 1986 م ، تطبيق معايير كمية في جغرافية النقل الجوي ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الملك سعود 0

الداخلية ، مستعرضا الجوانب المنهجية للتحليل الكمي للشبكة الجوية الداخلية السعودية ، ودراسة توزيع مطارات المملكة البالغ (عددها 22 مطارا عام 1986) وإمكانية الإتصال الجيولوجي ودرجة مركزيتها ، وقد إتضح من هذه الدراسة أن الميناء يحتل المرتبة الثانية من حيث درجة المركزية بعد ميناء الرياض (2) .

وفى عام 2000 م تناولت مسفرة صالح محمد الغامدى دراسة تفصيلية عن ميناء الظهران الجوى الدولى بالمملكة العربية السعودية ، واستعرضت هذه الدراسة العوامل المؤثرة فى الميناء ومراحل تطوره الميناء والاستخدامات الوظيفية ، كما ركزت الدراسة على الدور النسبى لميناء الظهران بين بقية الموانى من حيث المركزية ودرجة الترابط ، كما تناولت حركة النقل الجوى (الركاب ، والشحن ، والبريد) ، وانتهت بتحديد الإقليم الجغرافى للميناء فى أواخر القرن العشرين (1) 0

إن هذا الإقليم يضم ما يقارب نصف مساحة القارة الأفريقية (46.7 %) وأكثر من نصف سكانها (57 %) ، ويضم أكبر ثلاث دول فى القارة من حيث المساحة وهم الجزائر – السودان – ليبيا ، حيث استأثرت بـ 47.1 % من مساحة الإقليم ، وأسهمت بنسبة 14.5 % من سكان الإقليم الجغرافى الإفريقي لهذا الميناء .

ويتركز بهذا الإقليم أهم ثلاث دول من حيث السكان فى القار الإفريقية ، وهي نيجريا ، ومصر ، وأثيوبيا حيث يتركز بها أكثر من نصف سكان القارة (56.1 %) فإذا أضيف إليها جنوب أفريقيا لقرابت النسبة الثلثين (65.4 %) .

يضم الإقليم 24 دولة أسيوية تضم 42.4 % من مساحة القارة ، و 24.3 % من إجمالى سكانها ، ويتميز الإقليم الأسيوي بالتركز الشديد فى دولتين اثنتين فقط هما الهند أندونيسا ، حيث استأثرت الأولى بأكثر من ثلث مساحة الإقليم الجغرافى للميناء (33.5 %) ، وأكثر من نصف سكانها (54.4 %) ، فإذا أضيف إليهما الدولة الثانية (19.4 % من المساحة ، و 10.9 % من السكان) لارتفعت نسبة الدولتين إلى 52.9 % من المساحة ، و 65.3 % من السكان ، وتتميز بنجلادش بانخفاض نسبة مساحتها إلى 1.5 % من مساحة إقليم الميناء وارتفاع نسبة السكان إلى 7 % ، وهكذا تشكل الدول

1- مسفرة صالح محمد الغامدى (1421 هـ - 2000 م) ميناء الظهران الجوى بالمملكة العربية السعودية دراسة فى جغرافية النقل ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب للبنات بالدمام 0

الثلاث : اندونيسيا - باكستان - بنجلادش أهم دول الإقليم ، حيث استأثرت بـ 54.4 % من المساحة ، و72.3 % من سكان الإقليم الجغرافي لميناء جدة .

يضم الإقليم الجغرافي لميناء جدة الدولي عشرة دول أوروبية تقل نسبة مساحتها إلى 9.8 % من مساحة القارة ، وترتفع نسبة سكان هذه الدول إلى ما يقارب نصف سكان القارة (48 %) ، وتستأثر كل من فرنسا وأسبانيا بـ 47 % من المساحة و28.4 % من سكان الإقليم الجغرافي الأوروبي لميناء جدة الدولي ، وعلي العكس نجد ألمانيا تستأثر فقط 15.9 % من المساحة ، وترتفع نسبة سكانها إلى 32.6 % من إجمالي سكان الإقليم الجغرافي الأوروبي ، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الإقليم الجغرافي لميناء جدة الدولي ، ورغم أنها استأثرت بـ 48 % من مساحة أمريكا الشمالية ، فإنها تضم 90 % من سكانها يدخلون ضمن الإقليم الجغرافي لميناء جدة .

يضم الإقليم الجغرافي الخاص بالحج 60 دولة موزعة بين قارات العالم ، تشكل قارة آسيا النطاق الرئيس للحجاج القادمين إلى ميناء جدة الجوي ، حيث تركز بها أكثر من ثلاثة أرباع الحج (76.7 %) ، تليها وبفارق كبير قارة أفريقيا (بنسبة 17.2 %) ، ثم قارة أوروبا بنسبة 5.3 % ، وأخيرا الأمريكتين (بنسبة 0.8 %) ، ومن حيث الامتداد المساحي فإن أكثر من أربع أخماس مساحة إقليم الحج (78.8 %) يتوزع بين قارتي آسيا وأفريقيا ، يليها الأمريكتان (بنسبة 18 %) وساهم قارة أوروبا بـ 3.2 % مساحة الإقليم .

يكاد يتفق الواقع السكاني في الإقليم الجغرافي للحج مع تيارات الحج ، فقد استأثرت قارة آسيا بـ 67 % من إجمالي سكان الإقليم ، تليها قارة أفريقيا (بنسبة 15.7 %) ، وتقاربت نسبتا قارتي أوروبا (9 %) ، والأمريكتين (8.3 %) ، وعلي مستوى القارات تتضح التفصيلات التالية :

- إن إقليم الحاج في قارة آسيا يضم أربع أخماس مساحتها (80%) ، ويضم 62% من سكان القارة (عام 2000 م) ، وتستأثر دولة أندونيسيا بأكثر من ثلث حجج القارة (36.2 %) ، يليها في المركز الثاني دولة باكستان (بنسبة 17.6 %) ، أي أن الدولتين تستأثران بأكثر من نصف حجج القارة (53.8%) ، وتشغل دولة إيران المركز الثالث لحجاج القارة (بنسبة 12.8 %) ، وهكذا فقد تركز ثلثا الحجج في الدول الثلاث المذكورة ، ويتوزع ثلث حجج القارة بين بقية الدول في ثلاث مجموعات :-

المجموعة الأولى : تضم الدول التي تسهم بـ 10.5% من إجمالي حجاج القارة وتتمثل في دولتي تركيا وماليزيا حيث أسهمتتا بـ 11.4 % من إجمالي حجاج القارة 0 المجموعة الثانية : وتشمل الدول التي تسهم بـ 1-5 % من إجمالي حجاج القارة وتشمل الدول السبع الامارات العربية . الكويت . تايلاند . الهند . بنجالاديش . سوريا . الأردن ، وذلك بإجمالي 15.4 % من إجمالي حجاج القارة 0 المجموعة الثالثة : وتشمل الدول التي تسهم بأقل من 1% من حجاج القارة وعددها 18 دولة أسهمت بـ 6.6 % من إجمالي حجاج القارة الآسيوية ، وتوزع على النحو التالي :-

- ❖ دول المشرق العربي (البحرين . قطر . اليمن . سلطنة عمان . لبنان) .
- ❖ دول آسيا الوسطى (أذربيجان . قرغستان . تركستان . طاجستان . كازاخستان . أوزباكستان . أفغانستان) .
- ❖ دول شرق و جنوب شرق آسيا (سنغافورة . الفلبين . فينتام . بروني دارسلام - الصين - سريلانكا) ، حيث أسهمت بـ 37.7% من إجمالي الحجاج القادمين إلى ميناء جدة عام 1995 ، وتمثل الجزائر المركز الثاني (بنسبة 17%) ، وتعتبر الدولتان النطاق الأفريقي الرئيس لإقليم الحج حيث استأثرت بأكثر من نصف الحجاج (54.7 %) ، وتتراوح نسبة الحجاج بين 10 ، 5% من إجمالي حجاج القارة في خمس دول (أثيوبيا . السودان . تونس . ليبيا . نيجيريا) استأثرت بـ 33.9 % من إجمالي حجاج القارة ، أي أن 88.6% من إجمالي الحجاج بالقارة يأتون من سبع دول ويتبقى 11.4 % من الحجاج يتوزعون بين 12 دولة .

ويعتبر الإقليم العربي الأفريقي الأكثر تأثيرا في أعداد الحجاج ، حيث استأثرت بما يقارب ثلاثة أرباع عدد الحجاج بالقارة (73.7 %) ، ويستأثر بـ 45.5 % من مساحة الإقليم وتنخفض به نسبة السكان إلى 28.7% من إجمالي سكان الإقليم الجغرافي . ومن حيث المساحة فان الدول ذات المساحة الكبيرة تتركز في الوطن العربي وعددها ثلاث دول (السودان . الجزائر . ليبيا) تستأثر بـ 35% من مساحة الإقليم الأفريقي ، وتوزع المساحات الأخرى بين 16 دولة (انظر الجدول السابق) 0

ومن حيث السكان فإن الدولة الكبرى من حيث عدد السكان تتركز في الغرب الأفريقي (نيجيريا) ، حيث استأثرت بأكثر من ربع سكان الإقليم (26.4%) ، تليها مصر، وأثيوبيا (12.9% و 12.1%) ، وتستأثرالدول الثلاث بأكثر من نصف سكان الإقليم الجغرافي الأفريقي(51.4%) ، ويتوزع السكان بنسب 10 - 5% من إجمالي سكان الإقليم في خمس دول (السودان . الجزائر . تنزانيا . جمهورية جنوب أفريقيا . كنيا) بإجمالي 31.9% ، ونقل النسبة عن 5% في بقية الدول وعددها 11 دولة .

إن الإقليم الأوروبي يقتصر فقط على عشرة دول استأثرت ثلاثة منها بأكثر من أربعة أخماس حجاج الإقليم الأوروبي (87%) ، وهي دول فرنسا . ألمانيا . إنجلترا واستأثرت بقية الدول (سبع دول) بنسبة 13% من حجاج أوربا ، فإذا انتقلنا إلى الامتداد المساحي للإقليم الأوروبي ، فإن هناك أربعة دول تشكل الإقليم الجغرافي (وهي فرنسا . إيطاليا . ألمانيا . إنجلترا) حيث تضم 83.4% من إجمالي مساحة الإقليم الأوروبي وتقترب جدا من هذا الرقم نسبة سكان هذه الدول (83.8%) .

وإذا تناولنا الأمريكتين باعتبارهما النطاق الأخير في إقليم الحج ، فإن أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) تستأثر بثلاثة أرباع أعداد الحجاج الأمريكيين (76.4%) ، ويتميز هذا النطاق بأن أمريكا الشمالية تستقطب 99% من مساحة وسكان الإقليم الأمريكي ، وتتصرف النسبة المتبقية الصغيرة جدا (1%) من المساحة ، والسكان إلى أمريكا الوسطى والجنوبية ، رغم أنها تضم 23.6% من أعداد الحجاج الأمريكيين .

الدراسة الثالثة عشر : الموارد الأرضية الحضرية وتأثيرها فى المركب التجارى العشوائى

مقدمة

مما لاشك فيه أن الأبعاد التجارية للمراكز الحضرية سواء فى مسيرتها التاريخية ، أوفى تنظيماتها المكانية للاستخدامات الحضرية انما تأتى استلهاما من الموارد الأرضية الحضرية فى اطار الموقع الجغرافى ، وقيمة الأرض الحضرية التى تعكس العوائد الموقعية للأنشطة الحضرية ، فأما القوة الأولى وهى الموقع الجغرافى ، فقد تحددت مواقع المدن النيلية وفقا للحالة المزاجية للنهر بين حالتى الهدوء والهباج ، وترجمت الحالة الأخيرة فى المزيد من شبكات الترع ، وبالتالي تعزيزات موقعية ، مع تأثيرات موضعية تؤثر فى تسهيلات النقل فى ظل وسائل النقل المتاحة آنذاك .

ويرتبط ثانى القوتين بالموقع والموضع معا ، ويمكن أن نطلق عليها مرآة الموارد الأرضية الحضرية ألا وهى قيمة الأرض الحضرية ، وقد انتهت معظم التطبيقات الحضرية الى نموذج (استقرائى) يحدد الشكل العام للتنظيمات المكانية الحضرية وفقا لاقتصاديات المكان والنشاط ، وينطبق هذا النموذج بدرجة كبيرة على المدينة محل البحث (مدينة منوف) . ومع الزمن قد تتدهور المدن ، وقد تتصايب ، وفى مدينتنا يسود الملمح الأول بصورة واضحة جداً فى المنطقة التجارية الوسطى (على النحو الذى سيرد تفصيلا) ، وهذا التدهور يتعدى التدهور البنائى الى جوانب أخرى للتدهور ، وقد أفرزت العوامل السابقة مظهراً عشوائيا تجاريا واضحا .

وقد استهدف البحث تحديد الدور الموقعيا اعتبره ضابط يقاع الحركة الى المنطقة التجارية الوسطى ، وأكدت الدراسة ذلك من المنظور التاريخى ، وتحليل التفاوتات المكانية للأنشطة التجارية من واقع خريطة أسعار الأرض ، وتصنيف الأنشطة المذكورة ، وأخيرا تحليل مراحل التدهور العمرانى والتجارى بين المناطق التجارية ، ودور المستجدات التجارية (تطوير الأسواق الدورية ، والمعارض التجارية الموسمية ، وتطور التجارة الجائلة) وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائى بهدف التحقق من مدى التطابق بين الواقع والنظرية ، كما اعتمدت على الدراسة الميدانية على ثلاثة مصادر :

البيانات غير المنشورة من مأمورية الضرائب العقارية ، ومجلس المدينة .
أوالاستقصاء مع أحد السماسرة لتحديد خريطة أسعار الأرض .
استمارة استبيان عن سلوكيات المستهلكين ، ويبلغ العدد الإجمالى لها 2000 استمارة ، واختلف
العدد الصحيح منها على النحو الذى سيرد فى المتن .
أما صفة العشوائية فقد اعتمدت على ما أورده ايرك بيكرافت Eric Beecroft فى دعوته
الى النهوض بالمراكز الحضرية تحت عنوان Let Us Make Our Cities Efficient عن
ملاحح العشوائية تحت مسمالمظهر غير المخطط (Unplanned Scheme) فى :

- الغياب التام للمناطق الترفيهية
- ضآلة وتقرم مراكز التسويق وذات مواقع بعيدة عن المركزية .
- عدم وضوح الفوارق المورفولوجية بين الشوارع وبين الطرق .
- عدم انتظام اتساعات الشوارع ، وعدم أمان الطرق ، مع زيادة معدلات احتقان حركة النقل

• إن نمط الوحدات المبنية يتميز بالشكل الطولى المفرط مما يفقده العائد الإقتصادى ، وهذا
يرتبط بتقرم ملكية الوحدات المذكورة .(1)

ونضيف فى مدينة منوف مايلى :-

- سيادة الخطة العشوائية المرتبطة بنشأة المدينة من عدة عزب قديمة .
- سيادة أشكال التدهور البيئى الطبيعى و الاجتماعى فى منطقة التماس مع التجارية . أما
ملاحح العشوائية التجارية فواردة فى المتن .

لقد أكدت الدراسة السابقة المزيد من الجوانب الجغرافية المرتبطة بالتطور التجارى الحضرى
للمدينة :-

أولا :- أن الموقع الجغرافى المفصلى للمدينة قد أسهم وبصورة كبيرة جداً فى التفوق التجارى
للمدينة على مدى عصورها التاريخية ، وذلك فى اطار المقارنة مع بقية المراكز الحضرية ،
بخاصة المدينة الأولى (شبين الكوم)، كما كان الانفراد بالعقدية الحديدية السبب الرئيسى لظهور
النمط التجارى المخطط (الهندسى) الذى جمع بين السوق الأسبوعى ، وبين مستودعات البترول
، حيث شغلت منطقة التماس مع الخط الحديدى فى جنوب المدينة ، وعليه فلم تلتزم المنطقة
التجارية بالتوسط العمرانى ، لكنها التزمت بالتوسط الجغرافى المرتبط بتسهيلات الموقع ، وإمكانية
الوصول .

Eric Beecroft (1970) Let Us Make Our Cities Efficient , in Robert G. Putnam
(1) et al Geography of Urban Places ,Methuen ,Ontario ,Canada ,p, 450

ثانياً :- إن خريطة قيمة أسعار الأرض في المدينة تتفق الى حد كبير مع النموذج العام لأسعار الأرض في الكثير من المراكز الحضرية ، والذي يؤكد تضائل قيمة الأرض مع البعد التدريجي عن المنطقة الوسطى ، بخاصة على الشوارع الرئيسية حيث بلغ معامل الإرتباط -0.44957 ، وبدرجة أقل على طول الشوارع الثانوية (-0.18545) ، وعموما فقد بلغ المعامل العام -0.45155

ثالثاً :- إن المدينة في مسيرتها التاريخية العمرانية قد تعرضت للتدهور العمراني في المنطقة الوسطى مما أفقدها الكثير من مبررات وجودها المتمثل في تحقيق أكبر عائد موقعي ، وهذا لا يمكن تحقيقه مع سيادة الارتفاعات المنخفضة ، والأكشاك الخشبية ، وقد تلازم مع ذلك أوجه أخرى للتدهور مثل التدهور الإقتصادي ، والتدهور الوظيفي ، والتدهور الحركي ، والمدينة في هذا تتفق مع الأنداد الحضرية في العالم .

رابعاً :- إن التجديدات التجارية الحضرية التي واكبت العقد الأخير من القرن الماضي والسنوات الأولى من القرن الحالي قد أثرت سلباً في اقتصاديات المنطقة الوسطى ، فتحت ضغط الاحتياجات المساحية للمناطق التجارية المخططة ، فقد اتجهت الاستخدامات التجارية الى بدائل تجارية أخرى مثل تطوير الأسواق الأسبوعية ، وإنشاء المراكز التجارية خارج المنطقة الوسطى ، وتكثيف المعارض الدورية ، وتطوير التجارة الجائلة .

خامساً :- إن التخطيط التجاري للمدينة لا بد أن يأخذ في اعتباره (كضرورة قصوى) تخطيط شبكة الطرق ووسائل النقل ، وبخاصة في وقت السوق الأسبوعي .

الدراسة الرابعة عشر :

الأبعاد الجغرافية لتسويق الإبل

في مصر

دراسة حالة لسوق الإبل بقريه برقاش

مركز إمبابه ومنشأة القناطر

محافظة الجيزة

لقد سارت هذه الدراسة وفقاً لمنهج دراسة الحالة (Case study) الذي ينتمي إلى الأصول الفرنسية والذي يهتم أساساً بالتحليلات التفصيلية لعناصر الظاهرة الجغرافية ، والكشف عن جوانبها المتعددة ، ومن ثم يركز الاهتمام على نطاقات جغرافية محدودة بهدف التحليل التفصيلي لمتغيرات جغرافية تؤثر في النظم التجارية .

وغالبا ما تتخبر دراسة الحالة حيزا مساحيا صغيرا ، فمساحة 133.3 فدانا ، و 18 محلا تجاريا صغيرا كانت هدفا لدراسة تأثير الحركة المرورية على مواقع تجارة التجزئة الصغيرة في مدينة مكة ، و قد انتهت إلى أن هناك ارتباطا طرديا بين الحركة المرورية ، وبين نشاط المحال التجارية (معامل 0.62) و لكنها ضعيفة بين الحركة المرورية وبين حجم السوق (المعامل 0.49)(1) ، وكذلك يهتم بتركيز الاهتمام على ظاهرة تجارية معينة بهدف تحليل أداؤها وسط متغيرات الأسواق ، وهذا ما أكدته دراسة السببي عن سوق القطيف الذي يتوقف تماما مع المطر الغزير (2). (وقد كان للباحث دراسات سابقة في هذا المجال سواء في مصر أو في اليمن على النحو المثبت في المراجع)

وغالبا ما ترتبط جدوى الأسواق الدورية في دورها في التخطيط من منطلق تمتعها بدور المحرك الرئيسي للتنمية الإقليمية ، وهذا ما جعل استين يؤكد أن مواقع الخدمات الاجتماعية والحكومية يمكن تعيينها بدراسة نظام الشبكة الدورية للأسواق (1) .

وتأتى أهمية هذا المنهج في الاتجاه التخطيطي من خلال التحليل الجغرافي لخطط تنمية القطاعات التسويقية التي يقوم بوضعها غير الجغرافيين ، إضافة إلى وضع استراتيجيات تخطيط الأسواق ، وكان هذا واضحا في دراسة سيونج بارك عن التنمية الريفية في كوريا التي اعتمدت بصورة رئيسية على دور الأسواق الدورية ، حيث تناولت دورة الأسواق الدورية في كوريا ، ومرونة التاجر ، ومدى تباعد الأسواق ، ودور كثافة الحركة التجارية في تخطيط شبكة الطرق ، وفي هذا الصدد فقد قسمت الأسواق إلى نوعين : النوع الأول : الأسواق التقليدية (Traditional) أو الريفية (Rural) أو الوطنية (Indigenous) وهي أكثر ارتباطاً بالتخلف

1- محمد مصلح الثمالي (1999) تأثير الحركة المرورية علي مواقع متاجر التجزئة المواد الغذائية ، الندوة السادسة لأقسام الجغرافية ، بجامعة المملكة العربية السعودية بالتنسيق مع الجمعية الجغرافية السعودية ، 4 مارس ، ص 13 .
2- نعيمة بنت سعد عبد الله السبيعي (2000) الأسواق الدورية في محافظة القطيف ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب للبنات بالدمام ، ص 205 .
1- محمد بن عبد الكريم حبيب (1419 هـ - 1999 م) الأسواق الدورية في منطقة جازان : دراسة تحليلية عن التنظيم المكاني والدور الاقتصادي ، الجمعية الجغرافية السعودية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص 23 .

(Underdevelopment) ، و النوع الثاني : الأسواق الحضرية (Urban) ، أو الحديثة (Modern) ، أو الغربية (Western) فهي أكثر ارتباطاً بالتنمية (Development) (4) . كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج المكاني السلوكي ، أو منهج علم المكان (The Spatial Science الذي يعتبر من الاتجاهات الحديثة فى جغرافية الأسواق وأدى إلى ظهور الجغرافيا السلوكية ، ويمكن اعتباره وسطا بين المنهج الاستقرائي و بين المنهج الاستنباطي (1) ، ويهدف إلى نمذجة السلوك البشرى باعتباره نتاجا للأساس الاقتصادي المكاني لنظرية المواقع الجغرافية ، ويهتم كذلك بتحديد البيئات أكثر من تحديد الموضوعات باعتبارها الوسط الذي تتم فيه التفاعل بين الظواهر الجغرافية في المكان ، مع التركيز على تحليل العمليات (Process Explanation) التي أفرزت مواقع معينة فى بيئات معينة ، وأخيرا البحث عن أساليب كمية أكثر تحديداً لتحديد الأنماط المكانية للظاهرة ، وتحديد أولويات المتغيرات الجغرافية للظاهرة ، وتم ذلك من خلال توظيف المدخل المقارن الذي يستخدم كثيرا في التحليلات الجغرافية ، كما استعانت الدراسة بالحاسب الآلى (برنامج اكسل) في استنتاج الارتباطات الإحصائية الجغرافية بين متغيرات الظاهرة الجغرافية ، وقد هدفت الدراسة إلى :

1. تحليل المحددات الجغرافية لموضع وموقع السوق .
 2. تحليل المردودات الاقتصادية للعمليات التجارية بالسوق .
 3. تحليل الإطار الاقتصادي للسوق من واقع المركب السلعي له ودور كل من الإبل والماشية فى تحديد الدور الإقليمي لسوق الإبل ذات المصادر الخارجية للسلعة .
 4. تحليل خريطة الإبل المصرية على اعتبار أنها المخزون الاستراتيجي لسوق الإبل ، وتحليل الدور النسبي لها (بين العائلة الحيوانية) فى الاقتصاد المصري .
 5. تحليل علاقة السوق بشبكة الأسواق الأخرى للإبل فى مصر .
 6. تحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتجار فى السوق .
 7. متابعة مشكلات السوق .
 8. محاولة وضع تخطيط للسوق فى ضوء نتائج الدراسة .
- وقد اعتمد البحث بصورة كلية على العمل الميداني الذي تمثل فى : -
- زيارة استطلاعية للسوق أيام الجمعة : 3 ، 10 ، و 17 سبتمبر 2004 .
 - زيارة لمسح السوق الخاص بالإبل ، وتم رفعه مساحيا بالاستعانة ببيانات الوحدة المحلية لمركز إمبابية ومنشأة القناطر .

-4 - Park Siyoung (1981) Rural Development in Korea : The Role of Periodic Markets , Economic Geography , Vol.51 , No.2 April , pp 113 -126 .
1 - Johnston R.J. (1997)Geography &Geographers, A Arnold, New York, p.148.

- إجراء استقصاء مع التجار والتقاط صور فوتوغرافية للسوق يوم 10 سبتمبر 2004 م .
- إجراء استبيان في سوق الماشية والتقاط صور فوتوغرافية ليوم السبت الموافق 11 سبتمبر 2004 م ، وتجدر الإشارة إلى أن البحث يهتم أساسا بسوق الإبل ، ثم سوق الماشية في إطار المقارنة ، أما سوق الخردة فقد ورد فقط عند دراسة الشكل العام للسوق

بلغ عدد استمارات الاستقصاء 200 استمارة لسوق الإبل ، و500 استمارة لسوق الماشية ، و تراوح عدد الاستمارات الصحيحة بين 140 ، 120 في السوق الأول ، وبين 270 ، و250 للسوق الثاني وهي مرفقة بالبحث .

يتكون البحث بصفة رئيسية من : -

1. الموضوع ، والموقع والعلاقات المكانية للسوق .
2. الشكل العام للسوق ، والمناطق الوظيفية للسوق ، والعوائد الموقعية .
3. المنظومة المكانية والزمانية للسوق .
4. محددات المركب السلعي .
5. المحاور الخارجية للإمداد بالسلعة ، ونموذج حركة السلعة .
6. الملامح الاقتصادية لخريطة الإبل المصرية .
7. ديناميكية العلاقات الاقتصادية للسوق باستخدام الأساليب الكمية ممثلة في تطبيقات نظرية التفاعل ، نظرية نقطة القطع .
8. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لتجار الإبل والماشية .
9. مشكلات السوق ، ومقترحات حلها .

لقد هدفت هذه الدراسة الى تشخيص الصورة العامة لنموذج من الأسواق الدولية ، وقد

اتضحت ملامحها فيما يلي :

أولا : إن هذا السوق يمثل نموذجا للأسواق الدولية التي لا يدين بنشاطه التجاري إلى عامل الموضوع ، ولكنها مقدرات الموقع التي تستمد تأثيراتها من المصادر الخارجية للسلعة ، ومن الناحية السياسية والبيئية فإن هذا السوق يقوم بالربط بين دول حوض النيل ، بل يؤكد الرابطة الحتمية الأبدية بين السودان ومصر ، ويمثل السودان عمقا غذائيا لمصر بقدر ما هو عمق عسكري واستراتيجي لمصر ، إن 75 % من الإبل مصدرها السودان ، كذلك فإن مصر تمثل دورا كبيرا للتدفقات النقدية إلى السودان .

ثانيا : يمثل هذا السوق نموذجا لأسواق مرونة السلعة ، وذلك عكس الأسواق الدورية الأخرى التي تعتمد في المقام الأول على مرونة التاجر ، وتردداته خلال دورته الأسبوعية ، ولا يتحدد

العائد الاقتصادي للتاجر إلا بتردده على عدد معين من الأسواق وهذا واضح في سوق الماشية الملحق بسوق الإبل (على النحو سالف الذكر) .

ثانيا : إن تكاليف النقل تمثل المحدد الرئيسي للحركة التجارية بهذا السوق ، فمتوسط المسافة التي تقطعها الإبل السودانية إلى سوق برقاش يصل إلى 3500 كم ، يقع ما يقارب ثلثها (32.8 %) في مصر (حوالي 1150 كم) ، بدءاً من قرية أرجين على الحدود المصرية السودانية حتى السوق المذكور ، ولكي يتم تطوير السوق فلا بد من :

تكوين شركة قومية لنقل الإبل تتولى تنظيم عمليات النقل في حدود تكاليف نقل معقولة عقد اتفاقية بين الدولتين لتنظيم تنظيم عمليات تجميع الإبل ، والاهتمام بالطرق بين مراكز التجميع في الدولتين .

استخدام النقل النهري والبحري كوسيلة رئيسية لنقل الإبل السودانية إلى السوق المصري .
لاحظ البحث عدم ظهور الإبل الليبية على خريطة مصر رغم سهولة الوصول إلى سوق برقاش عبر الطرق الصحراوية (طريق ليبيا - مطروح - العلمين - الإسكندرية الصحراوي)
ثالثا : إن تخطيط أسواق الإبل في مصر يتطلب :

إنشاء ثلاثة أسواق كبيرة لتجميع الإبل الواردة إلى مصر تكون في أكثر المناطق تركيزا للإبل، ويقترح البحث ثلاثة مراكز وهي شلاتين ، ومرسى مطروح ، وفرشوط (محافظة سوهاج) ، يتم من خلالها تجميع الإبل ، ونقلها عن طريق الشركات القومية للنقل إلى السوق القومي (سوق برقاش) ، كما يقترح البحث في إطار ربط ابل شبه جزيرة سيناء بالسوق القومي إنشاء مركز تجميع لكابل فرى مدينة الإسماعيلية .

نظرا لموقع مدينة الإسماعيلية وسط خط القناة وحيث الاتصال بعالمي البحرين المتوسط والأحمر، فإنه من الضروري إنشاء مصنع كبير لإنتاج منتجات اللحوم (الإبل) بقصد التصدير إلى العالم الخارجي ، وبخاصة العالم العربي حيث تستورد المملكة العربية السعودية معظم احتياجاتها من لحوم الإبل من استراليا .

إنشاء سوق اقليمي لتوزيع الإبل في الدلتا ويقترح البحث مدينة طنطا حيث الموقع المركزي إلى بقية أجزاء الدلتا ، وحيث أكبر الأسواق لاستهلاك اللحوم .

إنشاء سوق مركزي في مدينة فرشوط ، حيث منتصف المسافة بين شلاتين ، وبين سوق برقاش ، أو في مدينة سوهاج حيث الثقل السكاني والخدمي على أن يشمل مذبجا كبيرا ، فكما سبق فإن حوالي 75 % من الإبل السودانية الواردة إلى مصر مخصص للحوم ، وتقل تكاليف نقلها كثيرا عن نقل الإبل بحالتها الطبيعية .

إنشاء مركز توزيع عالمي في مدينة سفاجة لتوزيع لحوم الإبل المجهزة في مدينة فرشوط إلى الأسواق العالمية ، وذلك عبر الطريق المرصوف نجع حمادي _ سفاجة .

رابعا : لا يمكن أن يتم ما سبق دون إعادة النظر في خريطة الإبل المصرية ، ويجب مراعاة :
تركيز الاهتمام بالمحافظات التي فقدت أعدادا من الإبل خلال الفترة 1990 – 2003 ، وتتمثل في
جميع محافظات الجمهورية باستثناء المحافظات الست : القاهرة ، والإسكندرية ، والمنيا ، البحر
الأحمر ، والوادي الجديد ، ومطروح ، أي أن هناك 20 محافظة في حاجة ماسة لإعادة التخطيط .
استثمار مناطق الاستصلاح الجديدة في تربية الإبل ، ولحسن الحظ فإن معظمها في
المناطق الصحراوية الملائمة لتربية الإبل مثل شرق العوينات ، وتوشكى ، والنوبارية التي أسهمت
ب 1.1 % من اجمالي الإبل المصرية عام 2003 م ، أو 27 % من ابل محافظة البحيرة ، ويضاف
لليها الواحات ، و شبه جزيرة سيناء ، والصحراء الشرقية .
أن تنفيذ ما سبق سوف يؤدي إلى إحداث انخفاض كبير في أسعار لحوم الإبل قد تتراوح بين 30
، و 20 % من الأسعار الحالية .

%%%%%%%%%

الدراسة السادسة عشر :

المراكز التجارية الكبرى بالقاهرة (المولات) دراسة ميدانية في الجغرافية الاقتصادية

لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي تغييرات كبيرة في الخريطة التجارية الدولية
، مما أثمر أدبيات جديدة في الجغرافية التجارية ، وظهر مصطلح الجغرافيا التجارية الجديدة
(New Trade Geography) ليعبر عن مستجدات تجارية جديدة في ظل العولمة ، مؤداها
أن الجغرافيا التجارية الجديدة تهدف إلى تحريك الدول النامية من هامشية التجارة الدولية إلى
بؤرتها ، وتطوير و إعادة تشكيل المظهر الاقتصادي العالمي (1) .

وقد كان لمصر بحكم موقعها الجغرافي المتوسط على خريطة العالم دور مهم في
تفعيل الدور التجارى العالمي لها ، ففي مدى أقل من - 3000 كم تحظى القاهرة بالارتباط بما
يقارب ثلث سكان العالم (910.8 مليون نسمة بما - 30.5 % من سكان العالم) ،
ويعكس الموقف التجارى المصري إلى حد كبير مدى استفادة مصر من معطيات الموقع الجغرافى
لها ، حيث تتمتع بوضع متميز فى تجارة التجزئة ، فقد احتلت المركز الثامن بين ثلاثين دولة وفقا

1- Doha High – Level Forum On Trade & Investment (2004) , The New
Geography of International Economic Relations , Office Of The Chairman of
The Group of 77 New York , p.1.

لمقياس العولمة التجارية (عام 2003 م) البالغ 63 % مقابل 64% في تركيا ، 63% في المغرب ، 59 % في تونس ، 65 % في الهند ، 51 % في اندونيسيا ، 67 % في الصين (للمزيد حول المؤشر ، وقد تميزت المراكز التجارية الكبرى الحديثة بعدة خصائص جسدت شخصيتها التجارية :

أولاً : إن القاهرة كانت المحطة الأخيرة للشركات صاحبة هذه المراكز التجارية (المولات) ويكفي أن نعرف أن شركة كارفور لتجارة التجزئة (الفرنسية الأصل) ، بدأت مع بداية ستينيات القرن العشرين بإنشاء 3360 محلاً لتجارة التجزئة يشكلون النسبة الأكبر بين بقية مراكز الشبكة (في عام 1963 م) البالغ عددها 8952 محلاً تجارياً 37.5% من إجمالي المحال عام 2001م ، ومع العام 1973 بدأت أولى موجات التسويق الخارجي الدولي بإنشاء 2711 محلاً تجارياً (بنسبة 30.2%) في دولة أسبانيا ، ومنذ عام 1975، وحتى عام 1982 ، وعبر عالم المحيط الأطلسي بدأت أولى موجات التسويق الدولي إلى أمريكا الجنوبية ، ومع التسعينيات من القرن العشرين غطت الشركة القارات الثلاث (أوروبا ، أمريكا الجنوبية ، آسيا) ووصلت خلال العامين 2001/2000 إلى جزر اليابان وإلى سويسرا (1) ورغم هذا فلم تستهدف الأسواق المصرية إلا منذ عامين تقريباً (2004 م) بدءاً بالقاهرة ثم الإسكندرية .

وينطبق الوضع على شركة شوبرايت التي بدأت نشاطها التجاري في القارة الأفريقية عام 1992 ، وقامت بفتح فروع لها مصر ، وملاوي وتنزانيا ، وانجولا ، وتقوم الشركة بامتلاك 95 منفذاً تجارياً خارجياً في 14 دولة خارج دولة جنوب أفريقيا التي تضمن 539 منفذاً لهذه الشركة ، وخارج هذه الدولة لا يأتي إلا بـ 10 % من إيرادات الشركة ، وقد وضعت تخطيطاً لزيادة تلك النسبة إلى 50 % ، ولكن في آخر تقرير للشركة (2002 م) لم تكن الفروع المصرية تحقق أرباحاً للشركة مما اضطرها للدخول في شراكة مع الشركات المصرية الكويتية بنسبة 30 % من الاستثمارات الأجنبية في مصر (1) .

ثانياً : إن الكثير من أسماء هذه المراكز التجارية المصرية ما هي إلا استعارات لمسميات عالمية ، فعلى سبيل المثال فإن مول أركديا يعد أكبر مركز تجارى و ترفيهي و خدمي في بولندا ، بل ووسط أوروبا، حيث يشغل مساحة 287000 م² (68.3 فدان) ، وتشغل الاستخدامات التجارية 110000 م² (26.2 فدان) بما يعادل 38.4% من المساحة الإجمالية للمول .

ثالثاً : إن هذه المراكز التجارية الحديثة كانت نتاجاً حتمياً لظاهرة العولمة ، فقد انضمت مصر إلى هذه اتفاقية الجات عام 1995 ، وقد أدى ذلك إلى استحداث مفهوم جديد للسوق يعبر

1 – Mark Birkin et al ., (2002) , Retail Geography and Intelligent , Network Planning, John Wiley & Sons. LTD New York .

2- Darlene Miller et al , (2005) Codesria 11 General , Maputo ,d.mille @ ru.ac.za December, pp,8-10

بصورة واقعية عن العولمة التجارية ، فمن مفهوم مكان السوق أو السوق كمكان (Market place) الذي استمر العمل به في أدبيات جغرافية التسويق حتى العقد الأخير من القرن الماضي إلى فضاء السوق ، أو السوق المتحرر من القيود المكانية (Market space) الذي يعكس حالة العولمة التجارية .

رابعا : إن هذه الظاهرة تعكس بوضوح تطور الأسواق في مسيرتها بين التطورات التقليدية، (1) حيث يزداد عدد الأسواق تبعاً لزيادة عدد السكان فقط دون أن يصاحبها زيادة في الدخل أو في مستوى المعيشة أو في التطورات التكنولوجية ، وتنصرف الزيادة إلى الأسواق الأقل مرتبة مما يؤدي إلى انكماش مناطقها التسويقية ، وتتفق هذه التطورات مع المرحلتين الأولى والثانية في هذا القرن ، والتطورات الحديثة ممثلة في زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي وتطور وسائل النقل والمواصلات ، وتؤدي هذه إلى اتساع المنطقة التسويقية للأسواق عن طريق تطوير هذه الأسواق دون زيادة في أعدادها .

خامسا : أن هذه المراكز التجارية ثمرة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي سلكته مصر منذ العقد الأخير من القرن الماضي واتساع دائرة الاستثمارات الأجنبية على الأرض المصرية ، وبخاصة الخليجية (عام 2004 م) ، وذلك في المجموعات التالية (2) .

المجموعة الأولى : شركة ماجيد الفوتاني (الإماراتية) حيث تقوم بفتح 12 فرعاً لشركة كار فور خلال السنوات الربع حتى عام 2008 م ، وبناء ثاني أكبر المراكز التجارية (مول) لها في القاهرة بتكلفة 800 مليون يورو (كما سبق) .

المجموعة الثانية : شركة اسبيني الإماراتية لإنشاء مراكز تجارية في سيتي ستار في القاهرة ، وذلك على مساحة 13500 م² ما يعادل 58.9% من اجمالي مساحة الدور الأول البالغة 22915.14 م² ، وذلك تحت مسمى ها بيب ماركيت .

المجموعة الثالثة : شركة الشيكشي و سوارس السعودية لبناء مراكز تجارية كبيرة جديدة مع الاستخدامات السكنية على طول النيل بتكلفة 156.3 مليون يورو .

وقد استحققت هذه الظاهرة الدراسة الجغرافية نظراً لـ :

1. حداثة هذه الظاهرة في مصر فهي بنت تسعينات القرن الماضي ، وتطورت في ظل التجارات التقليدية ، مثل وكالة البلح الجارة الأقرب لمول أركاديا .
2. أن هذه الظاهرة تمثل قمة هرم تجارة التجزئة في منظومة مكانية معينة هي مدينة القاهرة .

Idem . 1

1- Jaffrin S & Laurent B .D.S (2005) Direct Foreign Investment (FDI) in the MEDA Region in 2004 , ANTMA , papers & studies , N 15 January (, pp.45-47 .

3. أن هذه الظاهرة تمثل بحكم موقعها الطرفي تمثل خط التماس التجاري لثلاثة أنماط من البيئات : البيئة الحضرية ، والبيئة الريفية ، والبيئة الخارجية (بحكم القرب من المواني الجوية ، وتوفير الإسكان الراقي في معظم المولات) .
4. أن هذه الظاهرة تمثل البداية الحقيقية لعولمة المدينة المصرية ، حيث ترتقي المدينة بوظيفتها التجارية على الأطر المحلية الى دائرة عالمية أوسع .
5. أن هذه الظاهرة تمثل أولى خطوات التخطيط التجاري في ظل نظام إدارة مخطط يحل محل الإدارة الشخصية للأعمال التجارية .
6. وقد سارت الدراسة وفق المنهج الاستقرائي ، واعتمدت على العمل الميداني بصورة رئيسية وذلك من خلال الزيارات التالية :
- الزيارة الأولى : لأركاديا مول خلال الأيام 3 ، 9 ، 17 ، 19 يناير 2006 م ، وتم :
- حصر المحال التجارية بكل دور من الأدوار الأربعة .
 - توزيع الاستمارة المرفقة (40 استمارة) .
 - تعيين متوسط مساحة المحال التجارية .
 - تصنيف المحال التجارية وفقا لأنماطها .
 - تحليل الخصائص السكانية و الاقتصادية للعاملين بالبيع .
 - تحديد المنطقة التجارية للمولات المصرية (اعتمادا على مول أركاديا) .
- الزيارة الثانية : للسراج مول في يومي 6 ، و8 فبراير وتم خلالها حصر عدد المحال التجارية (875 محلا تجاريا) والمساحة التجارية الكلية (13500 م² = 3.2 فدان) بمتوسط 15.4 م² للمحل .
- الزيارة الثالثة : في يومي 7 ، و9 فبراير لمولات : جنيئة ، و سيتي سنتر مول ، العقاد مول ، ولم يتمكن الباحث من جمع مادة علمية نظرا لرفض مديروها .
- الزيارة الرابعة : في أيام 4 ، و5 ، و7 فبراير للسراي مول ، وقد أثمرت الكثير من البيانات الواردة في البحث ، وتم توزيع 40 استمارة استبيان .
- الزيارة الخامسة والأخيرة : لسيتي استارز في الأيام الثلاثة 26 ، و30 يناير ، و6 فبراير ، وتم الحصول على بيانات مهمة أفادت البحث بصورة كبيرة (على النحو الوارد في المتن)
- تجدد الإشارة إلى أنه تم إعداد استمارتين ، احدهما عن البائعين ، والثانية عن المترددين ، ولم يتمكن الباحث من الاستفادة من الاستمارة الثانية ، وذلك لامتناع المترددين عن الإجابة .
- وقد اشتمل البحث على أربعة محاور : -
- المحور الأول : مواقع المولات التجارية على خريطة القاهرة .
- المحور الثاني : التركيب التجاري لمولات القاهرة .

المحور الثالث : تحليل الأداء التجاري للمراكز التجارية الكبرى الحديثة .
المحور الرابع : الإقليم الجغرافي للمراكز التجارية الكبرى الحديثة في القاهرة : الإقليم النظري ،
والإقليم الفعلي .

كذلك اعتمدت الدراسة على المعالجات الكمية : معادلة التفاعل التجاري ، ومعادلة تحديد مساحة المنطقة التجارية ، ومعادلة نقطة القطع ، وعلى المستوى العالمي فقد تم تطبيق ذلك على 28 مدينة عالمية لتحديد الإقليم النظري الدولي للمراكز التجارية موضع الدراسة ، وقد روعي في اختبارها ، أنها تمثل ركائز لنظم اقتصادية متفاوتة بين الشرق والغرب ، كما أنها تقع على أبعاد متفاوتة من القاهرة ، فمن بيروت ذات الـ 583 كم (من القاهرة) إلي طوكيو ذات الـ 9440 كم ، إضافة إلى أنها ذات عتبات تسويقية (أحجام سكانية) متفاوتة ، فمن الصين التي تعدت البليون نسمة (1273.3 مليون نسمة) ، إلي الهند (1033 مليون نسمة) ، إلي الدول القزمية ذات الأحجام السكانية الدائرة حول المليون وكسوره ، وتجدر الإشارة إلى بعض الاعتبارات :

تتميز المراكز التجارية المذكورة (المولات) بعدة ثوابت وظيفية :

1. إنها منطقة مسورة ومغطاة ، تضم بصفة رئيسة استخدامات سكنية راقية تشغل الأدوار العليا من المولات .
2. إنها تضم استخدامات تجارية رفيعة المستوى التجاري مثل فروع البنوك العالمية ، وشركات الاستثمار ، وشركات الطيران ، ففي سيتي استارز مول يوجد مبنى الشركات التجارية العالمية الكبرى .
3. أنها تضم استخدامات ترفيهية مثل دور السينما ، والمسارح ، وشاشات عرض ، وكافيتريات راقية ، الفنادق الكبرى ، وكذلك صالات الطعام (food court) .
4. إنها تضم بصفة رئيسة جراجات للسيارات .
5. ومن ناحية الإدارة ، فإنها تتم من خلال إدارة مركزية ، وليست إدارة فردية
6. وهذا لا يوجد في المراكز التجارية التقليدية حتى الكبرى منها ، لا حيث تضم غالبية العناصر الوظيفية السابقة ، ولذلك فقد رأى الباحث إطلاق تعبير المراكز التجارية الحديثة الكبرى ، مع استعارة مصطلح المول من الأدب الانجليزي (أحيانا) ليقصد به المركز التجاري الكبير الحديث الذى يضم العناصر الوظيفية السابقة ، وذلك على غرار المصطلحات المستحدثة في الأدب العربي مثل المتروبوليتانية ، وبخاصة أن كلمة المول تدخل فى مقاطع مسميات هذه المراكز التجارية مثل أركاديا مول ، والسراى مول ، والسراج مول ، وجنينة مول ، والعقاد مول ، وطلعت حرب مول ، والبستان مول الخ ، وقد اعتمدت الدراسة على 18مركزا تجاريا تحمل مسمى مول .

منطقة الدراسة .

أن الدور العالمي (السياسي والاقتصادي) لمصر هو المحدد الأساسي لخريطة المراكز التجارية في مصر عامة ، والقاهرة بخاصة ، ومن ثم فإن دراسة هذه المراكز يحتم دراسة الموقع من منظورين :

أولهما : على الصعيد المحلي والإقليمي .

فالتأمل لخريطة مصر السياسية يلحظ أن القاهرة باعتبارها العاصمة السياسية لمصر لا تحقق المركزية الهندسية ، فمن 187 كم إلي الساحل المتوسطي ، إلي 950 كم حتى الحدود المصرية السودانية ، ومن 337 كم من الحدود الشرقية ، إلي 662 كم حتى الحدود الغربية (المصرية الليبية) ، ومما لاشك فيه أن هذه الأرقام الأربعة المتفاوتة قد حددت إلي حد كبير الموقع الفعال لمدينة القاهرة باعتبارها المركز السياسي والتجاري الأول في مصر، فلا أحد ينكر أن تأثيرها التجاري على الدلتا يفوق مثيله على الوادي ، وإذا أطلنا النظر فإن هذا التأثير قد امتد إلي حوض البحر المتوسط إلي حد كبير، حيث أثمر ذلك اتفاقيات الشراكة المتوسطية .

إن قراءة جغرافية بسيطة للمنظومة المكانية لمدينة القاهرة في أطرها الإقليمية (وبتطبيق الطريق البيانية البسيطة لتحديد الموقع المركزي أو ما يعرف بالمركز المتوسط) ، فإن على القاهرة أن تزحف إلي الجنوب ، وتكون إلي الشرق من مدينة الفيوم في حدود 4 كيلومترات حتى تحتفظ بالمركزية الهندسية للخريطة السياسية لمصر .

أن تفهم الخريطة التجارية لمدينة القاهرة يتطلب النظر إلي موقعها في ظل موازين القوى الجغرافية ، فهذا الموقع (رغم تطرفه) يعد من المواقع الموروثة ، أو التاريخية التي تطورت في ظل ثوابت بيئية إلي فوقيات موقعية أدارت دفة العلاقات التجارية المصرية التي تطورت إلي ظاهرة عالمية واكبت وبيانتشار كبير العقد الأخير من القرن الماضي ، حتى أن البعض أكد أن العقد التاسع من القرن الماضي عقد المولات المصرية ، وتزامن ذلك مع اشتراك مصر في منظمة التجارة العالمية منذ 1995 (30 يونيو) ، ولكن الموقع الفعال لمدينة القاهرة يأتي من الدور الاقليمي ، حيث تتمتع بالاحتكار الموقعي للخريطة الاقتصادية لمصر ، وتنفرد بأنها العقدة النقلية الرئيسية وسط المعمور المصري التي وتصاعدت مركزيتها بإنشاء الطريق الدائري حولها .

المنظور الثاني (على الصعيد العالمي) .

فإن للقاهرة أبعادا موقعية أخرى في سياق الامتدادات المكانية يكشف عن استشعار توجهات النفوذ التجاري للقاهرة على أجزاء العالم ، (ويتضح ذلك بتقييم الواقع السكاني داخل دوائر ذات أنصاف أقطار 1500 ، 3000 ، 4500 كم وحصر عدد سكان الدول داخلها) ، فالقاهرة لا تتمتع بظهير سكاني عالمي في المدى القصير (- 1500 كم) ، فلا يضم هذا

الظهير سوى 2.2 % فقط من سكان العالم (134.7 مليون نسمة عام 2001 م) ، ولكن في المدى المتوسط (- 3000 كم) ، فان القاهرة تحظى بالارتباط بما يقارب ثلث سكان العالم (910.8 مليون نسمة بما - 30.5 % من سكان العالم) ، وفي المدى الطويل (- 4500 كم) يتركز أكثر من خمسي سكان العالم (2736.6 مليون نسمة - 44.5 % من سكان العالم) . (1)

وقد أدى هذا الموقع (على الصعيد العالمي) إلى انتماءات تجارية لمدينة القاهرة ، فالسوق الآسيوي له السيادة الكاملة في التأثير على القاهرة داخل المدى الأول (- 1500 كم) ، فقد شكل سكانه 87.6 % من السكان داخل المدى المذكور ، بينما انصرفت النسبة المتبقية (12.4 %) إلى السوق الأوربي ، وتعتبر تركيا المركز التجاري الرئيسي داخل هذا المدى حيث شكلت ما يقارب نصف سكانه (49.2 %) .

و للسوق الأوربي التأثير السريع في المدى 1500 - 3000 كم ، فقد استأثر بـ 61.1 % من سكان النطاق المذكور ، على حساب الإقليمين : الأفريقي (20.4 %) ، والآسيوي (18.5 %) وتظهر كل من إيران و السعودية كأهم المراكز التجارية مع القاهرة فقد شكل حجمها السكاني 61 % من الإقليم الآسيوي ، وكذلك السودان والجزائر بنسبة 40 % من الإقليم الأفريقي .
وبدخول الهند في المدى 3000 - 4000 كم ، فإن الإقليم الآسيوي قد شكل أكثر من ثلث سكان النطاق المذكور تاركاً نسبتي 18.8 % للإقليم الإفريقي ، 13.2 % للإقليم الأوربي ، وفي المدى - 4500 كم شكل الإقليم التجاري لمدينة القاهرة 49 % من سكان العالم ، وقد انقسم هذا الإقليم إلى : 53 % للإقليم الآسيوي ، 20.4 % للإقليم الأفريقي ، 26.6 % للإقليم الأوربي ، و لتقدير الدور التجاري لهذه الأقاليم يكفى أن نعرف أنها تشكل 40.5 % من سكان القارة الآسيوية ، 39.8 % من سكان القارة الأفريقية ، 99.9 % من سكان القارة الأوربية ، وسوف تتأكد العلاقات التجارية من خلال التطبيقات الكمية على النحو الذى سيرد فى المبحث الرابع .

ومما لاشك فيه أن إدراك الأهمية التجارية للقاهرة يتطلب تحليل خريطة مستويات الدخل التى تمثل ضرورة اقتصادية تؤثر بصورة مباشرة في موضوع الدراسة ، وفى هذا الصدد فقد قسمت القاهرة إلى ثلاثة نطاقات وفقاً لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالجنينة المصري عام 2001 م ، فنطاق الدخل المرتفع (15000 جنيه / للفرد) لا يمثل سوى 2.1 % من سكان القاهرة ، بينما يضم نطاق الدخل المتوسط (11000 - 15000 جنيه / للفرد) 29 % من سكان

(1) المسافات من أطلس , Collins-Longman Atlases , Student Atlas (1996) , London, U.K , pp114,115

، وعدد السكان مصدره U.N (2003) World Population Data Sheet , Demographic Data Reference Bureau , Washington pp, 2-9.

القاهرة ، أما سكان الدخل المتوسط (7000 – 11000 جنيه / للفرد) فيشكلون أكثر من نصف سكان القاهرة (58.5 %) ، ويندرج حوالي عشر سكان القاهرة (10.4 %) في فئة الدخل المحدود (أقل من 7000 جنيه / للفرد) ، أما عن الدراسات السابقة ، فسوف ترد في المتن تباعا

وتقتصر الدراسة على مدينة القاهرة بحدودها الإدارية التي تضم 7338.1 ألف نسمة ، ومساحة 3435.3 كم2 وفقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2001 م
لقد عرضت الدراسة التي تحت أيدينا لظاهرة اقتصادية ذات أبعاد سياسية ، ولهذه الظاهرة عدة ملامح جغرافية : -

• إن مدينة القاهرة ونظرا لموقعها المركزي وسط المعمور المصري تهيمن على أكثر من ثلاثة أرباع سكان مصر (78.1 %) وذلك في مدى 250 كم (من القاهرة) كما أنها ، ومن خلال تصعيد دورها السياسي يمكن أن تحقق في ظل الانفتاح الاقتصادي هيمنة تجارية عالمية ، وأن يكون لها اليد الطولي على أكثر من خمسي سكان العالم (44.5 %) في مدى 4500 كم ، ولعل ارتقائها لمرتبة عالية نسبيا من حيث المؤشر التجاري ، فقد احتلت مصر المركز الثامن بين الثلاثين دولة .

• رغم ما سبق فمازالت مصر في حاجة ماسة للتنشيط السياسي والاقتصادي ، فما زالت تتعرض للأسر التجاري من قبل العديد من المراكز التجارية الدولية ، ويكفي أن نعرف أن مسافة القطع التجاري للقاهرة لم تصل الى نسبة 50 % ، حيث تراوحت بين 28.5 % لمتغير القوى الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكي ، و 37.5 % لمتغير الحضرية ، و 37.6 % لمتغير الحركة السياحية ، ويبقى هناك عجز تراوحت نسبته بين 21.5 % ، و 11.5 % ، و 11.4 % على التوالي للمتغيرات السابقة .

• إن النمط التوزيعي لمولات القاهرة يتميز بالاختلال الجغرافي ، ويكفي أن نردد أن 44.4 % من المولات يوجد في منطقة (مدينة نصر) تضم 6.4 % من السكان ، بينما هناك حوالي خمس السكان (19.1 %) يعيشون في حي البساتين الذي لا يوجد به مولات ، ويكفي أن نعرف أن المولات التجارية بالقاهرة لا تخدم بصورة مباشرة سوى 25.2 % من سكان القاهرة ، وكما سبق فقد أظهر مربع كاي بقيمته البالغة 166 عشوائية التوزيع .

• إن التنشيط الاقتصادي لمولات القاهرة قد اعتمد على الإمكانية القصوى للوصول ، والخريطة الاقتصادية للبيئة المجاورة ، وكانت الشوارع المحيطة بالمولات أكثر تأثيرا ، فقد شكلت 22.5 % من أوزان الموقع الاقتصادي ، كذلك فقد مثلت محطات الخدمة ،

والمطاعم والمقاهي ، ومراكز الخدمات السياحية أكثر من نصف الأوزان ، أي أن العناصر الأربعة السابقة قد شكلت أكثر من ثلاث أرباع الأوزان (76.5 %) .

- إن هناك فوارق كبيرة في أحجام المحال التجارية ، فمن 25 - 30 م في كل من السراي مول والجنيينة مول ، وأركاديا مول ، إلى 223 م في سيتي استارز ، وعلى العكس فقد انخفض المتوسط إلى 15.4 م في السراج مول ، وتتفاوت المساحات بين الأنشطة وون وتبعاً للشركات المؤجرة ، ففي سيتي ستار تظهر المحال التجارية العملاقة Mega أو ما يطلق عليها Hyper store unit الوحدة التجارية الكبرى Large store unit ، ويكفي أن نعرف أن مساحة محال شركة اسبينى Spinney البالغة 13500م² (3.2 فدان) تفوق ثلاثة أمثال المساحة الكلية للسراي مول (4200م²) ولذا قسمت هذه المساحة على متوسط مساحة المحل التجاري في السراج مول (32) فإنه تعادل 422 محلاً تجارياً بما يعادل 158.6 % من العدد الإجمالي للمحال السراج مول (266 محل) .

- كشفت الدراسة عن جزء من المشكلة الكبرى التي يعيشها المجتمع المصري ، ألا وهي مشكلة البطالة التي ألجأت ذوو المؤهلات العليا (فاقدة الاتصال بأمر التسويق) إلى العمل في أسواق البيع ، فالسوق الأنسب إلى يضم ذوى المؤهلات التجارية (دبلوم التجارة ، دبلوم المعاهد التجارية ، بكالوريوس التجارة ، وبكالوريوس السياحة) لا يضم سوى 84% من الحجم الكلي للعمالة ، ويتبقى 16 % تعكس إلى حد كبير الاختلال في الاختلال في سوق العمل ، وتحدد حجم البطالة بين المجتمع المصري .

- أكدت المنطقة التجارية لمولات القاهرة مدى الاتفاق بين الوضع السياسي ، وبين النفوذ التجارى لمدينة القاهرة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى مدى التطابق بين الوضع المثالي المستتبط من المعالجات الكمية (الواردة سابقاً) ، وبين الامتداد الفعلى للمنطقة التجارية ، ويكفي أن نعرف أن المنطقة التجارية لأركاديا مول تضم 58 7 % من سكان العالم ، ومازالت السوق الشرقية لها الريادة التجارية الخارجية ، فقد شكلت الصين والهند والى ثلثي المنطقة التجارية الدولية ، إضافة إلى الأسواق الأوروبية ، والأمريكية ، والأفريقية .

- كشفت الدراسة الميدانية عن العديد من المشكلات التي تواجه المولات التجارية بالقاهرة ، فمن الدراسة الميدانية لأركاديا مول وعلى مستوى 73 تكرارا ، كانت المشكلات على النحو التالي :

1. انخفاض القوى الشرائية بنسبة 20.5 % (15 تكرارا) .
2. ارتفاع أسعار السلع مقارنة بدخول السكان 13.7 % (10 تكرارات) .

3. ارتفاع قيم الضرائب والمصاريف الحكومية 13.7 % (10 تكرارات) .
4. ارتفاع تكاليف الإنارة 12.3 % (9 تكرارات) .
5. ارتفاع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة 11 % (8 تكرارات)
6. تأخر وصول السلع المستوردة ، ومشكلات التخليص الجمركي 8.2 % (6 تكرارات) .
7. وجود المول بين أحياء شعبية 6.8 % (5 تكرارات) .
8. عدم كفاية الدعاية عن المولات التجارية بالقاهرة 6.8 % (5 تكرارات) .
9. تكاليف نقل السلع المستوردة 4.1 % (3 تكرارات) .
10. سوء معاملة المترددين 1.4 % (تكرارا واحدا) .
11. عدم كفاية وسائل الترفيه 1.4 % (تكرارا واحدا) .

يرى البحث أن خريطة المولات المصرية فى حاجة ماسة لإعادة التخطيط وفقا لعدة اعتبارات :
أن المدى الاقتصادي الأمثل لمواقع المولات التجارية هو 20 - 25 ميلا ، بما يعادل 32 - 40 كم ، ولنفتراض المتوسط 25 كم بين المولات التجارية ، كما أن العتبة التجارية لإنشاء المولات هى 407672.2 نسمة .

نظرا للاحتياجات المكانية للمولات ، فإن مواقع الهوامش المرجحة بإمكانية الوصول المرتفعة تمثل أمثل المواقع للمولات ، وذلك عند مقارنة المحاور مع الطريق الدئرى للقاهرة ، ومع العلم أن نصيب القاهرة من الطريق الدائري فى حدود 60 كم ، وتستأثر مدينة الجيزة بـ 50 كم (بنسبتى 54.5 % و 45.5 %) ، وبإدخال مدينة الجيزة فى التخطيط يكون هناك فقط 4مولات موزعة على مقارن الطريق الدائري .

3 - يقترح البحث المواقع التالية لإنشاء مولات جديدة :

- a. مقرن القاهرة السويس .
- b. مقرن القاهرة الإسماعيلية أو مقرن القاهرة الإسكندرية الزراعى .
- c. مقرن محور 26 يوليو .
- d. مقرن دائري المعادى مع النيل ، ويتم توزيع بقية المولات (14 مول) فى منطقتين :

المنطقة الأولى : المدن الجديدة .

المنطقة الثانية : المنطقة المحصورة بين الطريق الدائري وبين المنطقة المركزية .
وعلى مستوى خريطة مصر فىرى الباحث أن المولات بحكم توجهها الخارجى ، فإن المناطق الطرفية من مصر ، وبخاصة خط القناة الذي تقل به فرص الاستثمار الصناعي ، فإن المولات يمكن أن تمثل الاستثمار الأمثل ، ويعزز من ذلك الجذب السياحي الذي تتمتع به هذه

المناطق ، وإذا أدخلنا فى الاعتبار العتبة التجارية (407672.20 نسمة / مول) فإن خريطة
المولات المقترحة على مستوى الجمهورية تكون على النحو الموضح بالجدول التالى (مع
مراعاة محددات الموقع وشروط الموضع) :

الجدول رقم (30)

عدد المولات المقدر فى محافظات الجمهورية

المحافظة	عدد السكان(1)	عدد المولات	المحافظة	عدد السكان(1)	عدد المولات
القاهرة	7338100	18	الجيزة	5262300	13
الإسكندرية	3607500	9	بنى سويف	2085600	5
بورسعيد	509400	1	الفيوم	2235700	5.5
السويس	546600	1	المنيا	3734600	9
دمياط	1004900	2.5	أسبوط	3162300	8
الدقهلية	4161700	10	سوهاج	3525800	9
الشرقية	4747400	12	قنا	2732000	9
القليوبية	3621600	9	أسوان	1421300	3.5
كفر الشيخ	2425900	6	البحر الأحمر	173700	-
الغربية	3693200	9	الوادي الجديد	157500	-
المنوفية	3024700	7.4	مطروح	243600	-
البحيرة	4384100	11	ش سيناء	284300	-
الإسماعيلية	798700	2			

@@@@@@@@@@@@

الكتب التي ألفها الباحث

جغرافية النقل بين الأدب والمنهج والتطبيق

من المنظور الجغرافي لم تتطوع جغرافية النقل طوال تاريخها إلى الاستقلالية كفرع جغرافي مستقل ، وإنما اكتفت بالتوازي خلف الفروع الأخرى على نحو جعلها تقوم بدور الملحق على خشبة المسرح الجغرافي ، وكانت بذلك ذات شخصية متواضعة ، وقد يكون ذلك ترديدا لصدى الدور السطحي الذي كانت تقوم به الجغرافيا ، ولعل ما ذكره هوميرون الجغرافية كان كفيلا بتحديد الدور الذي يحدد شخصية جغرافية النقل ، فالجغرافيا عنده لا تزيد عن كونها وصفا عاما لبقاع الأرض ، وغاية الجغرافية أن يعرف الإنسان مسرح نشاطه ، ولهذا فهي تصف هذا المسرح ، ولعل هذا التهميش هو الذي حدا بعالم مثل رتر أن يغير مصطلح الجغرافية من وصف الأرض إلى أبحاث علمية وهو علم الأرض ، وهذا أعطى للجغرافية مذاقا خاصا .

وإذا عدنا إلى موضوعنا وهو جغرافية النقل فلم يكن ذات وضعية خاصة (كما سبق) ، إن ما أورده هارتشهورن لفروع شجرة الجغرافيا قد خلا تماما من أية إشارة لجغرافية النقل (1) هذا على الرغم من أن الكتاب المثبت في الحاشية قد أفرد فصلا كاملا عن اكتشاف القارة القطبية الجنوبية ، وعرض للرحلات التي جابت المنطقة بدءاً من عام 1773م ، حيث الرحلة الأولى للكابتن كوك ، وحتى ما قامت به هيئة المساحة لجزر فو كلند في الفترة 1943 - 1946 م .

ويطرح السؤال نفسه ؟ ألا يدخل ذلك في محتوى جغرافية النقل ؟ ولنستأنف في الأدب الجغرافي العربي حينما دار الإهتمام (بصفة رئيسة) بالمواقع (الممالك) فلم ينفصل عن جغرافية النقل (المسالك) ، وعلى هذا المنوال سادت هذه الرابطة لدى الكثيرين ، فهذا بن خرداذبه في كتاب المسالك والممالك ، والأصطخري الكرخي في كتاب مسالك الممالك قد أوفيا جغرافية النقل البعض من شخصيتها ، فالمسافات بين المدن سواء كانت بالميل (عند بن خرداذبه) ، أو بالمرحلة (عند الاصطخري) كانت محددة بالطول (الوصلات) والعقد (مراكز العمران) ، بل احتوى الأدب الجغرافي العربي على تراتبات الشبكة (هيراركيات الوصلات والعقد) وفقاً لحظها من عناصر الترتيب الموقعي ، سواء كانت الدور الديني (مكة والمدينة) ، أو الدور الاقتصادي مثل

(1) جريفث تيلور الجغرافية في القرن العشرين ، دراسة لتقدمها وأساليبها وأهدافها واتجاهاتها ترجمة محمد السيد غلاب ومرسى أبو الليل ، مراجعة ابراهيم رزقانة (1394 هـ - 1974 م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص 62- 63 .

التخصص الزراعى والصناعى والتجارى ، وهكذا فإن ما سبق يدخل فى محتوى جغرافية النقل ، وتبقى القضية حول هندسة وتنظيم جغرافية النقل على نحو يجعلها تتطور تجاه الجوانب النفعية ، أو التطبيقية ، وبمعنى أكثر دقة تتولى جغرافية النقل التخطيط الاقتصادى لحل المشكلات التى تواجه الانسان ، وأن تقوم بدور ضابط الايقاع لبقية الفروع الجغرافية ، وسوف يجد القارئ هذا الدور الريادى لجغرافية النقل .

وأمام هذه العمومية تعددت المدارس البحثية ، فالمدرسة الأمريكية حددت طريقها باستخدام المناهج الاستنباطية ، وتفعيل الأساليب الكمية ، والبيانية الخاصة بتحليل الشبكات ، وعلى العكس فقد أولت المدرسة الانجليزية الجانب الميدانى الاهتمام الأكبر ، من منطلق التوظيف التام لجغرافية النقل فى خدمة البيئة والمجتمع ، وذلك تحت حاجة الهيئات التنفيذية والخدمية للمشورات الجغرافية (كما سيأتى فى المتن) .

ويقع الكتاب الذى تحت أيدينا فى محورين رئيسيين :

المحور الأول : تناول أدبيات جغرافية النقل فى معية جغرافية الحركة التى تمثلت فى حركية الظواهر الجغرافية من حيث إطار الحركة ، والوسيلة ، والمحتوى والكم والتركيب ، واهتمامات جغرافية النقل لدى كل من المدرستين الأمريكية والانجليزية ، وفى هذا الصدد فقد تناول الكتاب تحليل محتوى بعض الدراسات الخاصة بجغرافية النقل خلال النصف الثانى من القرن العشرين .

ثم تناول الكتاب فى الفصل الثانى مناهج البحث فى جغرافية النقل ، ومدخله ، ورغم اشكالية منهجيات البحث ، فقد أورد الكتاب أهم المناهج المستخدمة فى جغرافية النقل مثل المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطى ومنهج دراسة الحالة ومنهج تحليل الشبكات وهو الأكثر ارتباطا بجغرافية النقل وتم تطبيقه فى تطور الشبكة فى محافظة كفر الشيخ ، وتطور الشبكة السعودية ، وتحليل شبكة الطرق اليمنية ، وأعقب ذلك استعراض مداخل البحث فى جغرافية النقل ممثلة فى المدخل السلى والمدخل الاقليمى والمدخل الوظيفى والمدخل الحرفى والمدخل التاريخى الأكثر تطبيقا فى جغرافية النقل ، وقد تم تطبيق بعض المداخل على محافظة المنوفية .

وقد أعطى الكتاب اهتماما (كبيرا إلى حد ما) للدراسة الميدانية فى جغرافية النقل ، وان كانت الدراسة الميدانية فى حاجة إلى المزيد من الاهتمام ، وقد تم ادخال النماذج والنظريات فى بعض جوانب جغرافية النقل بمعيارى المسافة والحجم السكانى (على سبيل ترجيح العقد) .

واسترجع الفصل الثالث بصورة تفصيلية المحددات الجغرافية للنقل ، مثل الموقع الجغرافى والأحوال الطبيعية (المناخ ومظاهر السطح) - الحياة الحيوانية والنباتية - السكانى - والجوانب الاقتصادية الأخرى (مواقع الأسواق - أقاليم الأسواق - أقاليم المدن ، والمواقع الاقتصادية الأخرى .

وانتقل الحديث في الفصل الرابع عن نظم النقل : البرى - الحديدى - المائى (نهري - بحرى) الجوى ، وعند الحد هذا انتهى المحور الأول (المحور المنهجي) .
المحور الثانى : تناول الجوانب البحثية التطبيقية فى ثلاثة فصول :
الفصل الخامس : تناول نموذج من جغرافية النقل فى البيئات السهلية : نموذج الطرق البرية الحضرية فى محافظة كفر الشيخ ، وركز البحث على حيثيات بيئة البرارى وأراضى الاستصلاح ، وتأثيراتها على الشكل الطبولوجى لشبكة الطرق البرية الحضرية فى المحافظة .
واتجه الفصل السادس إلى طريق آخر حيث تسلق الجبال إلى تحليل شبكة الطرق الجبلية اليمينية ، نظرا لأن الشبكة اليمينية ذات مواصفات خاصة ، فهى جبلية ذات تداعيات سلبية (إلى حدما) ، وتم أغلبها فى إطار المعونات الدولية ، والفصلان السابقان يتميزان بالشبكة المسطحة ، وتخير الفصل السابع والأخير نمط نقلى متميز هو النقل الجوى بالتطبيق على ميناء جدة الجوى (الشبكة غير مسطحة) واستعرض التغيرات التى طرأت على موقع الميناء ، ومركزية مكة المكرمة وتحليل الشبكة طبولوجيا ، وكان مسك ختام البحث استعراض الإقليم الجغرافى للميناء مع التركيز على دور فريضة الحج فى جعل مكة أكبر مناطق العالم مركزية جغرافية (على النحو الذى ورد فى المتن) .

وقد زود الكتاب بعدد من المراجع أثبت بعضها فى مواضع البحوث ، ومنها ما ورد فى قائمة المراجع الملحقة ، كذلك اعتمد الجزء الخاص بالأدبيات على المراجع الأجنبية ، وكذلك المواقع البحثية على الشبكة القومية للمعلومات ، وكان موقع جوجل هو الأكثر حظا ، وإن كان ثبتها يتسم بالعمومية ، فقد يرد جزء من مقالة دون الإشارة إلى مصدرها الأصلى ، كما تجدر الإشارة إلى أن البحوث الواردة فى الكتاب لاتتضمن سوى متن البحث ، أما الملاحق فإنها مودعة فى البحوث الأصلية ، ورجاء التماس العذر لما قد يوجد من أخطاء قد تكون مطبعية ، أو من قبيل السهو ، وبالتأكيد فالكتاب فى حاجة إلى المزيد من التطوير ، وإذا صادف الكتاب قبولا ، فهذا توفيق من الله ، وإذا صادف غير ذلك ، فالكمال لله وحده لا شريك له .

والله المستعان

سرس الليان : 16 / 11 / 2007 م

د/ فايز غراب

جغرافية التسويق

بين الأدب والمحتوى والتخطيط

إعداد

الأستاذ الدكتور

فأيز حسن حسن غراب

2008 / 2009 م

المقدمة :

مما لا شك فيه أن الإنسان يولد ومعه سلة من الاحتياجات الضرورية التي لا تتوفر في الوسط المكاني المحيط به ، وفي الإتجاه المعاكس تتوزع الموارد بصورة غير منتظمة ، وهنا يتحتم تواجد الأسواق لتوفيق الأوضاع بين الاثنين ، ونزيد على ذلك أن الأسواق تعكس التفاصيل الدقيقة للصورة التي يعيشها المجتمع من المحاور الإقتصادية والاجتماعية ، بل والسياسية ، فالمجتمعات المغلقة ذات الاكتفاء الذاتي لأنشكّل السوق فيها دورا كبيرا ، بل يتقزم دور السوق ، ومن الأدلة التاريخية فإن ظاهرة التبادل والتسويق قد مارسها الإنسان العاقل في العصر الحجري القديم ، وذلك وفق منظومة إقتصادية واضحة المعالم .

فالإنسان تموضع في مواضع ثابتة وشبه ثابتة ، وأسس لأول مرة مساكن على شكل مغارات وكهوف ، هذا في الغرب الأوربي ، وكانت هذه الكهوف مناطق للعبادة والتخزين ، ولقد ظلت الأسواق في الكثير من عمرها في أحضان مراكز العبادة في عصر ما قبل الإسلام ، بل تعزز الرابطة بين الأسواق وبين دور العبادة في ظل الإسلام ، وقد تعددت ألوان المساكن من الكهوف سألقة العرض إلى الخيام المصنوعة من الجلود أو الملاجئ الأرضية ، أو الأكواخ طينية المستديرة على طول المجارى النهرية التي سهلت الحركة التجارية بين المراكز العمرانية .

ومع التطور الاجتماعي والإقتصادي برزت مرحلة حياتية أخرى تمثلت أساسا في تقسيم العمل ، فقد تفرغ النسوة والأطفال للصناعة كتهيئة الجلود لصنع الملابس ، وتهيئة الطعام ، وأبقاد النار ، و كان نتاجا لحالة الاكتفاء ، ورغم ذلك فقد ظهرت إشارات على وجود تبادل تجارى واضح في كثير من الأحيان ، فقد عثر على بعض قطع الصوان في منطقة جاجارينو Gagarino على نهر الدون في جنوب روسيا على مسافة 70 ميلا من مصدرها الأصلي في الوادئ الأدنى للنهر ، وحدد هذا المدى الإطار الخارجى للمنطقة التسويقية الكبرى آنذاك .

ويعد العصر الحجري الحديث فتح جديدا في جغرافية الأسواق فقد سجل الكثير من أوجه التحضر الذي استند أساسا على الزراعة ، وتربية الحيوان ، وصناعة الآلات الخاصة بالعمل الزراعى كالمحراث وآلات الحصاد ، والأهم في ذلك هو موسمية الزراعة التي استوجبت استحداث أساليب التخزين ، وهذه الأخيرة أكثر العناصر تأثيرا في التجارة ومواقع الأسواق ، وترتب على ذلك امتداد المدى المسافى جدا ، فأصداف البحر الأحمر وجدت لدى سكان الفيوم والمعادى ، ووجدت

أصداف البحر المتوسط لدى فلاحى الدانوب والران ، وكان ذلك برهانا على التخصص الإقتصادي ، فجماعات الصوان كانت تصنع الفئوس فى مناطق كثيرة من العالم ، وفى المقابل كانت تستورد الغذاء من القمح واللحم من مناطق أخرى .

ولسنا هنا لتأريخ بدأت التسويق ، ولكن الهدف المرجو تحديد المحطات الرئيسية فى الحضرية التى حددت إلى حد كبير المواقع المتلى للأسواق والمراكز التجارية .

ولعل ما أورده لويس ممفورد فى كتابه الكبير المدينة على مر العصور - The City in The history (657 صفحة عدا المقدمة والفهارس) .(1) ما يؤكد الدور الحيوى للسوق ، والمحاو الرئيسية لبينة السوق ، حيث جمع ثلاثة عناصر تمثل بحق الثوابت الرئيسية للتبادل التجارى : فالنهر - الطريق - السوق ، ثم يؤكد الدور الريادى للسوق حينما يقول : إنه فى منطقة السوق تجتمع المؤسسات الحكومية سواء فى المناطق القديمة أو المستحدثات العمرانية إن الوظائف الرئيسية للسوق التخزين - التوزيع ، وكان ذلك ضمن الممتلكات المكانية للمعبد ، فالمعبد كان بمثابة الولاية التجارية - Trading Estate - والمركز التسويقي Shopping Center لجميع المنتجات .

وقد لفت الأنظار إلى أن التطور الحضارى قد أثر على الأسواق كمواقع تجارية وذلك لحساب اقتصاديات السوق بعد دخول الوسطاء فى العمليات التجارية ، وذلك عندما ذكر فى الفصل الرابع عشر (تحت عنوان التطور التجارى ومشكلات المدن) من موقع السوق إلى اقتصاد السوق ، وقد أعطى المؤلف الذى تحت أيدينا السوق الكثير من الاهتمام الجغرافى وذلك تحت :

- الدور الكبير والمتنامى للسوق فى النمو الحضرى .
- الدور اللامحدود للسوق فى ضبط أنقاع الحياة فى المدن ، فالسوق هو المحدد الرئيس للعمليات التجارية - المهيم على الحياة الاجتماعية - القائم بالامور الدينية - الدائب على حفظ الأمن .
- التطور الذى يصيب مواقع الأسواق وقد يفقدها أهميتها ، فظهور التجارة المتنقلة ، والتجارة من المصدر ، والوسطاء ، والتجارة عبر الإنترنت ، وإنتشار العولمة التجارية ، تغير دوريات الأسواق ، التسويق الدولى ، فكلها ذات محاذير إقتصادية تترك بالضرورة تداعياتها على مواضع ومواقع الأسواق .
- التطور الذى يصيب جغرافية النقل ، والذى يعتبر المحدد بل المسئول الأول عن الكثير من التأثيرات والتداعيات التى تصيب جغرافية الأسواق ، فالطرق الدائرية - المحاور - طرق الإنفاق - النقل الجوى - وتركيز المراكز التجارية الكبرى بالقرب من الموانى الجوية بل والبحرية قد ترك التأثير الأكبر على منظومة الأسواق ، ولأنقاف الأمر عند هذا الحد ،

1- Mumford Lewis (1961)The City in History , amenia , New York ,pp 148-158 .

فتتبع الأسواق فى مسيرتها (بالتعاون مع جغرافية النقل) قد حدد المراحل التى عايشتها ومازالت تعيشها المراكز الحضرية : فسوق المنطقة الوسطى ترك منصبه إلى المنطقة الإنتقالية ، ثم إلى المنطقة الخارجية ، ثم إلى الضواحي والتوايح ، وأخيرا إلى منطقة التقاطع القصى لشبكات الطرق (على النحو الذى سيرد عند دراسة المراكز التجارية الكبرى - المولات) ولكل من هذه الأسواق وجهة خاصة تلازمت مع التوجهات الحضرية .

• وتتأثر العملية التسويقية بعاملين على درجة عالية من التأثير، فمرونة التاجر ، وطول نفسه تحدد المدى أوالدائرة التى يمتد فيها أطول نفس للتاجر ، وبالتالي أقصى امتداد للمنطقة التجارية لدى التجاريين ، أو إقليم السوق لدى الجغرافيين ، وفى المقابل فالمستهلك يمتلك خيوط العملية التجارية من خلال تميزه بعدة ملكات ، فالعمر والنوع والمستوى الإقتصادى والاجتماعى كلها مؤثرات قاطعة فى الخريطة التجارية .
ولنأتى إلى المحور الأخير فى تحليل شخصية الأسواق ، وهوالتفاعلات المكانية للسوق ، أو العلاقات الإقليمية للسوق ، أو دائرة نفوذ السوق ، وأخيرا إقليم السوق ، ولنعود لنؤكد إن الدور الأكبر للسوق إنما يترجم من خلال توجهات الحركة التجارية التى تولد العلاقات المكانية - إقليم السوق .

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين جغرافية الأسواق ، وبين جغرافية العمران لا ولن تنقطع أبدا ، قد يكون السبب فى ذلك إلبقين بمفصلية العلاقة ، ولنؤكد هذه العلاقة من الأدب الجغرافى الحضرى ، إن أروسو حينما وضع تصنيفا للمدن ، وذلك فى العام التالى لانتهاى العشرين عاما الأولى من القرن المنصرم فى ست فئات ، ورغم اختزال دور الأسواق فى فئة واحدة (الفئة الخامسة) فقد أوجبت عليه التواجد فى ثلاث فئات فرعية : فى مدن الجمع (Collection) ، ومدن الإنتقال أو التحويل (Transfer) ، أو مدن التوزيع ، وقد توسع شانسى هاريس فى إدخال الدور الأكبر للأسواق والتجارة كأساس لتصنيف المدن ، فمن بين الفئات التسع لوظائف المدن استقلت التجارة بفئتين (مدن تجارة التجزئة - مدن تجارة الجملة) ، ودخلت التجارة بنوعيتها ضمن الأسس التى استند عليها هاريس فى بقية الفئات ، فعلى سبيل المثال عندما حدد مدن الصناعة (الرمز M) اشترط نسبة العمالة الصناعية مع تجارة التجزئة والجملة 74% من إجمالى العمالة فى المدينة) ، وتسرب دور التجارة إلى بقية فئات التصنيف ونظرا لوضعية السوق فإن يقدم شهادة على العصر ، ويمكن من هذا المنطلق أن نحدد ثلاث مراحل متميزة :

المرحلة الأولى : مرحلة التسويق الدورى وسادت على مدار العصور، ومازالت تمثل علامة بارزة فى الحياة الإقتصادية .

المرحلة الثانية : مرحلة التسويق المتخصص : حيث تحولت الخريطة الإنتاجية إلى مخروطية واضحة تعبر عن التخصص الإنتاجي ، وهذا واضح في تسويق الحبوب (والإبل في سوق برقاش) .

المرحلة الثالثة : مرحلة التسويق المتعدد - المتخصص - ذات الأطر الكبيرة ، ففي إطار مكاني واحد تتعدد المحال التجارية ذات التخصص السلعي في إطار مكاني كبير ، وهذا يتم في المراكز التجارية الكبرى (المولات) .

إن هذه التأملات التي سطرها المؤلف لنتم عن ما يحمله الكتاب المذكور بين دفتيه (في عمومته) من معالم واضحة في جغرافية التسويق ، ولكن لابد من التأكيد على الدور الريادي لجغرافية التسويق في التخطيط - التخطيط - التخطيط التجاري على مستويات متعددة ، يتكون الكتاب المذكور من عدة محاور :

المحور الأول : أدبيات جغرافية التسويق ، والمدارس التي فتحت أبوابها لمعالجة الأسواق من المناظير الجغرافية ، ورواد هذه المدارس خلال المائة عام التي سادت القرن المنصرم ، مثل المدرسة الأمريكية ، والمدرسة الإنجليزية ، والمدرسة الفرنسية ، والمدرسة النيوزيلندية والمدرسة العربية فكل منها منهجا خاصا .

المحور الثاني : الجوانب التخطيطية في جغرافية التسويق ، استعرض الدراسات والتطبيقات التي سارت بالأسواق منحا جديدا تمثل في وضعها في إطار تنظيمي يحقق الأهداف التي وجدت من أجلها الأسواق ، وكانت نظرية كريستالر هي الأكثر حظا في الجانب التخطيطي .

المحور الثالث : تطور محتوى جغرافية التسويق والتطورات التي جرت خلال الربع الأخير من القرن الماضي : العولمة والتسويق والأسواق الدولية ، وتكامل الأسواق .

المحور الرابع : يركز التحليل على مرونة الحركة التجارية ونفس التاجر في التردد على الأسواق طول الرحلة التجارية في إطار المقارنة مع البيئات الأخرى ، فهناك تاجر البيئة السهلية ، وتاجر البيئة الجبلية ، وتاجر البيئة الساحلية .

المحور الخامس : وتناول الجانب الأكثر ديناميكية في جغرافية الأسواق بل وكل الدراسات الجغرافية ، ألا وهو سلوكيات المستهلكين ، والمتغيرات الجغرافية التي حددت هذه السلوكيات ، من التراكم السكانية ، والإقتصادية ، والمركب السلعي ، ووسائل الوصول إلى الأسواق والمراكز التجارية .

المحور السادس : وهو الأكثر اهتماما من قبل المؤلف نظرا لأنه يمثل العمود الفقري للدراسات الجغرافية ، بل المحدد الرئيس لجغرافية التسويق ألا وهو أو الأقليم التجاري (المنطقة التجارية) الذي يتحدد وفق الأطر الخارجية لنهايات التفاعل التجاري بين المراكز التجارية المتجاورة ، وقد

ركزت الدراسة على الأساليب الكمية لتحديد النظرى لها (مع تطبيق ذلك على البحوث التى أجراها المؤلف وأوردها فى الكتاب الذى تحت أيدينا) ، كما استعرضت الدراسة نماذج للأقاليم الفعلية . المحور السابع : ويمثل نهجا جديدا فى التطبيقات الجغرافية ، حيث أجرى الباحث هذه الدراسات (كدراسة حالة) لرفع الواقع الجغرافى وإعطاء التوجهات التخطيطية التى استشعرها الباحث من خلال رحلته الطويلة فى مجال دراسات الأسواق التى بدأت منذ عام 1989 م بدراسته للدكتوراه عن الأسواق الريفية بمحافظة المنوفية وتوالت حتى عام 2006 م ببحث المراكز التجارية الكبرى (المولات) مرورا بتجارة التجزئة فى محافظة المنوفية ، والأسواق الجبلية ومرونة التاجر الجبلى (اليمنى) وسوق الإبل (فى قرية برقاش)..... وفى الصدد ذاته فقد حملت دفئا الكتاب الدراسيتين : الأبعاد الجغرافية لتسويق الإبل ، والمراكز التجارية الكبرى لأنهما يعكسا آليات التجديد التجارى فى مصر ، كما اختتما برأى الباحث فى تخطيط الظاهرتين .

ولعل هذا الكتاب يعد الأول فى المكتبة العربية الذى يحمل الإسم المشار إليه ، فالكتاب لم يقابل مؤلفا (فى حدود مطالعات الكاتب) بهذا الإسم باللغة العربية ، ولكن موضوعاته بالتأكيد قد استندت إلى الأدب الجغرافى .

وتجدر الإشارة إلى أن البيئة التى نحظى بالعيش فيها وهى محافظة المنوفية فى حاجة ماسة إلى التخطيط التجارى بها ، وخصوصا الأسواق الريفية التى تعيش فى وضع عشوائى يهدر الكثير من العوائد والمردودات النقدية التى يمكن أن توظف فى رفع مستويات أداء المؤسسات الخدمية بها ، ويقوم الكاتب حاليا بتحديث رسالة الدكتوراه الخاصه به لكى تتمشى مع المستجدات الإقتصادية التى كانت وما زالت تعيشها أسواق المحافظة .

و يلتمس الكاتب العذر (إذا سقطت سهوا بعض المراجع) ، ويود التأكيد على أن الكثير من المصادر والمراجع التى استعان بها الكاتب مثبتة فى هوامش الكتاب بصفة رئيسة ، وكذلك فى نهايات البحوث التى قام بها الكاتب واستعان بها فى الكتاب ، ولا يعتبر عدم ورودها فى الكتاب من قبل التعدى على حقوق الغير .

وأخيرا فإذا صادف الكتاب قيولا لدى القارئ فهذا توفيق من الله ، وإذا صادف غير ذلك فمن عند الكاتب .

د / فايز حسن

حسن غراب

سرس الليان أكتوبر 2008 م

والله المستعان

جغرافية مصر
بين حتمية الموقع الجغرافي
وتجارب التنمية الاقتصادية
م 2009

المقدمة .

حينما تدور عقارب الساعة وتؤذن بوضع عالمي جديد تحت مسميات عدة تتفق كلها في أن التعامل مع الأحداث الحالية يتطلب الحذر الشديد من قبل الكثير من الدول التي وضعها موقعها الجغرافي في دائرة الحرج السياسي من جراء تعدد التوجهات العالمية غير المتفقة على المبادئ العامة للتعاملات الدولية التي تقتضى احترام حقوق الغير على مستوى الأفراد والدول

إن المرحلة الحالية التي بدأت منذ العقد الأخير من القرن الماضي تمثل قمة منحني الصراع الإقليمي في ظل المستجدات العالمية التي تنذر بالكثير من المخاطر السياسية والعسكرية ، قد يتطور إلى مسلسلات حربية على النحو الذي يسود العالم منذ العقد المذكور .
إن المصطلح الجديد للهيمنة الدولية وهو العولمة يتطلب الكثير من الحذر الأمني ووجود نظام أمن معلوماتي يحقق الحفاظ على الخريطة الأمنية ، ولعلنى أقصد خريطة الانسجام القومي ، ونحن أمام ذلك يطفو على السطح الكثير من التساؤلات التي تمثل فرضيات يمكن من خلالها تقديم مرئيات جغرافية تحدد استراتيجية جديدة تجاه الكثير من القضايا التي تحكم السلوك السياسي المصري في المرحلة الحالية ، والمرحلة القادمة في ظل مستقبل مبهم للعلاقات الدولية ، ولذلك فلا بد من الاستشهاد بالماضى الذى عاشته مصر لتحقيق :

أولاً : استقرار التاريخ المصرى فى المراحل التى عاشتها مصر فى ظل التراس العالى لموازين القوى العالمية ، وتجسيد أدوار النقل السياسى على شكل نموذج يصلح للتطبيق (بدرجات متفاوتة) ، ونخص هنا فترة محمد على وكيفية إدارته للأزمات السياسية وفق منظومة الأمن القومى المصرى .

ثانياً : استنباط بدائل منهجية لتحديد محاور استراتيجية لإدارة الأزمات السياسية من خلال دراسة وتحليل النماذج القياسية ، والتنظيرية المتناظرة مع التجربة المصرية ، وهذه النماذج كثيرة ، ويمكن الإقتداء بالنموذج الهندى ، والنموذج الصينى ، والنموذج اليابانى ، فهذه النماذج معتدلة ، ولتكن النماذج : الكورى ، والإيرانى ، والأمريكى مسار دراسة وتحليل مع التركيز على دور التفرد الجغرافى المصرى فى امتلاك عناصر القوة السياسية ، ويمكن أن نعرض لبعض المحاور :

منطقة شبه جزيرة سيناء .

منطقة قناة السويس .

منطقة المضائق والإنقطاعات الأرضية فى الجزء الجنوبى من شبه جزيرة سيناء .

منطقة المصدات الجغرافية على الجبهة الساحلية المتوسطية فى الشمال الشرقى .

منطقة أعناق الزجاجات الأرضية فى جنوب البحر الأحمر .

منطقة القرن الأفريقى وإدارة الحركة السياسية فيها بين الشرق الآسيوى والغرب الأفريقى .

دول المنبع لنهر النيل نظراً للمحاولات المتعددة والمتسارعة لإسرائيل فى التهديد المستمر ذات الوتيرة العالية لمصر ، وهناك الكثير من الفرضيات سوف يتم استعراضها لاحقاً .

ثالثاً : تقديم أطروحات جغرافية تتفق مع الواقع المصرى وتكون مسار نمذجة لكثير من الحالات المشابهة ، بمعنى آخر أن يكون هناك نموذج مصرى متطور يصلح للقياس والمشابهة لدى النظم السياسية الأخرى على أن يأخذ فى اعتباره العناصر الفعالة للموقع الجغرافى المصرى بصورة يسهل توظيفها كمياً عن طريق نظريات التفاعل السياسى ، ونماذج نقطة القطع السياسى (1).

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع الحالى لمصر قد غير الكثير من شخصيتها على الرغم من ثوابت الشخصية ، فالنيل (الدلتا والوادي) والصحراوات الشرقية والغربية ، وشبه جزيرة سيناء ، والجبهات المائية ، وأعناق الزجاجات الأرضية ، وعلاقات الجيرة كلها مفاتيح طبيعية للشخصية المصرية ، ولكن ملكات الشخصية تعرضت لكثير من التوجهات فى ظل التطورات الدولية الحديثة الأمر الذى يتطلب تطوير مفاتيح الشخصية حتى تستقيم مع الواقع الجديد المعاش

1- القطع السياسى لا ينصرف إلى قطع العلاقات أو أى شئ من هذا القبيل ، وإنما ينصرف إلى معادلة تحدد البعد الذى يمتد عليه النفوذ السياسى للدولة من واقع الحجم السكانى والمسافة بين الدول .

ولعل الأمر الأكثر أهمية هو ملكات الموقع الجغرافي التي ترفع الوحدة السياسية إلى مرتقيات عالية ، فالموقع الجغرافي البسيط المحدد بشبكة وهمية من دوائر العرض وخطوط الطول لا تتركز تأثيراته على الوضع المناخي والإنتاجي فقط ، ولكن يتعداها إلى موازين القوى الاقتصادية ، وهنا يقوم المناخ (على سبيل المثال) بدورين تاريخيين أولهما المناخ القديم وانعكاساته على المخزون المعدني والصناعي (بالتتابع) والثاني يقدم كشف حساب بميزانية القوى فى الدولة ، وتحديد عناصر الثقل السياسى من خلال النظر إلى الموقع الفعال المحدد بوحى من تباديل عناصر القوة يتم التعامل معها بطريقة كمية تولد فى النهاية كلمة واحدة هى درجة الموقع الفعال

إن المستجدات السياسية على الساحة المصرية تستوجب تصعيد الاهتمام بمحورين رئيسيين أولهما منطقة شبه جزيرة سيناء باعتباره خط الدفاع الأول وثانيها منطقة خط القناة باعتباره خط الدفاع الأول الثانى ، وإذا بدأنا بالمحور الأول وهو شبه جزيرة سيناء ، فإن محور الدراسة سوف يركز على الدور الإستراتيجي لهذه المنطقة باعتبارها منطقة الصراع العربى الإسرائيلى المزمّن ، ولابد أن تتناول المعالجة حيثيات الموقع الجغرافى مع التركيز على عنصر الاستراتيجية (الحماية والدفاع) وتعيين موازين القوى الطبيعية المستقاة من الطبيعة الأرضية ، وكذلك تعيين موازين القوى السكانية ، فإذا كانت شبه جزيرة سيناء تقارب ضعف مساحة الوادى والدلتا بحجمهما السكانى (71504957 نسمة عام 2006 م) فالوضع الطبيعى وفق هذه المقارنة أن تكون شبه جزيرة سيناء مركزا رئيسا للتركزات السكانية ، ولنقارن ذلك مع الحجم السكانى الحالى لها (493769 نسمة عام 2006 م) فالحجم السكانى لشبه الجزيرة لا يشكل سوى 0.68% من الحجم السكانى المصرى ، ولعل ذلك يوضح حجم القصور الإستراتيجي تجاه شبه الجزيرة ، وإن كان يعوض ذلك قيام القيادة السياسية بتبادل الدور السياسى بين القاهرة وشرم الشيخ ، فهذا الموقف له تداعياته السياسية على المستوى العالمى ، وبالطبع تداعيات إيجابية . إن صناعة القرار السياسى وانطلاقه من المنطقة الشرقية من مصر (شبه جزيرة سيناء) له دلالة كبيرة ، فهذا يؤكد للعالم أن الثقل السياسى لمصر مرهون بالأهمية الاستراتيجية ، والنقاط الأرضية الحرجة ، والربط بين الاثنى ضرورى لشخصية مصر التكاملية ، أو شخصية مصر فى القرن الحادى والعشرين ، كما أن اختيار القيادة السياسية لمدينة شرم الشيخ يجعل القرار المصرى يتوسط حلقة الصراع العربى - الإسرائيلى ، مما يعطى انطبعا نفسيا لدى الآخرين بأن مصر كانت ومازالت قبلة التوجهات التى تهدف إلى لم الشمل العربى وتوحيد الصف العربى ، فعلى سبيل المثال فإن تقريب وجهات النظر بين أجزاء الشعب الفلسطينى كانت بدايته من شرم الشيخ ، وتعمير غزة أيضا بدأ فى شرم الشيخ الخ ، إن هذا الوضع سوف يدفع تيار التنمية إلى شبه جزيرة سيناء ، الأمر الذى يجعلها محورا تنمويا أصيلا ، ومركزا للقوة فى الجبهة الشرقية من

مصر ، ولعل النموذج اليمنى واضح ، فصنعاء العاصمة الأولى ، وعدن العاصمة الثانية (إلى حد كبير) وعلى مبلغ علمى كانت الأكثر ترددا من القيادة السياسية اليمنية خلال فترة الصراع والحرب الأهلية التى كانت عام 1994 م .

وإذا تحدثنا عن أدبيات الموقع الجغرافى لمصر فهو مفعم بالكثير من الملكات ، فإذا قلنا أن مصر محصورة بين دائرتى عرض 22 شمالا ، و32 شمالا ، فهذه بساطة ، ولكن التدايعات الجغرافية الناجمة عنها مركبة ومعقدة ، بالطبع فإن الموقع القديم لمصر وما تعرضت له مصر من تأرجحات مكانية بين النطاقات الاستوائية ، وشبه الاستوائية ، والمدارية ، والصحراوية ، والمعتدلة يدخل فى إطار تقديرات فعالية الموقع الجغرافى لمصر فى مرحلة زمنية .

إن الوراء التاريخى لموقع مصر الجغرافى يؤكد أن مصر عاشت فى ظل فترة من المطر القديم كانت فى الأليجوسين ارتبطت بالحركات الأرضية التى رفعت أجزاء من الشرق المصرى وأدت إلى حدوث تعديلات فى سطح الأرض فى مصر مثل وجود الأنهار الكبيرة التى أوجدت حياة برية غنية فقرية كبيرة الحجم ، ومازالت بقاياها عند قصر الصاغة شمال غرب منخفض الفيوم ، بالطبع هذه البقايا الكبيرة لم تجلب إلا بنهر كبير ، وما توصلت إليه الدراسات الأركيولوجية يؤكد أن مصر فى العصر الأليجوسينى كانت أقرب إلى المنطقة الاستوائية ، وبالتالي استقطبت كميات كبيرة من الأمطار ، وتشير الدراسات التاريخية فى مصر إلى توالى فترات المطر خلال البلايستوسين بالتعاقب مع أدوار الجليد فى المناطق العليا من قارات العالم ، وتتعاقد مع فترات جفاف تعكس حالات من الدفء (النسبى) فى المناطق الشمالية ، والمتتبع للدراسات التاريخية لل عمران فى مصر يلحظ أن هذه الفترة شهدت مراكز ضارية متقدمة فى الأودية الصحراوية ، ومدرجات نهر النيل (45 ، 30 ، 15 مترا) حيث الحضارة الآشولية .

ولقد تأكدت مركزية موقع مصر خلال العصر الحجري القديم (البلايستوسين الأوسط) فقد انتشرت حضارات الفأس اليدوية فى شمال أفريقيا انتشارا واسعا ، فقد توصل كولن كلارك أن تلك الحضارة قد انتشرت من وادى النيل إلى الجنوب الأفريقى وجنوب غرب آسيا فى فترات الجفاف ، وإلى جنوب القارة الأوربية فى فترات الدفء ، ويتحدد الموقع الجغرافى لمصر وفق العلاقة بين النيل والبحر المتوسط ، فى اتجاهات عديدة :

الاتجاه الأول : ارتبط بتطور نهر النيل .

الاتجاه الثانى : ارتبط بنمو الدلتا على حساب البحر المتوسط .

الاتجاه الثالث : فتح البحر الأحمر على المحيط الهندى عبر باب المنذب .

ارتبط بالتغير الموقعى لمصر (على النحو السابق) ظهور شبكات الأودية الصحراوية ، ولا يمكن أن ننكر أن الموقع الجغرافى كان المبرر الأول لوفود الأجانب ، وأصبحت توجهات الوفود الأجنبية المعيار الأمثل للقوة الجغرافية لمصر (سيرد لذلك تفصيل) .

وإذا كنا نتناول الدور الموقعي لمصر، فإن الخريطة الاقتصادية المصرية مليئة بأوجه الاختلال، لقد ظل القطن المصرى لفترة طويلة المحدد الرئيس لمركزية الموقع الجغرافى المصرى بل أدار دفعة الأمور ليس فى مصر فقط بل فى العالم، وكان الموقع الجغرافى المصرى فى الدرجات العلا من الناحية السياسية (على النحو الذى سيرد تفصيلا) ولا يمكن أن تعيش مصر فى أمن موقعى أو جغرافى إلا بتحليل الدور الكبير والمتنامى لقناة السويس، وعلينا أن نقدر السهام التى وجهت لمصر من جراء افتتاح قناة السويس، وحتى لا تطاردنا صفحات المقدمة، فقد آثرت الاختزال فمنذ السنوات الأولى لافتتاح القناة توالى أعين الحقد، فمن بريطانيا، إلى فرنسا، إلى إسرائيل ومازالت الأخيرة تحلم بتهديد الأمن المصرى، بل يمكن اعتبار ذلك بداية لمسلسل التهديدات الموجهة للأمن القومى المصرى، ولن تنتهى طالما بقيت إسرائيل فى موقع القوة.

على المتفحص لموقع مصر أن يدخل التحليلات الكمية التى تحدد الأطر والمستويات التى تعيشها مصر فى ظل ملكات الموقع الجغرافى لمصر، وهذا زاد فى المعالجات التفصيلية للموقع السياسى، وكيف أن العلاقات التجارية يمكن أن تدلى بالدور الأكبر توسيع دائرة العلاقات الإقليمية السياسية لمصر.

ولنعاهد المرور على الخريطة الاقتصادية المصرية، وأخص منها الخريطة الزراعية، وحتى نتبين الدور الحتمى للخريطة الزراعية المصرية، فقد آثرت أن أردف بفترة محمد على التى شهدت أسى آيات التقدم الاقتصادى والرفعة السياسية، وكانت فترة تألف بين الاقتصاد والسياسة، فقد كان القطن الرائد الأول والمتحكم الرئيس فى شخصية مصر، الأمر الذى يجعلنا حاليا نستشعر خلافا فى الشخصية المصرية فى ظل غياب القطن المصرى.

وللإنصاف فقد ركزت الدراسة على الأبعاد المكانية للتنمية الزراعية، فقد حققت فكرا جديدا فى علاقة الإنسان المصرى بالبيئة، نعم الصحراوية موجودة كمكون فى الشخصية المصرية، ولكن لن نقول أنها الضد لنهر النيل، أو أن مصر أرض المتناقضات، ولكن أرض المتكاملات، فالنيل وجد من الصحراء مرتعا لتنمية مصر، والصحراء وجدت من النيل كل الحب، وعلى الفور ارتدت الثوب الأخضر من نسيج نهر النيل، ويكفى أن نعرف أنه خلال الفترة 1997 - 2017 م سيمتد الثوب الأخضر على 3451910 فدانا، وتقطع ذلك الثوب الأخضر على جميع أجزاء مصر من سيناء، إلى الصحراء الغربية، مرورا بـ بشمال الدلتا وشرقها وغربها.

ولكن هناك من المخاطر ما يتاجر بشخصية مصر، ويحاول تحطيمها من خلال تحطيم الخطوط العريضة فى شخصيتها، فالفقر يمثل ضيفا عزيزا على خريطة مصر، وقد يقوم بأدوار عديدة، فقر الدخل، والفقر الزراعى، وفقر الطاقة، وقد يترجم وجوده فى حالة من الاختلال الجغرافى، ناهيك عن الكثير من المشكلات التى تأصل حالة الفقر، وقد استهوت هذه المحاور

البارزة فى شخصية مصر الباحث للخروج من هذه الأزمات ، وتقديم الحلول فى إطار التنمية المستدامة التى تنتظرها مصر فى العقود التالية من القرن الحالى .

والمؤلف الذى بين يدى القارئ إنما يمثل قراءة سريعة فى أوراق مصرية عليها تقدم

النماذج المرجوة من هذه القراءة ، ويركز على :

المحور الأول : قراءة الموقع السياسى المصرى فى إطار من التقويم للتجربة المصرية فى توظيف الملكات الموقعية لمد شبكة العلاقات السياسية المصرية إلى آفاق أوسع ترتقى بمصر بقدر أقصى امتداد لنسيج الشبكة ، وبدأ ذلك المحور بعرض تأصيلى للأصول التى تنتمى إليها الإدارة المصرية ، وتتبع مسارات الوفود الأجنبى إلى مصر حتى مستهل القرن الحالى ، ويكفى أن نعرف أن مصر فى مدى 4500 كم يمكن أن تهيمن على 44.5 % من سكان العالم 55 % منهم من القارة الآسيوية و 18 % من القارة الأفريقية و 26.5 % من القارة الأوربية ، وما كان الحديث عن الموقع الجغرافى مكتملا دون التطرق إلى مهددات الأمن القومى المصرى .

نذكر عندما أردت الكتابة عن موقع مصر وقع بين يدى كتاب أحسبه مهما فى ثقافة الصراع العربى الإسرائيلى نظرا لأن كاتبه كان ينتمى إلى قوة الضد للقضايا العربية ، وما ذكره فى الكتاب يسجل بكل قوة الحق العربى ، ولعل الاسم الذى ترجم به الكتاب وهو الوطن المغتصب (يقصد بالتأكيد فلسطين) يكفى لمعرفة آلية الكاتب فى تحليل القضية العربية ، وإذا أردت الإيجاز فالكاتب عرض للزيف اليهودى فى احتلال فلسطين ، كما أكد أن الحق العربى كان بحاجة ماسة لهندسة القوة العربية .

ولقد تم توظيف المعالجات الكمية مثل معادلة التفاعل السياسى ، ونقطة القطع السياسى لتحديد امتداد الإقليم الجغرافى السياسى لمصر اعتمادا على متغيرات القوى الجغرافية (نسبة الحضرية ، القوى الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكى ، والحركة السياحية) .

المحور الثانى : استعراض وتحليل الانتهاكات التى أصابت الخريطة الزراعية المصرية فى الوقت الحالى ، ولكى نقدر حجم هذه الانتهاكات ، فقد لجأنا إلى استعراض الصورة العامة لزراعة القرن التاسع عشر تحت عنوان تجربة محمد على ، ولقد أكدت المعالجة على دور المنتج الزراعى الصيفى ، فعلى الرغم من أنه لا يمثل سوى 15.6 % من المساحة المزروعة ، فإنه يقدم % من قيمة المنتج الزراعى ، وبالمقارنة فإن المنتج الزراعى الشتوى الذى كان يستأثر بـ 72% من المساحة المزروعة يقدم 61.5 % من القيمة الكلية للمنتج الزراعى ، وكذلك الزراعة النيلية ذات النسبة 12.3 % من المساحة ، و 6.4 % من القيمة الكلية سالفة الذكر .

إن القطن ذات الوجاهة الاقتصادية قدم 77.3 % من القيمة الكلية للمنتج الزراعى الصيفى ، بينما قدم المنتج التالى له (قصب السكر) 11.7 % من القيمة المذكورة ، ولا يجرأ أى من المنتجات الشتوية على تحقيق تلك الريادة ، فالبرسيم وهو المنتج الزراعى الشتوى الأول لا

يقدم سوى 34.3% من المنتج الكلى للقيمة الشتوية ، ويليه القمح بنسبة 30% ، والفول بنسبة 15.5% من القيمة الكلية الشتوية .

واستعرضت الدراسة من المنطلق الجغرافي الجهود الحثيثة للنهوض بالزراعة المصرية ، وتوجهات التنمية الزراعية فى أعقاب انتصاف القرن العشرين وحتى 2017 م التى أثمرت إضافة أكثر من ثلاثة ملايين من الأفدنة لخريطة مصر الاقتصادية ، وما زالت قطارات التنمية فى أقصى سرعة لها .

المحور الثالث : وهو الفقر الاقتصادى ، ويمثل الاهتمام الرئيس للكاتب وأحد المتركزات فى تحليل برمجة التنمية الاقتصادية ، والفقر عبارة عن توليفة من الاختلال فى الدخل القومى ، واختلال سلم التنمية ، واختلال القوى العاملة ، وأخيرا فقر الدخل الذى استحوذ على الاهتمام الأكبر من قبل الكاتب ، وتمت الدراسة من خلال الواقع الميدانى ، وتقسيم المجتمع إلى مستويات ثلاثة للدخل : مرتفعى الدخل ، ومتوسطى الدخل ، ومحدودى الدخل ، واستعراض الجوانب السكانية والاقتصادية والبيئية لكل منهم .

أما المحور الرابع والأخير، فقد انصب على مشكلة العصر كما يحلو للبعض نعتها وهى مشكلة الطاقة ، وتمت معالجتها على مستوى الوطن العربى ، ومصر مع دراسة حالة للطاقة الكهربائية لمحافظة المنوفية ، وتوظيف المناهج الجغرافية لبلورة مشكلات الطاقة فى المنوفية ومصر .

وبعد فإن هذه قراءة فى فصول الرواية الجغرافية المصرية ، ومجرد تأملات فى خريطة مصر نقدمها فى عجلة سريعة ، وكل من هذه المحاور سوف تتناولها الدراسات بالتوالى ويود الكاتب الإشارة إلى أن هذه المعالجة تمت وفق عدة مناهج لعل أهمها المنهج الاستقرائى الذى يهتم أساسا بإظهار الاختلافات المكانية للظاهرة الجغرافية فى إطار نمذجة الواقع الجغرافى ، ورصد تفصيلات الظاهرة الجغرافية ، وتقديم الحل الأمثل للمشكلات ، ولكن المنهج الأكثر وضوحا فى المؤلف الذى تحت أيدينا هو منهج دراسة الحالة بتركيز الاهتمام على نطاقات جغرافية محدودة بهدف التحليل التفصيلي للمتغيرات الجغرافية ، وتمت دراسة الحالة عن طريق العمل الميدانى .

ويلتمس الكاتب العذر عما يرد فى الكتاب من أخطاء لغوية قد تكون من قبيل السهو أو أخطاء مطبعية ، وأخيرا إذا صادف الكتاب قبولا فتوفيق من الله ، وإذا صادف غير ذلك فمن المؤلف ، فالكمال لله وحده لا شريك له .

والله المستعان

سرس الليان 2009/3/31 م .

د / فايز حسن حسن غراب